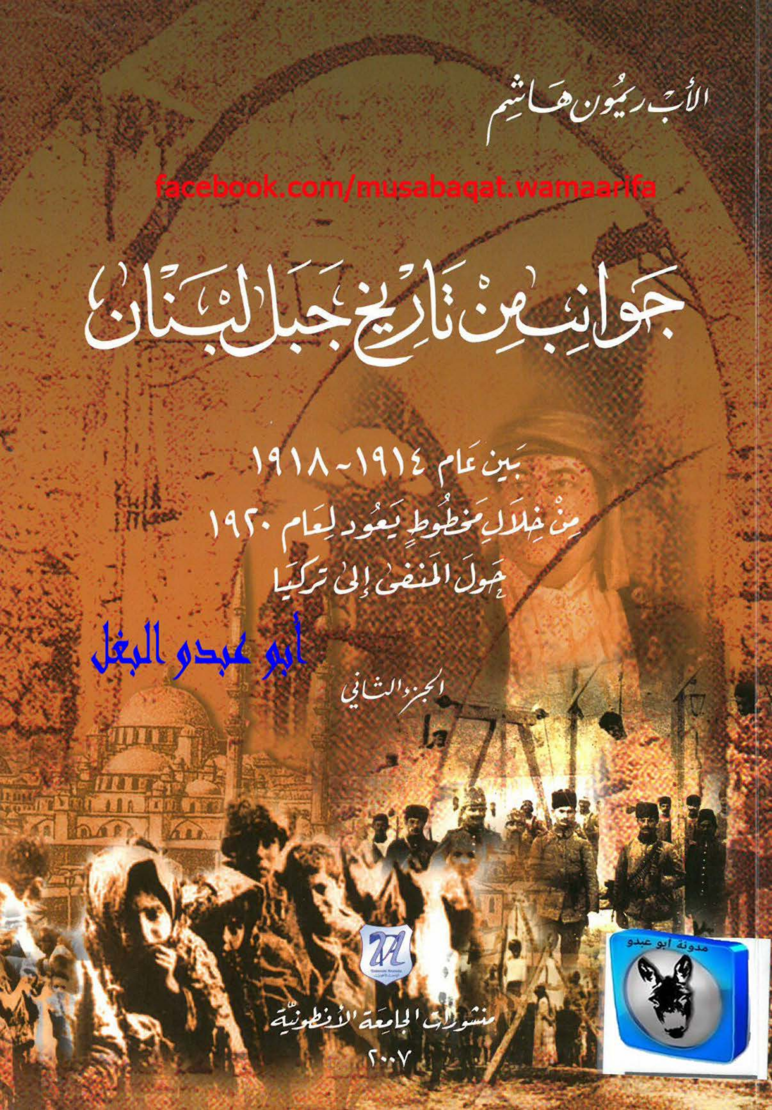


الأب ريمون هاشم
facebook.com/musabaqat.wamaarifa
جوانب من تاريخ جبل لبنان
بين عام ١٩١٤-١٩١٨
من خلال مخطوط يعود لعام ١٩٢٠
حول المنفى إلى تركيا
أبو عبدو البغل
الجزء الثاني
مدونة أبو عبدو
منشورات الجامعة الأنطونية
٢٠٠٧

الأب ريمون هاشم

جوانب من تاريخ جبل لبنان

بين عام ١٩١٤-١٩١٨
من خلال مخطوط يعود لعام ١٩٢٠
حول المنفى إلى تركيا

الجزء الثاني

منشورات الجامعة الأنطونيّة
٢٠٠٧

لقد سقط سهواً الإشارة الى اسم الدكتور عبدالله الملاح الذي أخذنا عنه الصفحات التالية : ص ١٠٨ - ١٠٤ (ص ٢٠-٢٤) ،ص ١٥١-١٥٢ (ص٢٤-٢٦)، ص١٥٥-١٥٧ (ص ٢٧-٢٨)، ص١٧٦ (ص٢٨-٢٩). ص ١٥٧- ١٥٩ (ص٢٩-٣٠). ص ٢٢٢-٢٤٠ (ص٦٥-٨٠)، والهوامش ٤٢-٨٣(ص١٢٤-١٣٨)، ٢٩٩-٤٣٤ (ص١٦٢-١٦٦)

وهي موجودة بشكل حرفي في اطروحته التي تحمل العنوان التالي :
"متصرفية جبل لبنان بين ١٩٠٢-١٩١٥". الواقع السياسي الإجتماعي العام، أطروحة دكتوراه فئة أولى اشراف الدكتور جوزف غانم ، الجامعة اللبنانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الفنار ١٩٩٠ .

منشورات الجامعة الأنطونية

الطبعة الاولى

٢٠٠٧

" أعلَمَني الربّ فعلمتُ، وأراني فرأيتُ أعمالَهُم "

(إرميا ١١: ١٨)

توطئة

وقع نظري أثناء زيارتي لأرشيف الرهبنة الأنطونيّة اللبنانيّة المارونيّة في دير مار روكز، على مخطوط فريد من نوعه، لأن كاتبه نصّ أحرفه على أوراق بلغ عددها ٩ صفحات، طولها ٥٠,٣٦ سنتم، وعرضها ١٢ سنتم. وبعد البحث والتّدقيق علمت أنّ المخطوط لم يُدرَسْ بعد، وما من أحد أقدم على تحقيقه؛ فطُلب مني القيام بهذا العمل، لأني بذلك أؤدّي خدمةً للرهبنة وللبحّاثة المؤرّخين معًا.

فكان أن نظرت فيه، وتفحصت أوراقه، فوجدت أنّه بالإمكان قراءتها، وبأنّها كاملة لأنّ المؤلِّف أنهاها بوضع تاريخ كتابته إياها في نهاية الصفحة ٩، ولكنّه على ما يبدو لم يشأ نشرها في حينه، فاكتفى بالتّاريخ من دون أن يضع توقيعه، أو ختمه، أو شيء آخر يُشير إلى هويّته.

ويعود هذا المخطوط إلى السنة ١٩٢٠، وهو يتناول الحقبة التي عانى منها اللبنانيّون في المنفى أثناء تواجد أحمد جمال باشا القائد العثماني في لبنان، أي من سنة ١٩١٤ حتى ١٩١٨.

بالواقع، فقد كتب العديد من اللبنانيين عمّا عاشوه في المنفى، كما فعل كاتب هذا المخطوط، وتحدّثوا عن الوقائع والعذابات التي تعرضوا لها، ونذكر منهم المترجم والمراسل الصحفي لعدّة جرائد فرنسيّة فرنسوا خوري، إذ كتب ذكرياته في كتاب عنوانه: ذكريات فرنسوا خوري. فاحتوى كتابه على أسماء الأشخاص الذي ذكرهم كاتب المخطوط. من هذا المنطلق، لا يمكننا الشك في مضمون المخطوط، لأنّ الأحداث والأسماء المتشابهة تضعنا أمام واقع عاشه الكاتب فعلاً في بلاد الأناضول، وخاصة في أطنة.

تقديم

إنَّ المخطوط الذي اخترناه بمضمونه، يساعد المؤرخين على اكتشاف الأساليب التركيّة التي مارستها الدولة العثمانيّة خلال الحرب العالميّة الأولى ضد المنفيين والأسرى في بلاد الأناضول، وخاصة في منطقة أطنة، كما ذكر كاتب المخطوط. وبالتّالي فإنَّ دراسة هذا المخطوط تفرض علينا، لا محالة، إلقاء الضوء على الوضع السياسي والإقتصادي الذي كان سائداً في تلك الحقبة من الزمن، وآثاره وانعكاساته. لذا سنعمد في قسمٍ أوّل إلى دراسة ميدانيّة للأوضاع السّائدة، تحديداً بين ١٩١٤ و ١٩١٨ من جهة، والتّركيز على السياسة التركيّة المعتمدة والوضع القائم آنذاك في عهد جمال باشا وما رافقه من طروحات وتغيّرات وإصلاحات حتى إندلاع الحرب العالميّة الأولى، والحكم العسكري الفرنسي من جهة أخرى، ومن ثم سنتطرّق وفي قسمٍ ثانٍ للكشف عن هويّة الكاتب، والبحث في مضمون المخطوط، والأسلوب المعتمد فيه، وبعدها ننشر المخطوط محاولين قدر الإمكان الكشف عن الأمور التي بدت لنا غير واضحة.

تصميم الكتاب

الفصل الرّابع: المتصرّفون الأتراك وطروحات التغيير والتطوير والإصلاح بين ١٩٠٢ و ١٩١٥

١ ـ المتصرّفون الأتراك

أ – علي منيف بك (٢٥ أيلول ١٩١٥ – ١٥ أيّار ١٩١٧)

ب– إسماعيل حقي بك (أيّار ١٩١٧ – ١٤ تموز ١٩١٨)

ج– ممتاز بك (٢٥ آب – ٣٠ أيلول ١٩١٨)

٢ ـ طروحات التغيير والتطوير والإصلاح بين ١٩٠٢–١٩١٥

أ – طروحات التغيير والتطوير إبّان عهد مظفّر باشا

أ ١– النّموذج الأوّل

أولاً : فيما يتعلّق بمذهب المتصرّف وخرقه النّظام الأساسي

ثانيًا : فيما يتعلّق بحكومة المتصرفيّة والإدارة

ثالثًا : فيما يتعلّق بالوظائف والضرائب

رابعًا : فيما يتعلّق بالمحاكم والمجلس الإداري

أ ٢– النّموذج الثّاني

أ ٣– النّموذج الثّالث

أولاً : الإهتمام بالإقتصاد الوطني

ثانيًا : الإهتمام بالتعلّم

ثالثًا : الإصلاح الإجتماعي

رابعًا : الإصلاح السياسي

خامسًا : الفصل بين الدّين والدّنيا

سادسًا : علاقة المتصرّف بالشّعب

سابعًا : الإصلاح الإداري

ب – طروحات التغيير والتطوير إبّان عهد يوسف باشا

أولاً : على مستوى مجلس الإدارة

ثانيًا : إصدار ميزانيّة الجبل

ب١– جلاء الأتراك عن سوريا ولبنان

ب٢– الحكم العربي على لبنان

ب٢.١– الحكومة العربيّة في جبل لبنان

ب٢.٢– الحكومة العربيّة في بيروت والمناطق

ج– الحكم العسكري الفرنسي

ج ١– التّنظيم الإداري

ج ٢– الإهتمام بالوضع العائلي الإجتماعي

ج ٣– الوضع السّياسي في الدّاخل

القسم الثّاني: أضواء على المخطوط

الفصل الأوّل: هويّة كاتب المخطوط

الفصل الثّاني:

١– مضمون المخطوط

٢– لغة المخطوط وأسلوبه

الفصل الثّالث:

١– طريقة نشر المخطوط

٢– المخطوط

المراجع العربيّة والأجنبيّة

١- المراجع العربيّة

أ - الكتب

ب- محفوظات بكركي

ج- المجلات والجرائد

د- المراجع الأجنبيّة

القسم الأوّل:

الأوضاع العامّة

التي واكبت صدور المخطوط

الفصل الأوّل : الإطار السياسي والإقتصادي لمضمون المخطوط

الفصل الثّاني : أوضاع الدولة العليّة وإنعكاساتها على جبل لبنان

الفصل الثّالث : جمال باشا قائدًا للجيش الرّابع وحاكمًا عامًا لسوريا

الفصل الرّابع : المتصرّفون الأتراك وطروحات التغيير والتطوير والإصلاح

الفصل الأوّل: الإطار السياسي والإقتصادي لمضمون المخطوط

١- الإطار السياسي

إنَّ التعمّق في هذا المخطوط، والبحث في أسبابه ومبرّراته، يقودنا إلى دراسة معمّقة للواقع السياسي الذي عايشه. فقد اندلعت الحرب العالميّة الأولى في ٣٠ تموز عام ١٩١٤، وكانت الدّول الأوروبيّة الموقعة على نظام لبنان مشتركة في هذه الحرب ضد الدّولة التركيّة، التي لم تلبث أن نشرت قانونًا دعت فيه إلى التعبئة العامة والبدء بمعاملات التجنيد.

ظلّت الدولة العثمانيّة متخفّية في ما يخصّ ميولها تجاه ألمانيا، وقامت في هذه الأثناء بتحضير جيوشها، وبتقوية القطاعات العسكريّة من حاجات وأسلحة ومؤن في جميع الولايات التّابعة لها، ومن بينهم سوريا ولبنان.

أمّا ما كان يحدث في لبنان بين إعلان الحرب واستقالة أوهانوس باشا[١] كان ما يلي: في ٩ أيلول ١٩١٤ ألغت الدولة التركيّة الإمتيازات الأجنبيّة، وأقفلت حكومة بيروت ما كان فيها من دوائر بريد للأجانب، وأخذت تدقق بمحتويات المراسلات. وفي ١٤ تشرين الثّاني أعلن السلطان محمّد رشاد، بصفته أمير المؤمنين، الجهاد المقدس على أعداء الإسلام محاربي دولة الخلافة[٢]. أمّا ٢٢ أيلول، فكان موعد دخول فوج من الجيش العثماني لبنان عن طريق زحلة وما فوقها من جبال، معتمداً منطقة الشوير مركزًا له، ومنتشراً منها إلى سائر المناطق اللبنانيّة، ومباشراً بإقامة الإستحكامات الإستراتيجيّة في جهات عالية[٣].

وكانت الكتب التي تمّ تبادلها في تلك الأثناء بين بعض الزعماء وأصحاب الشأن في سوريا، تؤيّد هذا الإتجاه. ففي الكتاب الموجّه من الضابط سليم الجزائري إلى أحد أصدقائه السياسيين في ١٥ كانون الثّاني سنة ١٩١٤، والذي يبيّن فيه رأيه

بشأن الإتّفاق الذي تمّ بين الإتّحاديين وعبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليل، كتب يقول:

"إنّ حال السياسة حرجة أيّها العزيز، فبقدر ما يُسيء الإتحاديّون إلينا الآن، يجب أن نحسن إليهم حرصًا على كيان الدّولة النّكودة الحظ"[٤].

وفي الرّسالة التي وجّهها عبد الكريم الخليل في ٦ آب ١٩١٤ إلى أحد اصدقائه، كتب يقول:

"أيّها العزيز... أنا على وشك السّفر إلى سوريّا، لأنّ التّدابير التي اضطرت حكومتنا السنيّة إلى إتخاذها درءًا لخطر الحرب العُظمى، على كلّ عثماني مُخلص لدولته وأُمّته، أن يبذل جهده في سبيل تنفيذها على أحسن ما يرام، وستكون مهمّتي في سوريا جمع كلمة الأُمّة على شدّ أزر الحكومة، والسّعي لمنع كلّ ما يُحتمل وقوعه من أسباب النّفور بين العناصر العثمانيّة، وقد وعدتني الحكومة بأن تشدّ أزري في هذه المهمّة، وتجيبني إلى جميع المطالب العادلة التي أطلبها منها باسم الأُمة العربيّة أو باسم الأفراد من أبنائها. فلنكُن كلّنا يدًا واحدة لإنقاذ الدّولة من عواقب الحرب الأوروبيّة، وإظهار الوحدة العثمانيّة بأتمّ مظاهرها، لنتمكّن من منع إعتداء الدّول الغربيّة علينا والخروج من هذه الأزمة الحرجة أرفع شأنًا وأعلى مقامًا"[٥].

وكتب مختار بيهم[٦] إلى أحد أصدقائه السياسيين في مصر، في ٢٦ تشرين الأوّل ١٩١٤، ما يُفيد هذا المعنى ويُعبّر عن هذه المواقف حيث قال:

"ولقد ألغينا أحزابنا السياسيّة، وتناسينا إختلافاتنا الداخليّة، لأنّ المصلحة المشتركة تقضي بذلك، وسوف يرى إخواننا الترك ولا سيّما الإتحاديّون من أعمالنا في هذه الحرب ما يظهر لهم عظم إخلاصنا للعرش العثماني وتفانينا في خدمة الوطن المشترك، ونحن الآن على أحسن ما يرام مع حزب الحكومة، الذي أظهر وطنيّة عظيمة في هذه الأزمة الشديدة، وستظل كذلك إن شاء الله إلى الأبد، فكن على ثقة بأنّ سوريا ستكون في أيام الحرب أحسن منها قبلها، فلا يقع ما يكدّر من جانب الأهلين ما زلنا أحياء"[٧].

وقال محمّد المحمصاني إلى بعض أصدقائه الذين نصحوه بالبقاء في مصر بعد إعلان التعبئة العامّة في الدولة العثمانيّة: "إنَّ الوطن في حاجة إلى كلّ فرد من أبنائه في هذا الأوان العصيب، فمن الخيانة أن لا نقوم بالواجب علينا نحوه"[٨].

وفي شباط ١٩١٥، دعا الأمير سعيد الجزائري، أحد زعماء سوريّا المحافظين، الشريف حسين لتأييد الدّولة العليّة في ظرفها العصيب، وطلب منه "أن يكون على وفاق مع الخليفة العثماني". فكان ردّ الشّريف حسين: "بأن فوَّض الأمير الجزائري بالعمل على تحسين العلاقات بينه وبين جمال باشا"[٩].

تُثبت هذه الكتب، ومما لا شك فيه، أنَّ غالبية العرب في سوريّا ولبنان ظلَّت على إخلاصها للإتّحاديين، وولائها للخلافة وللسلطان العثماني، وقد بدا الإخلاص والولاء بأتمّ مظاهرهما عندما دخلت الدولة العليّة الحرب، فانضمَّ العرب الأحرار إلى الترك في سبيل الدّفاع عن الوطن المشترك، وخاض جنودهم غمار المعارك في العراق، والقوقاس، والدردنيل، والقنال، ومات منهم عشرات الألوف في ميادين القتال.

وقد عبّر رشيد رضا، صاحب مجلّة المنار وأحد أركان حزب اللاّمركزيّة، في الخطاب الذي وجّهه إلى مسلمي سوريا أحسن تعبير عن هذا الموقف فقال:

"ثم أشكر لكم ما أظهرتموه من الغيرة والهمَّة في الإخلاص، والطاعة للدولة، وبذل الأنفس والأموال والثمرات لها، والكف عن طلب الإصلاح منها، وتقديركم الحال الحاضرة قدرها، حتى أنكم سابقتم في هذا أرقى أمَم الأرض التي سكتت عن جميع مطالبها ومنازعاتها الداخليّة"[١٠].

وورد على لسان جمال باشا بالذّات ما يثبت ويؤكّد هذا الموقف المسالم والمهادن من عرب سوريا ولبنان وفلسطين، عندما تحدّث عن عبد الكريم الخليل وعبد الرحمن شهبندر وعبد الغني العريسي ومحمّد كرد علي حيث قال: "بأنّ هؤلاء قد أقسموا بالله جهد إيمانهم وبشرفهم أن يظلّ عرب سوريا وفلسطين موالين

للحكومة ما دامت الحرب، وأن لا يقيموا العراقيل في طريقها وأن ينفّذوا أقوالهم هذه بالفعل، وفي الوقت نفسه شرع أولئك الذين يدعون بالثوريين، وفي مقدمتهم عبد الكريم الخليل، يقصون حزنهم مبدين أنهم في حاجة قصوى إلى المال، فغمرت عبد الكريم المذكور ومحمّد كرد علي وعبد الغني العريسي بالأموال الطائلة، وأصبحوا من ذلك الحين فصاعداً خدماً مطيعين لأوامري، وأكّدوا لي أنّهم لا يدّخرون وسعاً لمساعدتي"[١١].

وإلى جانب هذا الموقف الدّاعي إلى حفظ كيان الدّولة من التّقسيم والتفكّك، ظهر موقف آخر على نقيض الموقف الأوّل تماماً، وهو موقف الأقليّة من العرب السوريين واللبنانيين الذين كان جلّهم من المسيحيين، والذين أخذوا يسعون إلى الإنفصال عن الأتراك وتأسيس دولة مستقلّة في سوريا ولبنان بمساعدة فرنسا.

وتحقيقاً لهذا الغرض وجّه البطريرك الماروني الياس الحويك في ٢٧ آب ١٩١٤ رسالة إلى السيد "دومرغ" (M.Doumergue) وزير الخارجيّة الفرنسيّة جاء فيها:

"أنّه مهما كان موقف تركيا في الحرب فإنّ الموارنة في لبنان قرّروا الإبقاء على علاقات الودّ والحماية مع فرنسا، وفي حال قيام صراع مع تركيا، وتعرّض لبنان للخطر، فإنّنا نشعر بحاجتنا إلى وجود حاكم تخوّله سلطته المميّزة بضم جميع الفئات إليه، وأن يكون مرتبطاً بشكل مباشر، بالسيّد "جورج بيكو" (M. Georges Picot) القنصل الفرنسي العام في بيروت"[١٢].

وفي الخارج تطوّع خيرالله خيرالله، من مؤسّسي الجمعيّة اللبنانيّة في باريس، في الجيش الفرنسي، وذلك في ١٥ آب من عام ١٩١٤، ثم وجّه نداءً إلى "مواطنيه المبعثرين في مختلف أنحاء العالم" يدعوهم فيه للإلتحاق في الجيش الفرنسي "لخدمة قضيّة الحق والحريّة، والمساعدة على خلاص بلدهم". وبعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ أقدم عدد من المسيحيين المقيمين في باريس على الإلتحاق بالجيش الفرنسي[١٣]، وكان من بينهم جورج سمنة الذي أسّس فرقة للمتطوّعين

السوريين واللبنانيين وشارك في المعارك إلى جانب الحلفاء، فمنحته الدولة الفرنسية وسام جوقة الشرف[١٤].

ودعمًا لهذا الإتّجاه، أصدر وزير الحربيّة الفرنسي في ١٥ تشرين الثّاني ١٩١٦ قرارًا بتشكيل "فرقة الشّرق" التي غايتها تنظيم مقاتلين في فرق مساعدة، من أرمن، وعرب، وغيرهم، يتطوّعون في الخدمة ضد تركيا. هذه الفرقة تشكّلت في قبرص ووضعت تحت القيادة الفرنسيّة[١٥].

ونرى هذا الإتّجاه الإستقلالي أيضًا عند مؤسّسي جمعيّة "الإتّحاد اللبناني" في مصر أمثال إسكندر عمّون ويوسف السودا...، الذين طالبوا اللبنانيين بأن يتمسّكوا بإمتيازاتهم التي نالوها بموجب بروتوكول ١٨٦١.[١٦]

وكانت جمعيّة "النّهضة اللبنانيّة" في نيويورك قد تطرّفت في تبني هذا الموقف؛ ففي ٥ أيلول ١٩١٥ عقدت هذه الجمعيّة مؤتمرًا لبنانيًا في نيويورك طالب فيه المؤتمرون بتحويل لبنان إلى إمارة دستوريّة مستقلّة تمامًا يحكمها أمير أجنبي[١٧].

ثم يأتي بعد ذلك ندرة مطران ليطالب بإنشاء دولة سوريّة مستقلّة بما فيها لبنان، وقد ذكر في كتابه سورية الغد ما يلي:

"إنّ السوريين الواعين ليس لديهم أي وهم حول إمكانيّة إستقلالهم، ولا حول مقدّراتهم الذاتيّة لحماية ديمومة هذه الحكومة المستقلّة. إنّ السوريين يعرفون جيدًا، رغم كلّ الإشاعات المتجنّية، أنّ فرنسا تحترم، في مستعمراتها التي تدين بالإسلام، التّقاليد الإسلاميّة، وأنّها أدخلت فيها نظامًا مزدهرًا تُحسد عليه، فإذا ما تحرّروا عن طريقها، فإنّهم سوف يكونون بكل تأكيد أكثر سعادة"[١٨].

ثم يدعو مطران السوريين للقبول بالحماية الفرنسيّة، لأنّ في ذلك كلّ الخير لهم، فإنّ فرنسا الليبراليّة العادلة تقدّم لهم تجاربها ومساعداتها الماليّة والصناعيّة، وسوف توفّر لهم قسمًا كبيرًا من قواها البحريّة والبريّة للحفاظ على وحدة دولتهم وسلامتها[١٩].

ولم يكتفِ المطران بذلك، بل إقترح بأن يكون على رأس الدولة السورية حاكم فرنسي، يعمل بعيداً عن العنعنات السياسيّة المحليّة في سبيل إزدهار البلاد السوريّة وتطورها، ذلك أنّ وجود حاكم مسيحي في سوريا سيجرح شعور المسلمين لا محالة باعتبارهم الأكثريّة السّاحقة من السكّان، كما أنّ وجود حاكم مسلم فيها سوف يعرّضها للخصومات والمكائد التي كانت العامل المدمّر للبلاد، بالإضافة إلى أنّ المسيحيين في لبنان لن يخضعوا له طواعيّة[٢٠].

ونتيجة لهذه الدّعوة، تجمّع بعض قدامى مؤسسي "اللجنة اللبنانيّة" تحت إسم "اللجنة المركزيّة السوريّة" برئاسة شكري غانم وسكريتاره جورج سمنة، التي نصّ بيانها التّأسيسي أنّ هدفها "تحقيق إنعتاق سوريّة تحت القيادة الفرنسيّة"[٢١]. ويبدو أنّ الدكتور جورج سمنة قد حدّد الدولة السوريّة كما يلي: من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال سلسلة جبال طوروس، ومن الشّرق نهر الفرات حتى دير الزور والصحراء السوريّة، ومن الجنوب برزخ السويس[٢٢].

وكانت تشمل في رأيه المقاطعات التّالية:

الأقسام السوريّة من ولاية أضنة، سنجق ديار بكر، سنجق الموصل، ولاية حلب، ولاية دير الزور، ولاية دمشق، ولاية بيروت، متصرّفيّة جبل لبنان وأخيراً متصرفيّة القدُس[٢٣].

وقد طالب سمنة أنْ تتّحد هذه المقاطعات في دولة كونفدراليّة تحت الحماية الفرنسيّة، وذكر أنّ الدّولة السوريّة الجديدة ستتم "تحت حماية الدولة الفرنسيّة بنظام مستقر ديمقراطي شريف"[٢٤].

وقد وافق شكري غانم وسكريتاره جورج سمنة على ضرورة إنشاء دولة سوريّة فدراليّة واحدة، ولكنّه إختلف معه على توقيت إعلان الفدراليّة، فهو يرى الفدراليّة بين الأقسام السوريّة الثلاثة[٢٥] لن تكون ممكنة، بل ستكون غير مرغوب فيها إذا ما طبقت فوراً، وستؤدّي إلى إنزال الضرر بالمصالح التي لم تألف بعد الإنصهار، وسوف تُثير مشاعر لم تصبح بعد مشتركة بين السكان الذين كانوا

بالأمس أعداء، وخصوصًا "أنّ المستقبل، كما يقول غانم، كفيل بتقريب هذه الشّعوب واندماجها"[٢٦].

لقد حدّد غانم فترة زمنيّة تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة لصهر الشّعب في بوتقة وطنيّة واحدة، على أن تبقى تلك المناطق السوريّة، في تلك المرحلة الإنتقاليّة، جمهوريّات مستقلّة تربط بينها الدّولة الفرنسيّة المنتدبة[٢٧].

ومن الواضح أنّ الدّور الذي لعبه أصحاب هذا الموقف كان ثانويًا، فلم يجد له صدًا أو تجاوبًا في الأوساط المثقّفة لدى الطّوائف الدينيّة الأخرى.

٢- الإطار الإقتصادي

أمّا إقتصاديًا، فقد نتج عن دخول تركيّا الحرب إلى جانب ألمانيا أزمات إقتصاديّة حادّة في المناطق والولايات العثمانيّة، وكان أشدّ هذه الأزمات وأكثرها خطرًا على حياة الأهلين، الأزمة التي حدثت في لبنان، والتي أودت بحياة عدد كبير من الأشخاص.

وقد تعرّضت الزراعة في لبنان، كغيرها من القطاعات الإقتصاديّة، لمشاكل، ولحقت بها أضرار فاقت قدرة اللبنانيين على مجابهتها ووضع الحلول لها[٢٨]. وبالرّغم من عدم دقّة الإحصاءات التي بين أيدينا، والتي تعود إلى تلك الفترة، فإنّه يمكننا القول بأنّ الإنتاج الزراعي قد تدنّى كثيرًا أو كاد ينعدم[٢٩].

ومع أنّ تقرير السيّد "كروازا" (M. Croisat) يذكر أنّ إنتاج سوريا ولبنان من شرانق الحرير قد هبط إلى أربعة أخماس الكميّة المنتجة قبل الحرب[٣٠]، فإنّ لدينا ما يبرّر القول بأنّ إنتاج جبل لبنان من شرانق الحرير كان أقلّ من هذه النسبة بكثير، وخصوصًا في المناطق الساحليّة أو القريبة منها، حيث اضطرّ الأهالي إلى ترك منازلهم والهرب إلى الجبال خوفًا من خطر الإحتلال أو القصف الذي كانت تتعرّض له تلك المناطق[٣١].

ومن الملاحظ أنَّ بذور القزّ قد نقصت كثيرًا باعتبار أنَّ كل الكميّة تقريبًا كانت تستورد من فرنسا، فالحرب بقطعها العلاقات التجاريّة حرمت البلاد من هذه المادّة الأوليّة. أمّا البذور المحليّة فلم تكن تُعطي إلاّ نتاجًا رديئًا[٣٢].

وكذلك إنحطّت قوى الأيدي العاملة بشكل ظاهر وقلّت أعدادها؛ ففي السنوات ١٩١٧–١٩١٨ أدّت المجاعة إلى هلاك ٤٠٪ من الأيدي العاملة الفلاحيّة[٣٣]. كما أنّ قطع أشجار التوت في ولاية بيروت وجبل لبنان لإحلال مزروعات غذائيّة مكانها[٣٤] أو لإحتطابها وإستخدامها وقودًا للقطارات، قد أدّى إلى إضعاف المحصول والحطّ من قدرة الفلاحين الإنتاجيّة[٣٥].

وممّا تجدر الإشارة اليه أنَّ إقفال أبواب التّسويق إلى الخارج قد ساهم في كساد المحصول، وسمح لكبار تجّار بيروت ومرابيها الذين يملكون الثروات النقديّة، من شراء أجزاء من قرى الشّوف والمتن بأبخس الأثمان. وهذا ما سمح لسكان جبيل من المسيحيين من شراء أملاك الشيعة تدريجيًا في تلك المنطقة[٣٦]. وبصورة عامّة، فإنَّ الأسواق الداخليّة قد مُنيت بفقر شديد، فتوقّفت حركة البيع والشّراء، إلاّ ما ندر وبالنّقد دون الدّين. ثم أقفلت معظم المصارف واختفى الذّهب من الأسواق[٣٧].

ولمّا انقطعت العلاقات السياسيّة بين تركيا والحلفاء، وكفّت البواخر الإنكليزيّة والفرنسيّة والروسيّة عن إرتياد الموانىء التركيّة، وضربت أساطيلها الحربيّة حصارًا على هذه الموانىء بما فيها موانىء لبنان وولايتي سوريا وبيروت[٣٨]، لم يعد بإمكان السوّاح والمصطافين من الوصول إلى الجبال للإستجمام وقضاء عطلة الصيف في الربوع اللبنانيّة، فانقطع مورد هام كانت تعتمد عليه بعض العائلات، ولم تعد تصل أموال المغتربين إلى أصحابها[٣٩]. وتوقّف إستيراد البضائع من الخارج، خصوصًا بعض الحاجات الضروريّة للحياة كالسكّر وغيره، إضافة إلى الأدوية، والأخشاب، وأعواد الثقاب، والكاز، والأقمشة، وارتفعت الرسوم الجمركيّة على بعض الأصناف مئة بالمائة. وبعد بضعة أسابيع، أغلق جمرك بيروت أبوابه على الرّغم من أنّه كان يحتوي على بضاعة يبلغ ثمنها أكثر من مليوني دولار،

عجز أصحابها عن تخليصها وإخراجها من الجمرك[٤٠].

وقد نتج عن ذلك أيضاً هبوط في الصناعات، إذ أنها كانت تعتمد، إمّا على المواد الأوليّة المستوردة من الخارج، وإمّا على الأسواق الخارجيّة، ومنها صناعة غزل الحرير وهي من الصناعات الأكثر أهميّة في الأسواق اللبنانية والسوريّة، إذ أنّ مقدار الخيوط الحريريّة المغزولة هبطت على ما يقال إلى عشر مقدارِها قبل الحرب[٤١].

وكان من نتيجة ذلك أن غزا الجوع المدن والأرياف جميعها ، ولم يشعر بالفاقة أولئك الذين كانوا يعيشون بالدّين لنهاية الشهر فحسب، بل عضّ بنابِهِ الطبقات الإجتماعيّة كلّها، إذ عجزوا عن الحصول على المال من فوائد ديونهم[٤٢].

وبالفعل لا تكتمل جوانب الواقع الإجتماعي العام في جبل لبنان بدون التّوقف عند موضوع الهجرة. هذا الموضوع الذي يحظى بأهميّة خاصة، لاستقطابه العديد من اللبنانيين من ناحية، ولكونه نتيجة مهمّة للتّواجد العثماني في لبنان من ناحية ثانية، ولأنّه عصف بالمجتمع اللبناني عصفاً قوياً منذ العقد الأخير للقرن الماضي من ناحية ثالثة. هذا التيّار الذي جرف العديد من اللبنانيين له دوافعه وأسبابه كما له نتائج مختلفة نبسطها تباعاً.

فعلى الرّغم من مشقّات السفر، وانعدام وجود مرافىء في لبنان، ترك اللبنانيّون وطنهم متوجّهين إلى أفريقيا وأميركا وسائر بقاع الدنيا، وكان ذلك بكثافة واضحة، حتى ندرت المناطق التي لم تُصب بهذه العدوى. أمّا أسباب هذا الرواج فنختصرها بالعوامل الآتية[٤٣]:

- يكمن السبب الرئيسي في نظام المتصرفيّةً الذي حصر الجبل اللبناني داخل حدود ضيّقة، وحرمه السهول الخصبة، ممّا حدا للقول: "ولد لبنان فقيراً فأتى بأبناء فقراء"، وجعل اللبناني يجهد في إستخراج قوته من هذه الصخور والجبال. وعندما لم تعُد أرضه كافية لإعالة أهله إندفع هؤلاء إلى الخارج. فكان هذا السبب من أهم أسباب المهاجرة وأعظمها. –

- يعتبر السبب الثّاني أنَّ الفائدة من إمتيازات لبنان الخاصّة لم تُوازي حتى البلاد الممتازة إسمًا. ومحرومة فعلاً من المزايا العادية الممنوحة لسائر البلاد الشّاهدة. ومن بين هذه المزايا، حرمان أهله من المواصلات البحريّة على السواحل اللبنانيّة، وإلزامهم بغرامات هم في غنى عنها. ومن ناحية ثانية إنّ موقع لبنان الجغرافي على السّاحل الشّرقي للبحر الأبيض المتوسط، كان وراء إغتراب العديد من اللبنانيين؛ وقد عمّ التّرغيب والتّشويق شركات الملاحة التي كانت ترتاد الموانىء اللبنانيّة لإستقطاب المهاجرين.
- يعود السبب الثّالث إلى إستباحة أتعاب الفلاح اللبناني الذي في أغلب الأحيان لا يملك إلاّ الأرض الفقيرة القاحلة. فلو بقي سهل البقاع للّبنانيين، لسدّ هذا الكنز من حاجياتهم ولجأ إليه كلّ من آثر المهجر على الوطن.
- ويشير السبب الرّابع إلى فقر لبنان بالحِرَف والصناعات والفنون؛ فما يمكن أن يحصل عليه اللبناني إنّما يقتصر على ما هو ضروري وبسيط. في حين أنَّ الهجرة كانت أمله بالحصول على الأصفر الرنّان، عصب الحياة والعيش الرغيد.
- وكان لنجاح بعض المهاجرين اللبنانيين في بلاد الإغتراب، والأخبار عن الأموال التي جنوها، فضل في تأجيج صدور البقيّة في الجبل لخوض غمار التجربة الإغترابيّة.
- ويبقى أخيرًا حب المغامرة، أو الفرار من وجه الحكومة، ومن عوامل الإلغاء التي اعتمدتها، سببًا جعل اللبناني يتحمّل مخاطر السّفر ومشاق المجهول.

لقد هاجر اللبناني تاركًا وراءه بلاده الخاضعة للحكم العثماني، وقريته التي هي أمر عزيز لديه. هاجر على أمل الثروة، وبلوغ منزلة مرموقة. وبفضل هذه

الرغبة، أصبحت الهجرة في أوائل القرن العشرين حقيقة خطيرة، إذ اختطفت العنصر الشّاب من بلاده بكثافة مذهلة. وأخذت نسبة الهجرة بالإرتفاع مع إطلالة العهد المتصرفيّ السّادس، وباتت تهدّد قرى كثيرة بالفراغ من سكّانها. فأخذ مظفّر باشا على عاتقه أمر معالجة هذا الواقع بأساليب متعدّدة، علّه يضع حداً للإغتراب.

حاول المتصرّف بدايةً، التّحريض على عدم الهجرة، والإستعاضة عن ذلك بتأمين فرص عمل، وحثّ الفعلة اللبنانيين والصنّاع على الذهاب إلى مواقع السكة الحديديّة لأجل العمل فيها وقبض الأجور المعتدلة، بدل الرّحيل إلى أميركا[٤٤].

وكانت الصحف تؤازر المتصرّف، وتساهم مساهمة كبيرة في التّحذير والتّنبيه وإلقاء الضوء على ما يلقاه المسافرون من ضروب الإهانة والإذلال أثناء الذهاب والإياب. فتقول جريدة البشير: كنت تراهم عند نزولهم من الباخرة في مرسيليا، يقادون كأغنام لمحل جلد للسلب والنّهب، ومن تمنّع عن الإنقياد عولج بالضّرب والتّهديد، وإنّ من رأى العائدين إلى بيروت على الباخرة الإنكليزيّة إنفطر قلبه حسرة وانتفض لاعناً مسبّبي الهجرة[٤٥].

ثمّ أولى مظفر باشا إصدار الأوامر الرامية إلى عدم إعطاء التّسهيلات بالمهاجرة إلى أميركا لمن كان في درجة الفقر والفاقة. فكتب إلى البطريرك الماروني، وأصدر أوامره إلى جميع القائمقامين يُعلمهم فيها بأنّ من يُقدم على السّفر من دون أن يكون لديه ما يقوم بأسباب معيشته، يُصادف الكثير من الصعوبات والإهانات، فضلاً عن مشقّة السّفر ومصاريفه والطرد. وطلب إليهم تعميم هذه الأوامر[٤٦].

وأمام عجز الحكومة اللبنانيّة والحكومة العثمانيّة عن وضع حدّ للإغتراب عن طريق التّنبيه والتّهويل والتّخويف، أبدى مظفّر باشا رغبته في تنظيم الهجرة. فارتأى الإشراف المباشر على هذه الحركة في مرفأ بيروت[٤٧]، الأمر الذي جعله يصطدم بوالي المدينة الذي اعتبر أنّ حكومة الولاية غير عاجزة عن المحافظة على المهاجرين. فوقع الخلاف بينهما، وتمسّك كلّ من الفريقين المعنيين بموقفه. فحاول

عندها مظفّر باشا إستقطاب البطريرك الماروني والقناصل[٤٨]، ليسعوا لدى السلطات العثمانيّة العليا من أجل السماح "لحكومة الجبل بحماية المسافرين" اللبنانيين "على ميناء بيروت منعًا للإعتداءات الفظيعة التي تحصل عليهم"، أو تحويل جبل لبنان "فرضة (مرفأ) مخصوصة"[٤٩]. إستجاب البطريرك الماروني، وكتب "لجانب باشكاتبه المابين الهمايوني" و "لمعالي مقام الصدارة العُظمى الفخيمة" عارضًا، بإيجاز واضح، أسباب هجرة اللبنانيين، وتعلّقهم بالدّولة العليّة، والصعوبات التي يواجهونها، والإعتداءات التي تصيبهم أثناء ذهابهم وإيابهم، الأمر الذي جعلهم يتردّدون في العودة للوطن، رافعًا هذا الواقع للعرش الأسنى، علّه يتنازل ويأمر بمداواة هذه المسألة بما يراه ملائماً[٥٠].

أثناء إنتظار الجواب وحلّ الخلاف بين الولاية والمتصرفيّة، أيقن مظفر باشا أنّ الهجرة، بالنسبة لعدد من اللبنانيين، باتت مصدر رزق وفرج بعد أن ضاقت بوجههم سبل الإرتزاق والتّوظيف في متصرفيّة جبل لبنان. فمكاتب شركات السفر تستقطب مريدي الهجرة والمغادرة، وتتّسع باضطراد مع ازدياد عدد المقبلين إليها. وراجت سوق المهاجرة وغدا المهاجرون بعد العشرة والمئة يعدّون بالمئات والألوف[٥١]. عندها أصدرت الحكومة اللبنانيّة تعليمات خاصّة توجب تنظيم حركة الهجرة. فقرّرت منح الرّاغب بالهجرة تذكرة مرور مشفوعة بعلم وخبر يتضمن تعريفًا بصاحب التذكرة. وعيّنت لجنة خاصّة مهمّتها التّصديق على كفالات مريدي السّفر. وأوعزت إلى شركات السّفر بتعيين وكلاء لها في جبل لبنان لقطع الأوراق الضروريّة. وقد اشترط المتصرّف على هذه الشركات دفع خمس فرنكات عن كلّ مهاجر أو مسافر لصندوق الحكومة اللبنانيّة، وألاّ تقبل أي مسافر بدون أن يكون مصحوبًا بجواز سفر لبناني[٥٢].

هكذا نظّمت إدارة مظفر باشا أمر المهاجرة، وضمنت بذلك ربح رسم جواز السّفر، والرّسم الذي تدفعه الشركات. وقد كانت هذه الترتيبات لتفيد الخزينة اللبنانيّة، غير أنّها لم تكن لتحدّ من تيار الهجرة، هذا التيّار الذي ظلّ مندفعًا، جاذبًا

معه اللبنانيين، يشدّهم نحو عالم مجهول وغريب، وإنّما مليء بالمفاجآت والآمال. ومع هذا الإندفاع بدأت الدّول الإغترابيّة تحاول التّضييق على المهاجرين، وتضع القيود والشروط في وجههم. فقد قرّرت مثلاً حكومة كندا عام ١٩٠٩ منع المهاجرين من الدّخول إليها "إلاّ إذا كان في جيب الواحد منهم مئتا ريال"[٥٣]. وتشدّدت حكومة الأرجنتين بعد عام ١٩١٠ حيال الرّاغبين بالدّخول إلى أراضيها، فرفضت المصابين بأمراض معدية، ومرض العيون، والشيخوخة، وغير ذلك من العاهات البدنيّة والعقليّة، التي تعيق الإنسان، ومنعت من دخول البلاد كل من لا معين له، ومن لا يحمل تذكرة سفر[٥٤].

بقيت حركة الهجرة بدون ضبط كما بقي إحصاء المهاجرين عرضة للإستنساب والتّقدير طوال سنين عديدة، حتى كان العهد المتصرفي الآخر، الذي أبدى إهتمامًا بارزًا في سبيل ضبط حركة الهجرة ووضع حدّ للتّقديرات الرائجة. فكانت محاولة التّنظيم بإتجاهين: الأوّل وضع تشريع جديد يضبط هذه الحركة بشكل دقيق، والثّاني وضع مسح شامل يطال تعداد المهاجرين.

وفي نهاية هذه الإطلالة على مجتمع المتصرفيّة خلصنا إلى قناعات نلخّصها بالشّكل الآتي:

- لم يكن للبنان علاقة خارجيّة خاصّة مع باقي الدّول في حين أنّه كان مستقلاً في شؤونه الدّاخلية تمام الإستقلال[٥٥]. لقد كان اللبنانيّون مستقلّون ولكن على صخور جرداء لا تُنبت غير الأشواك[٥٦]، ولم يكن إستقلالهم عامل تطور سياسي عام وهام. كما أنّه لم يوفر البحبوحة الإقتصاديّة ولم يَحُل دون تفاقم خطر المهاجرة، هذا "الموت المترامي" إلى الأمّة اللبنانيّة. وإذا بقي في لبنان سكان، فذلك لأنّ موت الشّعب لا يكون سريعًا كموت الأفراد. فمن الجور الفاضح أن يضطر هذا الشّعب إلى الهجرة[٥٧]، ولم يرفع نسبة المتعلّمين الذين أحسنوا القراءة وأجادوا الكتابة. فالهجرة زاد خطرها، والأُميّة بقيت مرادفة للجهل المطبق الذي لفّ معظم أفراد هذا المجتمع.

- لم يكن الإجماع قائمًا بين اللبنانيين في أي عهد من العهود الثلاثة الأخيرة. وإن عمر الإستقرار السياسي بين السلطة والمعارضة لم يتجاوز حدّه السنة الواحدة في أفضل الحالات. فمع مظفّر باشا، ويوسف باشا، وأوهانوس باشا، تكاد تكون الوتيرة نفسها: تنقسم البلاد وتظهر المشاكسات التي تدرّجت بالحدّة والصعود حتى وصلت مع يوسف باشا إلى حدّ التآمر على حياته.
- إنّ نظام المتصرفيّة، على الرّغم ممّا اعتراه من نواقص وشوائب، بقي نظامًا طالما "حسد" عليه اللبنانيّون[٥٨]، فكان بذلك منتهى أماني الشعوب المتواجدة في الولايات العثمانية[٥٩] من ناحية، ومرمى حقد هذه الولايات على اللبنانيين من ناحية ثانية.

ولطالما حاول الباب العالي العمل على إيجاد الأسباب المؤهّلة لإلغاء هذا النّظام. حتى أنّ الصحافة المتعثمنة أجمعت على التّنديد بوضعيّة لبنان تجاه "الوطن العثماني"، وكالت عليه من عواطف البغض والريبة الكيال الراجحة. ولعلّ ما صدر به الشيخ أحمد طباره في "اتحاده العثماني" خير ما يصوّر هذا الواقع عندما قال:

رأينا من الحكمة أن نتّخذ طريقة اللين والمجاملة مع بعض اللبنانيين الذين غرّتهم الأوهام والأحلام، فنسوا الوطنيّة العثمانيّة، أو تناسوها، وأخذوا يرتكبون الشطط بالمطاليب والإقتراحات. فقام أهالي دير القمر يطلبون إنضمام بيروت، وصيدا، وطرابلس، والبقاع، إلى "لبنانهم"، واقترح سجعان بك العارج إقامة تمثال "للمسيو كوجي" في جونيه، فهل فات هذا البك أنّه لا يمكن إقامة تمثال أجنبي في أرض عثمانيّة... إن "الوطنيين" من اللبنانيين يرفضون هذا الإقتراح ويؤمنون قبل كلّ شيء بأنّهم عثمانيّون قلبًا وقالبًا وأنّ حياتهم، وعزّهم، ومجدهم، بالعثمانية... إنّ سكان هذه البلاد عاشوا تحت ظلّ اللواء العثماني، ويحبّون أن يموتوا تحت ظلّه، فهم لا يرغبون عن الدّولة العثمانيّة بديلاً[٦٠].

توعّد المتعثمنون اللبنانيين، وازدروا أهالي دير القمر ولبنانهم أيّ ازدراء،

مكتفين أوّل الأمر باعتماد "اللين والمجاملة"، أمّا بعد، فالله أعلم ما يتّخذون من وسائل وخطوات...

وتعدّت مواقف اللوم والكيد للبنان حدود الولايات المجاورة إلى مصر، وليس هناك أصدق ممّا سجّله الشّيخ محمّد عبده في سياق لوائحه الإصلاحيّة مؤاخذاً الموارنة والدّروز قائلاً: "يعتقد الموارنة أنفسهم فرنساويين، وهواهم للدّولة الفرنساويّة، وملجأ رؤساء هذه الطائفة الدولة الفرنسيّة التي تبذل كل عام مبالغ وافرة لإبلاغ الفساد حدّه... كما إنحطّت أحوال الدّروز بعد تطبيق نظام ١٨٦١ الذي أوجب أن يكون حاكم لبنان كاثوليكيّاً، وأغلب رجال حكومته من المسيحيين، وكانوا وما زالوا فئتين: جنبلاطيّة إستمالتهم إنكلترا، ويزبكيّة مالوا إلى المشرب الفرنسي أيضاً"[٦١].

لقد خلا جبل لبنان من دور للقناصل الأجانب، إلاّ أنّه في الحقيقة لم يسلم من تأثيرهم ومداخلاتهم، ويمكننا القول بأنّ ممثّلي الدّول العُظمى، وإن أقاموا في بيروت رسميّاً، كانوا حرّاساً للنّظام الأساسي[٦٢] وصانوا إمتياز جبل لبنان من عبث الدولة العثمانيّة نفسها. غير أنّهم لم يكتفوا بهذا الدّور الإيجابي، بل شاركوا المتصرّف في الإدارة والحكم مشاركة فعّالة وأساسيّة. فإن خالف دولته إقتراح أحدهم إرتفعت الإحتجاجات واشتدّت المعارضة في وجهه.

لم يحل التدنّي بالمستوى العلمي والثقافي دون ظهور المفكّرين والمتنورين اللبنانيين، الذين عملوا سياسيّاً وإجتماعيّاً وفكريّاً في سبيل إيجاد طروحات تنظيميّة جديدة، رغبة منهم في إصلاح ما شاب النّظام بعد مرور نيف وأربعين سنة على ولادته. هذا الطّرح التغييري الإصلاحي كان من أبرز هواجس المجتمع اللبناني الواعي، كما كَوّن موضوعاً قائماً بذاته تصدّر صفحات الجرائد والمجلات، واستقطب إهتمام المفكّرين والمطالعين، الذين وقفوا يطالبون بإستبدال الحالة في الدّولة العليّة وفي متصرفيّة جبل لبنان. فكيف كانت هذه الحالة وما هي الطروحات الإصلاحيّة التي لهج بها اللبنانيّون طويلاً؟

الفصل الثّاني: أوضاع الدّولة العلية وإنعكاساتها على جبل لبنان

إنّه من الواضح أنّ متصرفيّة جبل لبنان ترتبط إرتباطًا مباشرًا بدوائر العاصمة العثمانيّة، الأمر الذي سهّل ولأسباب عديدة ومتنوعة تواجد لبنانيين في دار السّعادة بإستمرار، لمزاولة نشاطهم ومتابعة أعمالهم، والإطّلاع في الوقت عينه على التيّارات السياسيّة العثمانيّة، والتّعليمات المستحدثة، وما يُسفر عنهما من مواقف وإجراءات على الساحة السياسيّة بشكلٍ عام. لهذا لم يكن يغرب عن اللبنانيين ما كان يصدر من تعليمات عثمانيّة وقوانين، وما كان يفِد إلى الآستانة من تيارات ونظريّات تتحدّث عن المساواة والعدالة والإصلاح بين جميع وجوه رعايا الدولة العليّة.

ومن أبرز القوانين الموضوعة لهذه الغاية دستور ١٨٧٦ [٦٣]، الذي سرعان ما علّقه عبد الحميد الثّاني[٦٤] متخلّصًا بذلك من الطّروحات الإصلاحيّة ومن أربابها[٦٥]، لأنّها لم تكن تتلاءم وطبيعة نظام الحكم المُطلق الذي سار عليه في إدارة شؤون السلطنة الملأى "بالحجارة والأشواك"[٦٦]، فبات قصر يلديز (قصر النجمة)[٦٧] إدارة عرفيّة غير محدودة الصلاحيّات[٦٨]، أدار من خلالها السلطان العثماني شؤون الدولة بقبضة حديديّة، إعتقاداً منه أنّ الشّعوب التي وضعها الله تحت يديه لا يمكن تسييرها إلاّ بالقوّة[٦٩]. ولم تكن تخرج ورقة من أيدي حكّامها إلاّ بعد علم جلالته واطّلاعه عليها[٧٠]. وأحاط السلطان نفسه بشبكة من الجاسوسيّة المنظّمة، ضمّت عدداً ضخمًا من المرتزقة[٧١] إنتشرت في الولايات كافة، بما فيها متصرفيّة جبل لبنان، تمدّه بالدّسائس والمعلومات الإستخباريّة بفضل التلغراف[٧٢] الذي ربط الأمبراطوريّة بمعظم المدن الرئيسيّة.

وقد لازم هذه السياسة المتشدّدة طاعة الحكومات طاعة تامة، وإلاّ تعرّضت للعزل والإستبدال. فلم يبقَ، مع هذا الواقع، شأن للصدارة العُظمى وللوزراء، إذ

استولى رجال المابين على الشؤون كافة، وأصبحوا حكومة صغيرة قويّة داخل حكومة كبيرة ضعيفة[٧٣]، غير مستقرّة، يعلم الصدر الأعظم تاريخ تعيينه، ولا يدرك تاريخ إقصائه عن الحكم، بحيث أصبحت فترات حكم العديد منهم تُعدّ بالأيام... وقصارى القول أنّ الصدر الأعظم كان في هذه الحقبة آلة في يد المابين الهمايوني، عليه تلقّي الأوامر وتنفيذها، وإذا عاند واعترض عُزل واستُبدل[٧٤].

وقد كانت متصرّفيّة جبل لبنان مرآة صافية، تنعكس فيها أوضاع الدولة العثمانيّة المتقلّبة، وتحمل إلى اللبنانيين الخوف على الحياة والمصير، الخوف على النّظام والإمتيازات. فهل يهون عليهم رؤية نظامهم يتداعى وإمتيازاتهم تتهاوى مع كل هبّة ريح عثمانيّة؟

في الواقع كان اللبنانيّون على إستعدادٍ فطري للدّفاع عن مصيرهم ونظامهم. وقد عمّق هذا الإستعداد الوعي القومي المنبثق عن العلم والثقافة، والمناخ المنبعث من ديمقراطيات الغرب عبر المهاجرين العائدين ومن خلال صحفهم الوافدة إلى الجبل.

وكان الدستور العثماني الحافز الأبرز الذي أفسح بالمجال أمام اللبنانيين للتّعبير عن قلقهم عاليًا، بدون خوف أو تردد، طالما أنّه قد كَفِلَ الحريّات وأباحها.

١- ردود الفعل اللبنانيّة على السياسة العثمانيّة

كانت أخبار الدولة العثمانيّة وتقلّباتها السياسيّة تفد إلى بيروت وجبل لبنان عبر اللبنانيين المتواجدين في العاصمة العليّة، أو عبر الصحافة التي كانت تنتقص الأخبار، وتُفرد لها صفحات في طياتها. هذه الصحافة التي كانت مِنبرًا حرًا تعلوه المواقف، والمناقشات، والآراء المعبّرة عن رضا الرّأي العام، أو عن سخطه، على المواضيع المطروحة.

ففي أيّام عبد الحميد الثّاني كان اللبنانيّون يتّسمون بخجل التّعبير أو الخوف منه. فالسلطان الأحمرُ يملي المواقف، والويل ثم الويل لمن يعترض أو يتوقّف للتّفكير. وأقصى ما أقدم عليه اللبنانيّون آنذاك كان إرسال برقيّات الإحتجاج التي كانت تكدّسها وزارة الخارجيّة وسواها من الوزارات. وأفضل صورة عن هذا الواقع ننقله عن البرق التي أوردت أنّ إسماعيل العازار كان يومًا عند صديق له موظف في نظارة الخارجيّة في إسطنبول، فشاهد لديه أوراقًا ملفوفة، ضخمة الحجم، فسأل العازار عن ماهيّتها، فأجابه الصديق بأنّها "مختومات من أهل لبنان" يشكون فيها المتصرّف أو يشكرونه.

أ- الحكومات الدستوريّة

إنّ سياسة عبد الحميد الثّاني الخرقاء، والنّهج المتّبع في تعيين الوزارات وفي وضع الدّساتير وتعليقها، أثارا الشكوك، وأثمرا صراعًا قاسيًا بين القوى القائلة بالسّيطرة المطلقة، والقوى القائلة برغبة الشّعب، وبمعنى آخر بين "الظالمين ظلمًا لا حدّ له، والمظلومين بلا شفقة ولا مرحمة"[٧٥]، حتى تفاقمت الخطب على الدّولة، وصارت ممالك بني عثمان تفلت من أيديهم الواحدة بعد الأخرى[٧٦]. فبعضها إستقلّ إستقلالاً إداريًا تحت حماية دوليّة، وبعضها الآخر تحوّل إلى إستعمار جديد[٧٧]. وكان من ذلك أن تجرأً الأرمن على طلب الإستقلال[٧٨]، وراح المكدونيّون يجاهدون فيه، وأخذ العرب يسعون إلى الإنعتاق من الحكم التركي[٧٩].

وعلى الصّعيد الدّاخلي ضعفت إدارة الدّولة وراحت تتدهور بسرعة، وانقطع الأمل بالإصلاح وخاب رجاء المصلحين، وارتفع شأن أرباب الفساد والتملّق والتجسّس.

وسط هذه الأجواء قام بعض "فتيان تركيا" ينظّمون صفوفهم عبر الجمعيّات السياسيّة، كجمعيّة "تركيا الفتاة"[٨٠]، وجمعيّة "الإتّحاد والترقي"[٨١]، في داخل

الأمبراطوريّة العثمانيّة، وفي أوروبا. وعندما إشتدّت سواعدهم فرضوا وجهة نظرهم على السلطان الأحمر، وحملوه على إعادة الدّستور العثماني في ٢٣ تموز ١٩٠٨. فصدرت الإرادة السنية بإعادة القانون الأساسي، وتعيين سعيد باشا صدراً أعظم[٨٢].

غير أنّ الأحرار لم يرتاحوا لوزارة سعيد باشا، إذ وقع الخلاف بينهم على تغيير الموظفين القدامى الذين خدموا عهد الظلم والإبتزاز. فآل هذا الخلاف إلى سقوط الصدر الأعظم بتهمة عدم الإخلاص للدّستور العثماني[٨٣].

في هذا الوقت كانت شؤون الدّولة قد أصبحت بيد جمعيّة الإتّحاد والترقي، إذ أنّه، وفي عام ١٨٨٩، شكّل جماعة من طَلَبة المكتب الحربي السلطاني (الكليّة الحربيّة) في إسطنبول جمعيّة سريّة باسم "الإتّحاد العثماني"، كان على رأسهم إبراهيم تمو الألباني الماسوني[٨٤]، واسحق سكوتي، وشركسي محمّد رشيد، وعبد الله جودت، وكرديان ونيازي[٨٥]. وقد انتقل بعض أعضاء هذه الجمعيّة إلى أوروبا، واتّخذوا من جنيف وباريس منطلقاً لنشاطهم، وأصدر إثنان منهم، وهما إسحق سكوتي وعبد الله جودت، مجلة "عثمانلي" في جنيف لتأليب الرأي العام على السلطان وجماعته[٨٦].

تابع الأحرار العثمانيّون نشاطهم السياسي في المنفى، فألّفوا الجمعيّات للوقوف في وجه السلطان عبد الحميد. وكان منها "الجمعيّة الإصلاحيّة التركيّة – العربيّة" بزعامة الأمير أمين إرسلان، وقد عاشت ردحاً من الزمن[٨٧]، و"جمعيّة الشّورى العثمانيّة" التي تأسّست في القاهرة سنة ١٨٩٧، وكان من مؤسّسيها محمّد رشيد رضا ورفيق العظم الذي أنشأ لها الفروع في بعض المدن العثمانيّة. وكان هدفها محاربة السلطان عبد الحميد الثّاني وإعادة الحياة النيابيّة، وكانت منشوراتها تُطبع بالعربيّة والتركيّة وتُرسل مع المسافرين وبحّارة السفن الروسيّة إلى الموانئ التركيّة على البحر الأسود حيث يستلمها الأتباع ويوزعونها على أفراد الشّعب، في كافّة بلاد الشّام بصورة خاصة. وقد حلّت هذه الجمعيّة نفسها بعد سيطرة "جمعيّة الإتّحاد والتّرقي" على السلطة عام ١٩٠٨ [٨٨].

ولم يكن العثمانيّون الأحرار في المنفى متّفقين سوى على نقطة واحدة، هي محاربة عبد الحميد والقضاء على سلطته. بينما كانت إتجاهاتهم السياسيّة حول كيفيّة إدارة الدّولة وإصلاحها متشعّبة ومتضاربة. لذا تحرّكت المساعي لوضع خطّة عمل مشتركة، تلتقي عندها كل الآراء والإتّجاهات[٨٩].

ولتنظيم حركة مقاومة جَماعية ضد السلطان عبد الحميد[٩٠]، عقد العثمانيّون الأحرار من ٤ وحتى ٩ شباط ١٩٠٢ مؤتمراً في دار الأمير صباح الدّين في باريس، حضره ممثّلون عن جميع الأجناس في الدّولة وطوائفها[٩١]. وفي ختام جلساته إتّخذ المؤتمرون قراراً يقضي بإقامة نظام حكم يتّفق مع المبادئ الدستوريّة التي من شأنها أن تضم جميع العناصر العرقيّة والطائفيّة في السلطنة، وأن تكفل لها العدالة والحريّة وتأييد صيانة حقوقها التي أقرّتها إعلانات السلاطين وعزّزتها المعاهدات الدوليّة[٩٢].

ولتحقيق ذلك ألّف الأمير صباح الدّين جمعيّة برئاسته باسم "اللاّمركزيّة"[٩٣]، كان هدفها الحكم على أساس اللاّمركزيّة وتوسيع الصلاحيّة في الولايات. ولنشر أفكارها أصدرت هذه الجمعيّة سنة ١٩٠٦ جريدة **ترقي** التركيّة التي كان يحرّرها سكرتير الجمعيّة أحمد فضلي[٩٤].

وبينما راجت مبادئ الأمير بين العناصر غير التركيّة والطوائف غير الإسلاميّة، والتفّ حوله الكثير من رجالات العرب الأحرار، ودخلوا في عداد الجمعيّة اللاّمركزيّة، مال معظم الأتراك وخاصة الأحرار منهم إلى آراء أحمد رضا في تعزيز القوميّة التركيّة والتمسّك بمبدأ "المركزيّة" في تنظيم إدارة الدّولة. وكانت آراء أحمد رضا تتجاوب مع أهداف "الجمعيّة العثمانيّة الحرّة" التي تأسّست بصورة سريّة في سلانيك، وكان من مؤسّسيها جمال باشا وطلعت باشا[٩٥].

وفي عام ١٩٠٧ توحّدت "الجمعيّة العثمانيّة الحرّة" مع جمعيّة "الإتّحاد العثماني" ومع الجمعيّة السريّة التي أسّسها عام ١٩٠٦ اليوزباشي مصطفى كمال في دمشق بعد أن نقل مركزها إلى سلانيك[٩٦]. ثم إتّصلت هذه الجمعيّات بأحمد رضا

وجماعته، واتّفقوا على توحيدها كلّها بما فيها منظمة "المركز العمومي" في باريس تحت إسم "جمعيّة الإتّحاد والترقي"[٩٧].

إتّهمت "جمعيّة الإتّحاد والترقي" جمعيّة "صباح الدّين" بأنّها تخدم مصالح الأرمن وتحقّق مطالبهم، وبذلك أسقطتها من أعيُن المواطنين[٩٨]. ثم أعادت تنظيم نفسها وأخذت تتغلغل بين صفوف الشّعب العثماني، واستغلّت التّدخل الأوروبي في البلقان، وأعلنت أن "الأمبراطوريّة العثمانيّة للعثمانيين"[٩٩]، ودعت إلى مؤتمر عام في باريس.

وفي كانون الأوّل ١٩٠٧ عُقد المؤتمر الذي عُرف بمؤتمر باريس الثّاني، حضره وفودٌ عن معظم شعوب الدّولة، وقد جاءت مقرّراته أكثر وضوحًا وأشدّ صلابةً، إذ طالب المؤتمرون بتنازل عبد الحميد عن العرش، وإجراء تبديلات أساسيّة في الدّولة العثمانيّة، وإعادة الدّستور، وإعلان الحريّة والمساواة بين جميع عناصر الدّولة[١٠٠].

ب- ثورة ١٩٠٨ وإعادة الدّستور

إتّخذت "جمعيّة الإتّحاد والتّرقي" في مقدونية[١٠١] مركزًا لنشاطها السياسي والعسكري، واعتمدت السريّة في تحركاتها، وراحت تنشر مبادئها بين المدنيين والعسكريين. فتمكّنت من إجتذاب شخصيّات عسكريّة هامّة إليها، ولم يكتشف موظّفو الحكومة في تلك الولايات أمر هذه الجمعيّة إلاّ في ربيع ١٩٠٨ [١٠٢].

ولمّا حاول من أوفدهم السلطان معرفة أسرارها، وملاحقة رجالها، حكمت عليهم بالموت. وعيّنت فدائيين من أعضائها "بالقرعة أو بالتّراضي" لتنفيذ هذه المهمّة[١٠٣]. ثمّ أُعلنت الثّورة في مقدونية، ووجّهت في ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تموز ١٩٠٨ كتبًا إلى المابين، والمفتّش العام، ووالي مناستر، تطلب فيها إعادة القانون الأساسي، وافتتاح مجلس "المبعوثان". ولكنّها أكّدت على "بقاء الذات الشاهانيّة

وحفظها في مقام شرفها الفاخر" لأنَّ الأمَّة لا تحاسبها على ما سلف من السيّئات[١٠٤].

ولمّا امتدَّت الثورة إلى كافة المناطق العثمانيّة في مقدونية، واشتركت فيها جميع الفئات الشعبيَّة[١٠٥]، وحينما إنضمَّت القوات العسكريّة العثمانيّة التي أُرسلت إلى سلانيك إلى الثورة، وفور وصولها[١٠٦]، وعندما شاعت الأخبار في الأستانة، ومؤدّاها أنَّ الثوار باتوا يفكّرون في خلع السلطان ومبايعة سلطان آخر، وأنَّ الجيش في مقدونية في طريقه نحو العاصمة[١٠٧]، أصدر السلطان عبد الحميد الثّاني إرادة سنيّة بإعادة القانون الأساسي وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. ثم أصدر أمرًا بإنتخاب مجلس "المبعوثان" العثماني وأقسم يمين الولاء للدّستور أمام شيخ الإسلام[١٠٨].

وفي ١٧ كانون الأوّل ١٩٠٨ إفتتح السلطان العثماني مجلس المبعوثان[١٠٩]. وفي الحال أبرقت جمعيَّة "الإتّحاد والترقي" - مركز سلانيك - إلى السلطان عبد الحميد الثّاني معربة عن شكرها العميق لإقدامه على إفتتاح مجلس الأمّة العثماني. وقد كان ردّ عبد الحميد على هذه البرقيّة مقرونًا بالإرتياح التّام، وبتوجيه وافر التحيّات السلطانيّة إلى جميع أعضاء الجمعيّة[١١٠].

ثم جرت إحتفالات بهذه المناسبة في سائر أنحاء الدّولة، في حين أخذ عهد عبد الحميد الثّاني يتداعى، ونجمه يأفل من سماء بني عثمان بعد أن كان الرّجل المُطاع والحاكم المُنفرد في السلطنة العثمانيّة كلّها.

ج- الثّورة المضادة وسقوط عبد الحميد الثّاني

أخذت "جمعيّة الإتّحاد والتّرقي" على نفسها كفالة الدّستور وحفظه، واتّخذت من الأستانة مكانًا لمركزها الرئيسي، لتكون قريبة من الأحداث، ولتتمكّن من مراقبة رجال الدّولة، كما إفتتحت لها الفروع في سائر المناطق العثمانيّة[١١١].

ثمّ راحت الجمعيّة بعد ذلك تلاحق رجال العهد السّابق من أعضاء حكم عبد الحميد، وتُضيّق الخناق عليهم، وتودع بعضهم السجون[١١٢]. ولكن هؤلاء الرّجال لم ييأسوا، بل راحوا فور نجاح ثورة ١٩٠٨، يعلنون بكلّ الوسائل والإمكانات رغبتهم باسترجاع مجدهم الضائع. وعلى هذا الأساس أنشأوا جمعيّة دينيّة سياسيّة هدفها مناهضة جمعيّة "الإتّحاد والترّقي"، والقضاء على ثورتها، ومن ثمّ العودة إلى تطبيق القوانين والأحكام الشرعيّة الإسلاميّة. وقد عُرفت هذه الجمعيّة باسم "جمعيّة الإتّحاد المحمّدي" أو الجمعيّة "المحمّدية" إختصاراً[١١٣]. وكانت أولى نشاطاتها أنّها قدّمت إلى مجلس النوّاب العثماني عريضة وقّع عليها عدد من العلماء والأهالي، تطالب بتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في المحاكم والإدارات[١١٤].

أمّا مواقف اللبنانيين السياسيّة في البداية، فكانت آنذاك تقوم على مطالبة الباب العالي بتحقيق المساواة بين عناصر الدّولة في الحقوق والواجبات داخل نطاق السلطنة، وإجراء الإصلاحات الضروريّة للنّهوض بالمؤسسات العامّة حتّى تصبح قادرة على مجابهة المشكلات والقضايا المستجدّة بحكم التطور والتقدّم. وأقصى ما طالبت به هذه الفئة، الإستقلال الذاتي مع إستمرار الخضوع لسلطان الخليفة العثماني.

ولمّا اشتعلت الحرب في أوروبا، أصبح معظم السوريين واللبنانيين أكثر تساهلاً من ذي قبل، فقد حلّوا أحزابهم وتناسوا خلافاتهم مع الأتراك، وكفّوا عن المطالبة بالإصلاح، واتّجهوا بأفكارهم إلى الدّفاع عن الدّولة وإعلاء شأنها، وبلغت منهم الحماسة أقصى درجاتها، وصار أشدّهم كرهاً للإتحاديين أعظمهم غيرة عليهم ورغبة في تأييدهم[١١٥].

ويبدو واضحاً عند إعلان النّفير العام أنه لم يظهر في السلطنة العثمانيّة، ولا سيّما في سوريّا ولبنان، أثر للشغب أو الثورة أو المعارضة[١١٦]، ومن لم يقتنع بجدوى السياسة والإدارة التي إتبّعتها الحكومة إختار السكوت التام[١١٧].

ولدى دخول تركيا الحرب، إجتمعت الهيئة العليا لجمعيّة "العربيّة الفتاة"،

واتّخذت القرار التّالي: "نتيجة لإشتراك تركيّا في الحرب، أصبح مصير الولايات العربيّة في الدّولة العثمانيّة معرّضًا لمخاطر شديدة، ويجب بذل جميع الجهود لضمان حريتها واستقلالها، كما تقرَّر أنَّه إذا تحقق أنّ للدّول الأوروبيّة مطامع في هذه البلاد، فإنَّ الجمعيّة ملزمة بأن تعمل إلى جانب تركيا لكي تقاوم التّدخل الأجنبي، مهما تكن صورته" [١١٨].

وكان أعضاء "العهد" قد اتّخذوا نفس الموقف، خاصّة بعد أن تلقّوا من مؤسّس جمعيّتهم، عزيز علي المقيم في مصر، رسالة يحذّرهم فيها من الإتيان بأي عمل عدائي ضد الدّولة العثمانيّة، لأنَّ خطر الغزو الأجنبي مائل جداً، والواجب الوطني يقضي عليهم أن يقفوا إلى جانب الأتراك طوال أيّام الحرب[١١٩].

ولمّا نشرت بعض الصحف التركيّة خبر إكتشاف مؤامرة تدبّرها جمعيّة "الإتّحاد والتّرقي" للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثّاني[١٢٠]، ثار جنود حامية القسطنطنيّة على ضبّاطهم الأحرار[١٢١]. واقتحم فريق منهم نادي الإتّحاديين في الأستانة، ودمّروه، وخرّبوا بعض صحفهم، وقتلوا من وجدوا من أنصارهم، بينما هاجم آخرون دار البرلمان وحطّموا مقاعده، واعتدوا على من وجدوه من نوّاب جمعيّة "الإتّحاد والتّرقي"، وقتلوا الأمير محمّد إرسلان، مبعوث اللاذقيّة[١٢٢]، وناظم باشا وزير العدليّة آنذاك، كما حاصروا الباب العالي[١٢٣]، وطالبوا السلطان بإسقاط الحكومة وإلغاء الدّستور، وإقفال المجلس النيابي وإعلان الشريعة الإسلاميّة، وإقصاء أنصار الإتّحاديين عن مراكز المسؤوليّة، والعفو عن الثّائرين[١٢٤].

ولم تقتصر الثّورة على حامية القسطنطينيَّة في العاصمة، بل امتدّت إلى بعض الولايات والألوية الشرقيّة والغربيّة، خصوصًا في حلب وأرض روم وديار بكر وأضنة، حيث قام رجال الجيش هناك بمظاهرات واعتداءات، كان أشدّها هولاً ما وقع في مدينة أضنة وملحقاتها من هجوم على الأرمن وبعض المسيحيين، وقتل عدد كبير منهم، ونهب أموالهم وهدم منازلهم[١٢٥].

وفي بيروت، قام بعض الثوّار والمشايخ بالهجوم على النّادي الإتّحادي،

مما أدّى إلى إحداث بعض الإضطرابات فيها نتيجة تصدّي أعضاء هذا النادي للمهاجمين. وبالرغم من ذلك، فإنّ هذه الأحداث إنتهت بسلام بعد تدخّل رجال الأمن[١٢٦].

إزاء النّجاح الكبير الذي حققته جمعيّة "الإتّحاد المحمدي" في ثورتها، إضطرّ زعماء الإتّحاديين إلى ترك العاصمة والهرب إلى معاقلهم الأولى في سلانيك[١٢٧]، في حين قدّم حسين حلمي باشا إستقالة حكومته إلى السلطان. وكذلك فعل أحمد رضا رئيس مجلس المبعوثان[١٢٨]. وعندما إستجاب السلطان لمطالب الثوّار وألّف حكومة برئاسة توفيق باشا لتنفيذها،[١٢٩] تحرّكت جمعيّة الإتّحاد والتّرقي في ١٦ نيسان ١٩٠٩، وأرسلت من سلانيك جيشًا بقيادة محمود شوكت العراقي الأصل[١٣٠] إلى العاصمة.

وبعد أسبوع من المعارك الدّامية بين الجيش، الذي عرف بجيش الحركة، وبين الجنود الثوّار، تمكّن شوكت باشا من إحتلال الأستانة والسيطرة على الموقف[١٣١]، وإحكام الطوق على قصر السلطان الذي قطع عنه الماء والزاد[١٣٢]. ولمّا أدرك السلطان عبد الحميد بالخطر، وجّه إلى جمعيّة الإتّحاد والتّرقي "كتابًا" ينفي فيه علاقته بالجمعيّة "المحمديّة" وبالفتنة العسكريّة الحاضرة[١٣٣].

والواقع أنّ المبرّرات التي أعلنها السلطان لم تجده فتيلاً، ذلك أنّ نواب الأمّة وأعيانها إجتمعوا في سان إستيفانو، على بعد عشرة كيلومترات من القسطنطينيّة - وهو المقرّ الذي إتخذه الإتحاديّون لجيش الحركة - ونصّبوا مكانه أخاه محمّد رشاد باسم "السلطان محمّد الخامس"، مستندين إلى فتوى شرعيّة أصدرها شيخ الإسلام محمّد ضياء الدّين أفندي[١٣٤].

هذا وانتدب المجلس ثلاثة من أعضائه لإبلاغ هذا القرار إلى السلطان المخلوع[١٣٥]. وفي ٢٨ نيسان من العام نفسه نُفي عبد الحميد إلى سلانيك وسجن في فيلاّ الاثيني (Alatini) التي تقع في ضاحية من ضواحي المدينة[١٣٦]. ثم ضبطت أمواله كلّها وأموال أولاده الثلاثة، في حين حددّت وزارة المالية راتبًا شهريًا له يقدّر بألف

ليرة[١٣٧].

أمّا السلطان الجديد محمّد رشاد، فقد بلّغ قرار إعتلائه العرش في اليوم ذاته، وبويع في وزارة الحربيّة بحضور زعماء جمعيّة الإتّحاد والتّرقي، "ونوّاب الأمة، والصدر الأعظم، وشيخ الإسلام"، وبعد أن أقسم يمين الولاء للدستور وللشريعة الإسلاميّة في وزارة الحربيّة أمام ممثلي الشّعب، أُقيم إحتفال مهيب بهذه المناسبة، وتقلّد سيف آل عثمان يوم الثلاثاء في ٢١ ربيع الآخر ١٣٢٦ هـ (٢٧ نيسان ١٩٠٩) في جامع الصحابي أبي أيوب الأنصاري[١٣٨].

وهكذا أُسدل الستار على عهد عبد الحميد الثّاني، بعد أن دام قرابة ثلث قرن، ليبدأ عهد جديد وحاسم في تاريخ الدولة السياسي والقومي.

٢- مواقف الشعبين اللبناني والسوري من إعلان الدّستور، وسياسة العرب الوفاقيّة مع الأتراك

على أثر صدور الإرادة السلطانيّة عام ١٩٠٨ بإعادة تطبيق دستور ١٨٧٦، عمّت الفرحة كافة بلاد الشام، واندفع الأحرار وأنصارهم في الشوارع يهتفون للعهد الجديد. ففي بيروت أُقيمت الإحتفالات والزينات، وتبارى الخطباء في تمجيد الحدث السعيد، وسيطر الضبّاط على الولاية، وكان على رأسهم اليوزباشي رضا بك الذي أصبح صاحب الكلمة الأولى فيها. في حين إعترت الوالي محمّد علي بك، الذي كان مقرّبًا من المابين، الدّهشة والحيرة، ولمّا حاول الهرب عن طريق جونيه إلى قبرص، إكتشف أمره وأُلقي القبض عليه، فسيق إلى بيروت، ومنها أُرسل مخفورًا إلى الأستانة. أمّا باقي الموظفين فقد أُقيلوا أيضًا من مناصبهم، وتعرّض أصحاب الأملاك في الملحقات للإهانة من قبل فلاّحيهم، وهكذا عمّت الفوضى أنحاء البلاد، أو ما يشبه الثورة[١٣٩].

هذا وشكّل البيروتيّون وفدًا إلى العاصمة إسطنبول للقيام بواجب التهنئة

والتبريك برئاسة مفتي المدينة مصطفى نجا، وعضويّة كلّ من سليم علي سلام، ومنح رمضان، ومتري قبطي، وسليم أيّوب، وبطرس داغر[١٤٠].

أمّا في جبل لبنان فشكّل الأهالي وفداً إلى بيت الدّين، وطالبوا المتصرّف يوسف فرنكو باشا باتباع أحكام الدستور، وبالإصلاح، وبحلف يمين الولاء للدستور العثماني الجديد، وبإقصاء بعض كبار أعوانه عن وظائفهم[١٤١]. وقد استجاب المتصرّف لطلب الوفد، وعزل بعض كبار أعوانه، وأبدلَهم برجالٍ أحرار[١٤٢].

وبلغ الحماس مبلغه، فطالب دروز لبنان بالإشتراك في إنتخابات مجلس المبعوثان[١٤٣]، وبادر عددٌ كبير من اللبنانيين والسوريين إلى الإنتساب للفروع التي أنشأتها جمعيّة الإتّحاد والتّرقي في معظم المدن الشاميّة، كبيروت، وصيدا، وطرابلس، ودمشق، والمشاركة في نشاطاتها[١٤٤]، ثم إعتمدوا سياسة توفيقيّة بين العرب والأتراك الإتّحاديين، بدأوا بتنفيذها عن طريق إنشاء جمعيّات تدعو للتآخي والوفاق، كان أهمّها الجامعة العثمانيّة، وجمعيّة الأخاء العربي العثماني، وقد كانت أوّل جمعيّة أنشأها العرب بعد إعادة دستور ١٨٧٦، دلالة عن رغبة العرب في دعم التآخي العربي ـ التركي. وهذا ما أكدته المادّة الأولى من قانونها الأساسي، وهي معاونة جماعة الإتّحاد والتّرقي في سبيل المحافظة على أحكام الدّستور، وتمكين الرابطة الجامعة بينهم من أجل خدمة الدّولة العثمانيّة بتوحيد جميع القوميّات والأجناس في الولاء للسلطان[١٤٥].

الفصل الثّالث: جمال باشا قائدًا للجيش الرابع وحاكمًا عامًا لسوريّا

كان أحمد جمال باشا أحد الثلاثة الكبار الذين حكموا تركيا زمن احتضارها الأخير، وهم: طلعت، وأنور، وجمال، وقد أخذ يشارك في صنع القرارات السياسيّة، وفي تسيير دفة الحكم لدولة "الرجل المريض" منذ أن تولّى وظيفة الحاكم العسكري لعاصمة آخر دولة إسلاميّة عرفها التّاريخ، إثر الإنقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة كامل باشا الإئتلافيّة، وأقام مكانها حكومة شوكت الإتّحادية. وقد أكّد جمال باشا هذه الواقعة في مذكراته حين قال:

"يرجع أوّل اشتغالي الشّخصي بسياسة الأمبراطوريّة العثمانيّة العامّة إلى الإنقلاب الحكومي في يوم ٢٣ كانون الثّاني ١٩١٣. ففي عشيّة ذلك اليوم خرجت من دار تفتيش المواصلات"[١٤٦]، "ويممت بوجهي شطر الباب العالي حيث تدفقت إليه الجماهير في سيل غير منقطع. وقد عاد وقتئذ محمود شوكت باشا، الذي عُيّن صدرًا أعظم منذ بضع ساعات، من سراي المابين، فالتقى بي عند مدخل سراي الصدر الأعظم"[١٤٧].

ثم عُيّن جمال باشا في شهر كانون الأول ١٩١٣ وزيرًا للأشغال العامّة[١٤٨]، وفي شباط ١٩١٤ أُسندت إليه نظارة البحريّة ليقوم بالإصلاحات الضروريّة للأسطول العثماني، بعد أن تلكّأ في تنفيذها شوروك سولو محمود باشا، الوزير السابق، كما إدّعى جمال باشا بذلك[١٤٩].

وبعد عشرة أيّام من دخول تركيّا الحرب[١٥٠]، عُيّن جمال باشا قائدًا للجيش الرّابع المرابط في سوريا مكان زكي باشا الحلبيّ الذي رفض المجازفة بجيشه وإرساله إلى شبه جزيرة سيناء لمحاربة الإنكليز هناك[١٥١]. وقد دبّر أمر هذ الإستبدال أنور باشا[١٥٢]، بناءً على رغبة الضباط الألمان، الذين أخذت قيادة الفيلق الرّابع في

دمشق تعج بهم عند دخول الدّولة العثمانيّة الحرب[١٥٣].

وقد أصدر أنور باشا بلاغًا جاء فيه: "أنّ الحضرة الشاهانيّة المقدّسة، رغبةً منها في إظهار الإتّفاق الودّي الذي يربط الحكومة السنيّة والحكومة الألمانيّة بمظهره العالي العظيم، قد تفضّلت وعيّنت الفريق في الجيش العثماني زكي باشا مرافقًا حربيًا لدى صاحب الجلالة الأمبراطور الألماني، وبالمقابلة فإنّ صاحب الجلالة الأمبراطور ويلهلم عيّن المشير فون درغولنز باشا مرافقًا حربيًا لدى صاحب الجلالة السلطان محمّد الخامس"[١٥٤].

أمّا جمال باشا فلم يقبل هذه المهمّة إلاّ بعد أن أملى الشروط التّالية:

١- أن تمتد سلطته إلى سائر الولايات العربيّة، وكيليكيا، وكردستان.

٢- وأن تطلق يده بالعمل.

٣- وأن توضع سبعة ملايين ليرة ذهبيّة تحت تصرفه.

٤- وأخيرًا أن يبقى وزيرًا للبحريّة[١٥٥].

ومع أنّ هذه الشروط كانت قاسية للغاية إلاّ أنّ أنور باشا، ومن ورائه حلفاؤه الألمان، قد قبلوا بها، وزُوّد جمال باشا بصلاحيّات إداريّة وعسكريّة إستثنائيّة[١٥٦]. وكانت مهمّته الأولى في سوريّا توجيه ضربة للإنكليز في مصر وطردهم منها، ثمّ القضاء على العناصر العربيّة الوطنيّة، وإسكات الصوت المطالب بإصلاح الأوضاع في البلاد العربيّة، وتنفيذ سياسة التتريك التي رسمتها جمعيّة "الإتّحاد والتّرقي" منذ أن انتزعت مقاليد الحكم من السلطان عبد الحميد. وفي الكلمات التي وجهها أنور باشا إلى جمال حين اختاره، ما يشير إلى هذه المهمّة، حيث قال له أنّ واجبك هو "القيام بهجوم على القوات الإنكليزيّة المرابطة على قناة السويس، وإعادة الأمن والنّظام إلى سوريّا، فالأنباء الواردة من سوريّا تؤكّد أنّ هناك إضطرابات وشغب مضافًا إليها النّشاط العظيم الذي يُبديه الثوّار العرب"[١٥٧].

بالواقع إنّ الثالوث التركي الحاكم (طلعت وأنور وجمال) كان يسعى إلى التسلّط والإستئثار بالحكم؛ فأنور مثلاً، كان يرغب في الجلوس على عرش آل عثمان،

بعد أن تزوّج من أميرة عثمانيّة، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: لماذا إنتُدب جمال باشا بالذّات لتنفيذ هذه السياسة الخطيرة؟

من الواضح أنَّ هذا الإختيار لم يتم بطريقة المصادفة بل كان نتيجة عوامل ودوافع يمكن إجمالها في ما يلي:

١- شهرة جمال باشا وتفنّنه في طرق القتل والإغتيال، وجرأته في سفك دماء الأبرياء. فهو مدبّر مذابح الأرمن في أضنة بعد الدّستور إذ كان واليًا عليها، وهو منظّم مؤتمرات الإتّحاديين، ومدير فرع الجواسيس والفدائيين في جمعيّتهم، وهو الذي قتل مئات من الأبرياء في الأستانة عقب إغتيال محمود شوكت باشا دون جرم ثابت عليهم، إلاّ أنَّهم لم يكونوا من أنصار جمعية "الإتّحاد والتّرقي"[١٥٨].

٢- إنّه قال عن نفسه في آخر خطاب ألقاه في دار الحكومة في دمشق: "أنَّ طالعه كان القتل، نُدِبَ لقتال الناشزين من الأتراك، كما عُهد إليه قتل الناشزين عن الطاعة من العرب"[١٥٩] وقد اختارته الحكومة الإتّحاديّة لأنّها رأت فيه أقدر رجل[١٦٠] على تنفيذ الخطة التي قررت إتّباعها في البلاد العربيّة.

٣ - إبعاد جمال باشا عن الأستانة، بعد أن تعدّدت وتباعدت الميول والنّزاعات بين أعضاء الحكومة الإتّحاديّة؛ فأنور كان يميل إلى ألمانيا وجمال كان ينزع نحو فرنسا[١٦١]. ناهيك عن رغبة طلعت باشا الذي أصبح وزيرًا للحربيّة، وقائدًا عامًا للجيوش التركيّة في طول البلاد وعرضها[١٦٢]. وقد شجّعته على تحقيق فكرته هذه السفارة الألمانيّة التي وجدت فيه الشخص الكفوء لتولّي هذا المنصب. ولهذا أخذ يعمل بكل قواه في سبيل تحقيقه، ولكنّه كان يخشى معارضة زملائه في الحكم وخاصة جمال[١٦٣]، فلذلك سعى هذا الأخير ليتولًى قيادة الفيلق الرابع في سوريا. وطلعت أيضًا ليس بالشخص الذي يستهان به، فقد

كان مثل أنور يفكّر في ضعف آل عثمان، ولكنّه لم يجرؤ على التّفكير في الجلوس على العرش، فقد كان هذا في نظره أمرًا صعبًا، لذلك أخذ يسلك طريقًا آخر للإستئثار بالحكم وهو طريق الجمهوريّة، ولذا أخذ يبث هذه الفكرة بين جمهرة الإتّحاديين لعلّه يحظى بتأييدهم ويصل إلى مبتغاه[١٦٤]. ولإزاحة جمال باشا المعارض العنيد من الطريق، وافق على تعيينه حاكمًا عامًا لسوريا وقائدًا أعلى لجيوشها. وجمال باشا الذي كان يأمل في تأسيس مملكة مستقلّة في سوريا بعد أن يضم مصر إليها، رضي بترك العاصمة والتوجّه إلى دمشق حيث أخذ يعمل على تحقيق هدفه البعيد[١٦٥]. ولمّا تسلّم جمال باشا وظيفته الجديدة وعيّن كبار مساعديه من الضبّاط الذين يثق بهم، غادر القسطنطينيّة، عاصمة الخلافة، في ٢١ تشرين الأوّل ١٩١٤، فبلغ سوريّا في أوائل كانون الأوّل من السنة نفسها[١٦٦]، وبقي فيها مدّة ثلاث سنوات، وحكمها حكمًا إستبداديًا كاد أن يكون مطلقًا.

١- تقرّب جمال باشا من العرب لدى وصوله إلى سوريّا

لم يكشف جمال باشا لدى وصوله إلى سوريا عمّا في نفسه من الحقد والضغينة تجاه زعماء سوريا ولبنان، بل راح يتقرّب إليهم[١٦٧]. فاتّخذ الدكتور عبد الرحمن شهبندر طبيبًا خاصًا له، وقرّب إليه عبد الكريم الخليل، وصادق الأستاذ محمّد كرد علي، صاحب جريدة القبس، وعبد الغني العريسي، صاحب جريدة المفيد[١٦٨]. كما منح المال إلى الكثير من مشايخ العرب أمثال: الشيخ أسعد الشقيري، والشيخ عبد الكريم الحسيني، والشيخ بدر الدين الحسني، والشيخ تاج الدين الحسني، والشيخ عبد الرحمن الأنصاري، والشيخ عبد القادر الخطيب[١٦٩]. واستخدم نفوذ هؤلاء في سبيل إقناع الضبّاط العرب وقادة الرأي فيهم، بقبول وظائف كبيرة ملكيّة

وعسكريّة في الأناضول وعلى الحدود، بحجّة أنّ الدّولة بحاجة إلى أمثالهم في تلك الأنحاء[١٧٠].

ليس هذا فحسب، بل تظاهر جمال باشا بكرهه للإتحاديين، وميله إلى العرب[١٧١]، واستعداده لمنح العرب بعض الإمتيازات في الشؤون الإداريّة، واعتبار اللغة العربيّة لغة رسميّة[١٧٢]، كما أنّه لم يتوان عن حضور الحفلات التي أقامها العرب في مناسبات مختلفة، فحضر على سبيل المثال الإحتفال الذي نظّمه عبد الكريم الخليل في بعلبك، ولم يرافقه سوى حارسه الخاص والوالي السوري خلوصي بك[١٧٣].

وفي أوائل شهر كانون الثّاني ١٩١٥، حضر أيضًا حفلة أُقيمت في النّادي الشّرقي في دمشق لتكريم الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش[١٧٤]. وبهذه المناسبة ألقى جمال باشا خطابًا أثنى فيه على العرب، طالبًا إحياء مكارم العرب وأخلاقهم ومجدهم منذ بزوغ فجر الديانة الجديدة، وإحياء شهامتهم وآدابهم التي وجدت قبل الاسلام، متمنيًا على الحضور المحافظة على عروبتهم والدفاع عنها بكلّ قوّة، والعمل على ترقية الجنس العربي واللغة العربيّة، معلنًا إستعداد الإتّحاديين لتنفيذ الإصلاحات في البلاد العربيّة، مؤكّدًا على ضرورة بقاء العنصرين العربي والتّركي متّحدَين، وتابعين لخليفة واحد، مع إنفصال أحدهما عن الآخر كشعبين متحالفين[١٧٥].

وأخيرًا لم ينسَ جمال تحذير العرب من مساوئ الإختلاف بين العنصرين العربي والتركي، مؤكدًا على ضرورة التّعاون في سبيل إنقاذ الشعبين من الهلاك، والدّين من التشرذم والضياع، فقال:

"وإني أُناشد الشباب الأتراك والعرب، قائلاً أنًّ هذين الشّعبين مقضى عليهم بالفناء لا محالة في اللحظة التي يتخاذلون فيها، فالنّزاع والإختلاف بين عمودي الإسلام لا بدّ أن يؤدِّي إلى سقوط ذلك الدّين، ويومئذ لا مفرّ من الوقوع تحت نير الإستعمار السلفي".

"أيّها السادة

إنّه لَمِن أشدّ بواعث الأسف والحزن أن تنجح المحاولات الشيطانيّة، التي يقوم بها أعداء الدّين والوطن، لبذر بذور الشقاق بيننا، فعلى الأتراك والعرب أن يحبّوا بعضهم بعضًا لكي يتمكّنوا من أن يجنوا ثمار مجهوداتهم المشتركة، وإنّي أحذّركم عواقب التّخاذل، فإنّه مؤدٍّ حتمًا إلى استعبادكم وفنائكم"[١٧٦].

وتأكيدًا لهذه السياسة التي أفصح عنها جمال باشا، أصدر في دمشق "جريدة الشّرق" لتكون لسان حاله وداعية تقارب وإلفة بين العرب والأتراك[١٧٧]. كما أنّه أصدر بيانًا طمأن فيه اللبنانيين على إمتيازاتهم[١٧٨]، وكشف لبعض الإصلاحيين العرب عن سرّ يدّعيه، هو إستعداد الإتّحاديين لإنشاء دولة عربيّة مستقلّة في سوريا والعراق تكون مرتبطة رمزيًا بالسلطان - الخليفة في الأستانة[١٧٩]. وقد انخدع بعض هؤلاء بأقواله وصدّقوها، حتى أنّ بعضهم كشف له عن سرّ خطير، وهو عزم العرب على الثورة من أجل سلخ سوريّا والعراق عن تركيا، وإقامة الدولة العربية فيهما[١٨٠].

وهنا يرد السؤال التّالي: ما هي أهداف جمال باشا الحقيقيّة من وراء سياسته تلك؟[١٨١].

يقول جمال باشا: "منذ وصولي إلى دمشق، بدأت بتحضير الحملة العسكرية على القناة، وقد ركّزت كل جهودي على خلق جوّ من الحماس الديني والوطني في البلاد العربيّة، وقد نظّمت بمساعدة الزعماء العرب المدعوين بالإصلاحيين، مهرجانًا لهذا الهدف"[١٨٢]. فكانت مهمّته المستعجلة هي تحضير الحملة على القناة، فلذلك آثر سياسة اللين والمهادنة مع الإصلاحيين العرب، وإرجاء الفتك بهم إلى ما بعد حملة السويس خوفًا من سوء المغبّة، وإنّ ما تتابع من حوادث يبرهن على أنّ هذه الثقة لم تكن إلاّ نتاج ظرف تكتيكي، كان الهدف منه إستمالة العرب والمسلمين لتجنيدهم في الحملة العسكريّة على القناة[١٨٣].

وقد يكون جمال باشا قد استخدم هذا الأسلوب ليقف على حقيقة الأمر؛

فالوشايات كثيرة، والمنتفعون كُثُر[١٨٤]، حتى أنَّه إختلط عليه كثير من القضايا، فأخذ السفّاح يتقرّب من العرب ويراقبهم في الوقت ذاته مراقبة شديدة، ويسعى للإطّلاع على أسرارهم ومنظّماتهم الخفيّة، تمهيداً للبطش بهم[١٨٥].

وهناك فرضيَّة أخرى قد تفسّر مثل هذا السلوك؛ يقول الشّهيد عبد الغني العريسي في وصيّته: "أنّ قائد الفيلق الرّابع جمال باشا قد عرقل بحيله مساعينا، وأخّر قيامنا. فإنّه بعد خيبة أملهِ في غزو مصر، وإسترجاع القطر الشقيق إلى العبوديّة، تظاهر بالميل إلى العرب، وأسرّ إلى عشرات من كبار الشّعب السوري أنَّه يريد الإستقلال بسورية[١٨٦]، فيكون جمال باشا قد راودته فكرة إنشاء دولة مستقلّة في سوريا تحت حكمه، وفي هذه الحالة كان سلوكه المهادن يستهدف إستمالة المعارضة المحليَّة".

وقد ألمح إلى هذه الظاهرة كثير من المؤرّخين والكتّاب[١٨٧]، وأشاروا إلى وجود علاقة وطيدة بين جمال باشا والأرمن في تلك الفترة، وقد حاول توسيطهم لحملِ الحلفاء على الإعتراف به سلطاناً على البلاد التي كان يتولّى أمرها، مقابل إنتفاضة على الدولة العثمانيّة، ولكنّه خاب لأنَّ الحلفاء رفضوا مشروعه، ولم يوافقوا عليه؛ فالإنكليز كانوا يرغبون في السّيطرة على العراق وفلسطين، وفرنسا كانت تطمح بإحتلال كيليكيا وسوريا ولبنان[١٨٨].

وحول هذه النّاحية يقول محمّد جابر آل صفا في مؤلّفه تاريخ جبل عامل أنَّ جمال باشا كان يفتك بمن يراه صلب العود، ثابت العقيدة، كي يخلو له الجو ويصل إلى غايته، ويحقق فكرة باضت وفرّخت في رأسه، وهي تأسيس دولة مستقلّة في سوريا وفلسطين تشمل ما جاورها من الولايات العربيّة، يكون ملكًا عليها[١٨٩]. وفي مقابلة شخصيّة مع السيّد أحمد الخطيب[١٩٠]، الذي شارك في الجمعيّات العربيَّة السياسيّة، والتي تأسَّست قبل الحرب، أكّد لنا أنَّ جمال باشا كان يرغب في إنشاء مملكة له في البلاد العربيّة، وقد أعدم بعض العاملين في القضّية العربيّة خوفًا من إفشاء السرّ.

أمّا عزيز بك، رئيس إستخبارات جمال باشا، فيحدّثنا بشيء من التّفصيل عن المفاوضات التي دارت بين جمال باشا وبعض عملاء فرنسا في الشرق، فيقول: "ودارت مخابرات طويلة بدأت بها السيدة داود فيتش، وتممها السيد تافيل بك المدير العام للمصرف العثماني في بيروت، وأنهاها الملازم شوفيل"[١٩١]. ثم يذكر أنّ الحكومة الفرنسيّة طلبت من جمال باشا أن يغضّ الطرف عن تقدّم قوّات الحلفاء نحو الساحل، بحيث تنسحب القوّات التركيّة من الأمام، وتتقدّم القوّات الفرنسيّة لإحتلال البلاد السوريّة واللبنانيّة، ويُنصّب جمال نفسه ملكًا عليها؛ ولتحقيق ذلك وضع جمال باشا الشروط التّالية:

١- سلخ البلاد العربيّة الكائنة ضمن حدود منطقة الجيش الرّابع عن السلطنة العثمانيّة، على أن تكون في أنظمتها مماثلة للخديويّة المصريّة.
٢- أن يقبل الحلفاء بتَولية أحمد جمال باشا الحكم طالما هو في قيد الحياة.
٣- الإعتراف بإلغاء الإمتيازات الأجنبيّة في السلطنة العثمانيّة.
٤- الإستعانة برؤوس الأموال الفرنسيّة في المشاريع التي تستلزمها الأعمال في البلاد. [١٩٢]

وهنا يعلّق عزيز بك على موقف جمال باشا من هذه المفاوضات بقوله: "كان في إمكانه أن يقبل بإقتراح الفرنسيّين، وأن يدع جيشه ينسحب من أمام جيوشهم عندما يحتلّون السواحل، إلاّ أنّه خاف النتيجة، فهو يعرف حقيقة أخلاق أبناء البلاد الذين لا يرضخون إلاّ للقوة، فإذا فاز الإفرنسيّون، واحتلّوا السّاحل، وتقدّموا إلى الأمام، قام سكان الجزيرة العربيّة بثورة واسعة النّطاق، فيخرج أمرهم من يد الإفرنسيين الذين قد لا يلبّون طلبه، فيصبح بين الوطنيين الذين لا يحبّونه، وبين الإفرنسيين الذين قد ينبذونه عندما ينالون غاياتهم، ولهذا لم يتمّم المفاوضات، فقطعها"[١٩٣].

ولا بد لنا أخيراً من ذكر ما أورده جمال باشا (الصغير)[١٩٤] الذي تولّى قيادة الجيش الرّابع في سوريّا بعد أن تداعت الحكومة الإتحاديّة مع أحمد جمال باشا (الكبير) ١٩١٧، حيث يقول:

"إنَّ أنور باشا كان يعرف مقدار مطامع أحمد جمال باشا، لهذا كان يخشى أن يقدم ـ إذا عرف بكف يده ـ على سلخ البلاد العربيّة عن تركيا وإعلان نفسه حاكماً لهذه البلاد، وهي فكرة كانت متمكّنة تماماً من الرجل، وكانت موضوع إهتمامه الدّائم، يترقّب الفرص لتحقيقها، إلاّ أنَّ سياسته العوجاء التي سار عليها في بدء قدومه إلى سوريا حالت دون تنفيذه هذه الفكرة حتى ذلك الوقت"[١٩٥].

ومهما يكن من أمر، فإنَّ سياسة جمال باشا العربيّة لم يطل أمرها، فما أن شعر بالهزيمة في القناة حتّى كشف عن وجهه الحقيقي، وبدأ بتنفيذ ما إنتدب من أجله، وقد بدأ عمله بإحتلال جبل لبنان والقضاء على إستقلاله الإداري.

٢- إحتلال جمال باشا للبنان

الواقع أنَّ فكرة إحتلال جبل لبنان لم تكن من مخيّلة جمال باشا وطموحاته السياسيّة والعسكريّة فقط، بل كانت أيضاً موضوع تداول في الدوائر السياسيّة الرسميّة في الأستانة، وهدفاً من أهداف رجال تركيا الفتاة، الذين كانوا يخشون قيام اللبنانيين بالثورة على السلطنة العثمانيّة، وإعلان إستقلال بلادهم بالتّعاون مع الحلفاء، الذين كانوا يهدّدون السواحل السوريّة واللبنانيّة بإستمرار[١٩٦].

والجدير بالملاحظة أنَّ بكر سامي بك، والي بيروت آنذاك، بدأ يمهّد لهذا الإحتلال منذ دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فأخذ يُكثر من إستقبال طلاب الوظائف والمنافع من اللبنانيين الذين كانوا "هم بالأمس يواظبون على دور القنصليّات الأجنبيّة للغاية عينها"[١٩٧]، ثمّ راح كذلك، خلافاً لعادته، يُكثر من الزيارات للمناطق اللبنانيّة الساحليّة والجبليّة، التي لفتت نظر المتصرِّف أوهانس

باشا والزعماء اللبنانيين[١٩٨]. كما حاول إستغلال حادثة العلم العثماني في سوق الغرب[١٩٩] للتّدخل في شؤون لبنان وتجريد اللبنانيين من أسلحتهم[٢٠٠]. وقبل وصوله إلى دمشق، أذاع جمال باشا في ٢٨ تشرين الثّاني ١٩١٤ بلاغًا إلى اللبنانيين، دعاهم فيه إلى الإخلاص لدولتهم العليّة، واعدًا إيّاهم بإستمرار عطفها، فلا تُزاد عليهم ضريبة ولا يُكلّفون بالخدمة العسكريّة، وأعلن أنّ الأحكام العرفيّة التي اقتضتها الظروف الحاليّة (الحرب) وشملت جميع ولايات الدولة ستطبّق في جبل لبنان، وأنّ قوّة من الجند أُرسلت إلى لبنان لصدّ ما يحتمل وقوعه من هجوم الأعداء... وفي ختام بلاغه أوصى سكان الجبل "أن يخلدوا إلى السكينة ويواظبوا على أعمالهم كالمعتاد"[٢٠١].

والحقيقة أنّ القيادة التركيّة في سوريا كانت تسعى لدخول جبل لبنان وإحتلاله دون أن تلقى مقاومة أو إعتراضًا من قِبل الأهلين، فلذلك إستخدمت وسائل تكتيكيّة ودبلوماسيّة، فأرسلت، جسًّا للنبض، مجموعة صغيرة من الجند مؤلّفة من بضعة أشخاص أتراك بقيادة الضابط أمير آلاي تحسين بك إلى مدينة عاليه، بحجة النقاهة وتغيير الهواء[٢٠٢].

وفي أيلول ١٩١٤، تلقّى المتصرّف أوهانس باشا برقيّة رقميّة من الباب العالي جاء فيها: "إنّ الأمن في جبل لبنان أصبح مضطربًا، ولا سبيل لضمان السلامة العامة إلاّ بأن تطلبوا، بالسرعة اللازمة، قوّة كافية من الجيش"[٢٠٣]. وعند استلامه البرقيّة، إستشاط المتصرّف غضبًا وصاح قائلاً: "ما هذه الرسائل المصطنعة توصّلاً لإحتلال جبل لبنان عسكريًا"[٢٠٤]. ولكن بعد أن استشار أوهانس باشا كبار الموظفين اللبنانيين، أجاب على برقيّة الحكومة بما يلي:

"لقد أوحى إليّ أمركم السّامي في الظروف الرّاهنة، فكرة تغيير الوضع في لبنان تبعًا للوضع الحربي بين الدول الموقّعة على نظامه، والإكتفاء فيه بحاكم إداري لا تتناوله السياسة الخارجيّة، فإذا تفضّلتم بالموافقة على ذلك قبلتُم إستقالتي وأصدرتم أمركم للعمل بموجبه"[٢٠٥].

هذه الخطّة التي اعتمدتها قيادة الجيش الرابع والحكومة العثمانيّة في لبنان عدلتا عنها في نهاية الأمر، وخصوصًا بعد أن أُحرج الموقف الحربي العام، واضطرار الدولة العليّة إلى إحتلال بعض الأماكن في الجبل، وعلى هذا الأساس توجّه الحاكم العسكري رضا باشا إلى عاليه، وأخبر المتصرفٍ أوهانس باشا بالأمر، وأفهمه أنّ الإحتلال سيتم لضرورات حربيّة عسكريّة[٢٠٦].

وهكذا كان، فبعد عدّة أيام أعطى جمال باشا أوامره، تحت ستار الضرورة العسكريّة الملحّة، إلى القائد السوري "علي رضا البلانلي،" بأن يسير نحو لبنان على رأس قوة مؤلّفة من ثلاثة آلاف جندي[٢٠٧].

وفعلاً، إنطلقت هذه القوّة من دمشق، واجتازت حدود ولاية سوريا في يوم عاصف ومخيف. وفي ٢٢ تشرين الثّاني، دخلت مدينة زحلة اللبنانيّة[٢٠٨]، ومنها تابعت المسير حتى وصلت إلى أعلى قمّة بين اللبيش ومجدل عينطورة، وكان ذلك تحت وابل من المطر الشديد والبرد القارس، وفي تلك المنطقة مات من الجنود كلّ من لم يقوَ على إحتمال البرد، حتى ليُقال أنّ عدد الموتى تجاوز الثلاثمائة جندي. ولمّا علم بحالة الجنود الأتراك أهالي عينطورة المتن، وكانوا أقرب اللبنانيين إلى محل الحادثة، سارعوا إلى مساعدتهم، فدفنوا موتاهم وعادوا بمن سلم منهم إلى قريتهم حاملين على ظهورهم الجنود الذين لم يعد باستطاعتهم السير نتيجة التّعب والإعياء[٢٠٩].

يُحدّثنا الطبيب فؤاد غصن، الذي ساهم في معالجة المرضى من جنود هذه الحملة، فيقول: "في يوم ممطر من أيّام شهر تشرين الثّاني، وصل يوزباشي قضاء المتن الأمير أمين أبي اللمع إلى ساحة ضهور الشوير، وهنالك أنذر الأهلين بوجوب إخلاء بيوتهم خلال أربع وعشرين ساعة، وتسليم مفاتيحها، لأنّ الجيش العثماني قد اخترق حدود لبنان عن طريق حمص ـ زحلة ـ ضهور الشوير، وسيستقر فيها وحواليها لأسباب دفاعية، فأُخليت المنازل وسُلّمت المفاتيح لحضرة اليوزباشي".

وفي مساء اليوم التّالي، وبينما كنّا نفكّر في حالة الجيش القادم إلينا، تسلّم مدير

ناحية الشوير البرقيّة التّالية:

"حضرة مدير ناحية الشوير،

نحن والجيش في حالة يُرثى لها وبحاجة إلى غذاء ووسائل نقل للمرضى.

قومندان آلاي ٦٧ علي رضا البلانلي"[٢١٠]

وعلى الفور، قام المدير بما يلزم، وأعلم زميله مدير ناحية بكفيا (القاطع) بحالة الجنود الأتراك، ثم طلب من الأهالي تقديم ما يمكن تقديمه من الغذاء، وفي صباح اليوم التّالي جُمعت كميّة الغذاء، التي قُدّرت بثمانين حمل بغل، وأُرسلت بوسائل النقل المختلفة، من بغال وخيل وطنابر إلى الجنود الأتراك[٢١١].

ولمّا علم المتصرفٍ أوهانس باشا بحالة الجنود، أرسل على الفور بعثة طبيّة برئاسة الدكتور نجيب الخوري، مجهّزة بالأغذية، والأدوية، والمشروبات الضروريّة. كما تبرّعت زوجته بعدد كبير من اللحف والأغطية لوقاية الجنود من برد الثلوج المتساقطة[٢١٢].

وبعد أيّام قلائل، تابع البلانلي طريقه إلى ضهور الشوير، فوجد سكان هذه القرية ووجهائها بإنتظار قدومه للتّرحيب به. وبعد راحة قصيرة في ضهور الشوير، لا تتعدّى الثلاث ساعات، تابع البلانلي سيره نحو بكفيا، فبلغها في ٢٦ تشرين الثّاني، فوجد أهلها قد فتحوا فيها منازلهم وفنادقهم لجنوده الذين أنهكهم المسير، وأضناهم البرد، وفي المدّة التي قضاها البلانلي في بكفيا كان رجال القرى ووجهاؤها يتوافدون للسّلام عليه، حاملين معهم الغذاء والكساء لجيشه، وكل ما هو ضروري لوجودهم[٢١٣].

ومن بكفيّا توجّه القائد العربي رضا البلانلي لإحتلال قرى بحرصاف، وبحنس، وبرمانا، وبيت مري، وساحل المتن من كسروان إلى البترون[٢١٤].

ومن برمانا أبرق القائد العربي رضا البلانلي إلى القيادة العامّة في دمشق منبئًا إيّاها بما تمّ، وما حلّ بهم بين زحلة وضهور الشوير، وفي الوقت نفسه أشار إشارة بليغة إلى ما قامت به مديريّتا الشوير والقاطع نحو الجيش، وإلى الغيرة

والحمية التي أبداها الأهلون وتقديمهم المؤن والأطعمة وعربات النقل للمرضى.

وبالرّغم من ذلك، فقد وجّه جمال باشا برقيّة من دمشق إلى الأستانة يقول فيها: "أنّه بعد مقاومة طفيفة وخسارة لا يعتد بها، تمكّن الجند من الدّخول إلى جبل لبنان"[٢١٥].

وكتبت جرائد النمسا الخبر تحت عنوان: "إحتلال جبل لبنان بقيادة جمال باشا". ولمّا شاعت الأنباء عن وجود مؤامرة ضد الجيش التركي في زحلة، وأنّ الذين ماتوا من الجنود كان بسبب عمليّة تسمّم قام بها الزحليّون، أوفد جمال باشا بعثة طبيّة مؤلّفة من ثلاثة أطباء ألمان للكشف على جثث موتى الجنود الذين فاق عددهم الثلاثماية. وقد جاءت نتيجة الكشف مؤكّدة على أنّ سبب الوفاة الوحيدة كان البرد القارس[٢١٦].

على كل حال، وبعد أن تمّ إحتلال ما تبقّى من أراضي جبل لبنان، في جزين، والشوف، وعاليه والمتن، والكورة، والبترون، باشر الجيش بإقامة الإستحكامات في روابيه وقممه العالية، وخاصة في جهات عاليه[٢١٧].

وفي البيان الذي وجّهه جمال باشا على أثر هذا الإحتلال، حذّر اللبنانيين من مغبّة الإخلال بسلامة السلطنة والأمن العام، والقيام بأية حركة. ثم أوضح أنّ الحكومة المحليّة ستحتل جميع المؤسّسات والمكاتب التابعة للدول العدوّة والكائنة في جبل لبنان[٢١٨].

وبطلب من محمد رضا باشا، الذي عُيّن قائداً عاماً لقوى جبل لبنان، والذي إتّخذ من عاليه مركزاً لقيادته، أرسل القائد العام إلى لبنان حاميةً مؤلّفة من سبعة آلاف جندي[٢١٩]، إتّخذوا من أبنية المدارس الأجنبيّة والأديرة مراكزاً لهم[٢٢٠]، كما حوّلوا بعضها إلى ثكنات عسكريّة، كدير مار شعيا بالقرب من برمانا الذي أصبح قلعة عسكريّة أُطلق عليه إسم قلعة جمال، إضافة إلى دير مار يوحنا القلعة الذي سُمي باسم قلعة رشاد[٢٢١].

وفي ٣١ كانون الأوّل ١٩١٤، دعا أوهانس باشا، بأمر من محمّد رضا باشا

وكيل القائد العام في لبنان، أعيان اللبنانيين، ومشايخ القرى، وبعض رجال الإكليروس، والمأمورين إلى إجتماع في سراي بعبدا. وفي هذا الإجتماع، ألقى رضا باشا الذي كان يترأسه، خطابًا حثً فيه الجميع على الإخلاص للدولة العليًة، وعلى وجوب المدافعة عن حقوقها، وحدودها، والوقوف في وجه الأعداء إذا ما حاولوا إحتلال الجبل[٢٢٢].

وبعد أن أنهى خطابه قال للمتصرّف: "أنً فريقًا من ذوات اللبنانيين يعبثون في البلاد فسادًا بتشيّعهم لدول الأعداء. وأصدر أمره بوجوب إبعادهم إلى القدس الشريف، عبرةً لكلّ لبناني تقوده جرأته إلى التلفّظ باسم فرنسا، أو إنكلترا، أو روسيا". فحاول المتصرفٍ أوهانس باشا إستنكار الأمر ولكن رضا باشا إستشاط غضبًا[٢٢٣]، وقال له بحدّة: "ولا يخفى عليك أنّنا الآن في حرب، وأنً الأحكام العرفيّة تشمل لبنان، أنا المُميت وأنا المُحيي، وأعلم أنً حكمي هذا سيكون باكورة أعمالي العسكريّة في لبنان، وسينُفى بدون شفقة كل لبناني أشكّ في إنحيازه إلى دولة من دول الأعداء". فما كان من المتصرفٍ إلاّ إن خضع للأمر، وسار المتّهمون الإثني عشر إلى القدس، بعد أن صدر حكم النّفي بحقهم[٢٢٤].

أ- سياسة جمال باشا في لبنان وإلغاء نظام المتصرفيًة

يتّضح من الخطاب الذي ألقاه رضا باشا في بعبدا، أنً المتصرفٍ أوهانس باشا وجميع الموظّفين الإداريين والعسكريين، قد وضعوا تحت تصرّف القيادة العسكريّة التركيّة[٢٢٥]. وحين بعث حاكم لبنان رسالة إلى الصدارة العُظمى، يشكو فيها من مداخلات جمال باشا في أمور الجبل دون أن يعود إليه بالإستشارة، تلقّى برقية جوابيّة في ١٣ أيّار رقم ١٥٩-٨١٥١ موقّعة من رئيس ديوان الصدر الأعظم، يقول فيها:

"إنً عليه من الآن وصاعدًا أن يتقيّد بالأوامر الواردة إليه من وزارة الداخليّة

والحربيّة معًا، وإنّه لمّا كان جمال باشا يمثّل هاتين السلطتين، فعليه أن يساعده في سائر الأمور التي يتطلبها منه"[٢٢٦].

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ جمال باشا كان لدى وصوله إلى مركز القيادة في دمشق، قد وجّه برقية إلى أوهانس باشا يدعوه فيها للمثول بين يديه، وكان نص البرقيّة على الشّكل التّالي:

"متصرّف جبل لبنان ـ تعالوا غدًا لمقابلتي في دمشق.

قائد الفيلق الرابع ـ جمال"[٢٢٧].

ومن الواضح أنّ هذه البرقيّة قد صيغت بأسلوب لم يألفه المتصرّف من قبل، أراد منه جمال باشا إظهار سلطتَه الفوقيّة على المتصرّف والأعيان.

وفي المقابلة التي تمّت بين الرجلين في دمشق، صرّح القائد العام إلى حاكم لبنان إمتعاضه من تعاطف بعض اللبنانيين مع دولتي فرنسا وبريطانيا، لذلك طلب إليه الإيعاز إلى كل من حبيب باشا السعد، وعضوي مجلس الإدارة خليل عقل نائب قضاء المتن، ونعوم باخوس نائب قضاء كسروان، وفرنسوا خوري المترجم في القلم الأجنبي (ومراسل شركة هافاس الإخباريّة وبعض الصحف الفرنسيّة)، بأن يحضروا لمقابلته في دمشق، وعندما امتثل هؤلاء الرجال الأربعة للأمر وحضروا إلى دمشق، أمر جمال باشا بنفيهم إلى إحدى قرى الأناضول[٢٢٨].

وبالرّغم من أنّ حبيب باشا السعد قد حاول إثبات محبّته للحكومة الإتّحادية وعدم تعاونه مع فرنسا[٢٢٩] بعريضة رفعها إلى جمال باشا بعد يومين من إجراء المقابلة في دمشق، يفنّد فيها الحجج الدالة على ذلك، وبالرغم من أنّه سعى لدى قريبه المطران بولس عواد لحمل البطريرك الياس الحويك والمطارنة على إلتماس إستصدار الفرمانات من السلطان العثماني بمناصبهم الدينيّة، أسوةً بأمثالهم من الطوائف المسيحيّة في الدولة العثمانيّة، فإنّ حبيب باشا السعد لم ينج من النفي، وإن كانت قد شفعت له هذه التحرّكات في جعل منفاه مدينة أضنة التي كانت تتوفّر فيها كل أسباب الرّاحة[٢٣٠]. وهكذا أخذ جمال باشا يدعو تباعًا كبار

الموظّفين اللبنانيين وأعضاء مجلس الإدارة، الذين كانوا على علاقة وديّة مع دول فرنسا، وروسيا، وبريطانيا، ويأمرهم بالسفر إلى القدس أو الأناضول، مجتمعين، ومنفردين، حسبما يتراءى له[٢٣١]. هذا ولم يكتفِ جمال باشا بذلك، بل أقدم على نفي عدد آخر من أعيان لبنان وأدبائه ورؤساء أديانه منهم: المطران شبلي، رئيس أساقفة بيروت الماروني الذي مات في منفاه، والمطران مراسيموس مسرّة، متروبوليت بيروت الأرثوذكسي[٢٣٢].

ويظهر أنَّ سياسة النفي قد أخذت منحى جديداً في لبنان إثر إنتصار العثمانيين في معركة الدردنيل، فراح جمال باشا يرسل اللبنانيين والسوريين مع عائلاتهم إلى بلاد الأناضول، حتّى وصل عددهم إلى ألفي شخص. ثم شكّل لجنة سُمّيت "قومسيون التهجير" تحت رئاسة مكتوبجي، كانت مهمّتها سوق المنفيين مع عائلاتهم، وإحصاء أملاكهم وأراضيهم[٢٣٣]. ويُقال بأنَّ نيّة حاكم سوريا آنئذ كانت إجلاء أبناء سوريا ولبنان عن أوطانهم وأراضيهم وإحلال أتراك مكانهم[٢٣٤]. ثمّ أراد جمال باشا وأعوانه إحداث فتنة بين اللبنانيين وأهل جبل عامل، أو بين الشيعة والمسيحيين، فطلب من بعض زعماء جبل عامل أن يكونوا على إستعداد لمهاجمة الشوف ودير القمر وما يتبعها، وأوهمهم أنَّ جبل لبنان يتمخّض بثورة ضدّ المسلمين يغذّيها الأجانب، وسلّم عبد اللطيف بك الأسعد قيادة الحملة على لبنان الجنوبي ومنطقة الشّوف[٢٣٥]. وبالرّغم من أنَّ هذه الحملة لم تتم، فإنَّ حكومة الولايات المتّحدة الأميركيّة قد طلبت من الباب العالي، توجيه تعليماته اللازمة إلى موظّفيه المدنيّين والعسكريين في كل من لبنان وسوريا وفلسطين، للحفاظ على أرواح وممتلكات المسيحيين واليهود هناك، محملةً إيّاه مسؤوليّة المساس أو التعرّض إلى هؤلاء بالقتل أو النهب[٢٣٦].

وفي ٢٣ أيار من عام ١٩١٥، قرّر جمال باشا حلّ مجلس إدارة الجبل، الذي توقّفت أعماله بسبب غياب معظم أعضائه في المنفى[٢٣٧]. وفي ٢٦ أيار من العام نفسه، خطا خطوته الأولى على طريق إلغاء النّظام الأساسي، عندما أصدر أمراً

بتأليف مجلس إدارة جديد بطريقة التعيين، خلافًا لما ينص عليه هذا النّظام[٢٣٨].

ثمَّ أقدم بعد ذلك على إلغاء امتيازات رجال الدّين الموارنة، فطلب من البطريرك الياس الحويك القيام بزيارته وتقديم واجب التهنئة بقدومه إلى سوريّا، وإعلان تأييده لسياسته في لبنان وسائر المناطق العربيّة بشكل علني[٢٣٩]، علمًا بأنَّ البطريرك الحويك قد أرسل وفدًا من المطارنة إلى دمشق في ٨ كانون الأوّل ١٩١٤ لتأدية الواجب المفروض[٢٤٠]. وبالرّغم من ذلك، فإنَّ البطريرك حقَّق رغبة جمال باشا وقام بزيارته في ٢١ تموز ١٩١٥ في صوفر، والتقى معه في زيارة ثانية في ٤ أيار ١٩١٦ في بيروت[٢٤١]. وعندما عرّض جمال باشا بمحبته للفرنسيين، أجابه الحويك بما يلي :

"كانوا أولياء دولتنا لما مدحتهم، وكنا في طاعة دولتنا لم يلحقنا سخطها ولم تخلُ بنا دولتنا نقمتها، ولم أكُن في ذلك مبتدعًا ولا خلاف أحد عن نظرائي من مدحهم وكانوا قومًا قد أظلنا فضلهم وأغنانا رفدهم فأثنينا بما أولوا"[٢٤٢].

لم يكتفِ جمال باشا بذلك، بل أرغم البطريرك الماروني وأساقفته على أخذ فرمان الدّولة، الذي كان ينص على إعترافها رسميًا بصفتهم الرئاسيّة على رعاياهم أسوة بغيرهم من سائر رؤساء الطوائف المسيحيّة الروحيين[٢٤٣].

وفي ٣ أيّار ١٩١٥، تسلّم الياس الحويك الفرمان السلطاني لقاء رسم محدّد بخمسين ليرة عثمانيّة تدفع للديوان الهمايواني. أمّا مطارنة الطائفة المارونيّة، فقد تسلّموا فرماناتهم في ٥ كانون الثاني ١٩١٦، ما عدا مطران قبرص الذي إستثني من هذا الفرمان السلطاني، وكان رسم كل فرمان منها ١٥ ليرة عثمانيّة دفعت في حينها[٢٤٤].

ولمّا كانت ألبسة الدّرك اللبناني شبيهة بثياب حُرّاس المصارف والقناصل الأجنبيّة الذين كانوا في العهود العثمانيّة السّابقة، وقد كانت عبارة عن سروال فضفاض فوقه سترة مسترسلة الأكمام، لا تدل بوجه من الوجوه على أنَّ حاملها جندي، أمر جمال باشا ان تكون ملابسهم كملابس رجال الدرك العثماني، تأكيدًا على صفتهم العثمانية ـ التركيّة وتبعيّتهم لدولة بني عثمان[٢٤٥].

ب- سياسة جمال باشا العسكريّة وأثرها على الإقتصاد اللبناني

عندما وصل جمال باشا إلى دمشق وتسلّم مهام القيادة العسكريّة في الجيش الرّابع، أخذ يعدّ العدّة للهجوم على مصر. وأنشأ لجنة أطلق عليها إسم "لجنة التّكاليف الحربيّة"، كانت مهمتها وضع يدها على سائر المواد التي يحتاج إليها الجيش طيلة مدّة الحرب، لقاء وثائق تُسلّم إلى أصحاب هذه الموارد. ويبدو أنّ هذه اللجنة قد وقعت في بيروت تحت تأثير ثلاثة من المحتكرين الجشعين، الذين عملوا ما بوسعهم للسيطرة على كل مصادر الثروة[٢٤٦].

وبإسم الضرورة العسكريّة، صادرت هذه اللجنة البضائع المخزونة عند التّجار[٢٤٧]، إضافة إلى أشياء كثيرة لا تتطلبها المعركة ولا تستدعيها الضرورات الحربيّة، كالأرزّ المطحون، والحبوب، والعطورات، والسكاكر، وأكياس الجنفيص، وصفائح البترول الفارغة، والنّحاس، والحرامات، والقبّعات، والأحذية، والتنانير الحريريّة، وعلب البودرة؛ ممّا يدل على إتّساع عمليّات السّلب والنّهب التي مارسها بعض المحتكرين[٢٤٨]، فكانوا يبيعون ما يصادرونه في الأسواق الداخليّة، كسوق دمشق، وحلب، وحمص، وحماة[٢٤٩].

كما وضعوا الأيدي أيضًا على العربات، والخيل، والبغال، والجمال، والغنم، والماعز، مما أدّى إلى أزمة نقل حادة[٢٥٠]، وإرتفاع هائل للأسعار، حتى صار الناس يطلبون الخبز فلا يجدونه إلاّ بقدر قليل جدًا. أضف إلى هذا أنّ العلف كان باهظ الثمن جدًا، فرطل الشّعير كان قد أصبح بست ليرات عثمانيّة، والتبن بليرتين، و"كانت الليرات أندر من خاتم المارد"[٢٥١]، على حدّ تعبير الدكتور فؤاد غصن في مذكّراته.

وتعرّض الدّواء أيضًا لأساليب الإحتكار والمصادرة، فكان الصيادلة يضطرّون في بيروت والجبل إلى شراء الأدوية بأسعار مرتفعة جدًا[٢٥٢].

وتسهيلاً لنقل الجنود، وضع جمال باشا يده على جميع طرق المواصلات ووسائل النّقل[٢٥٣]، ولم يكُنْ بالإمكان التجوّل، أو نقل الحبوب، أو الأطعمة، أو غير

ذلك من قرية إلى قرية، إلاّ بإذن خاص من القيادة العليا[٢٥٤].

وعندما نفد الفحم الحجري، أمر الباشا بقطع أشجار الغابات، وأشجار الزيتون، والتفاح والتوت، من جبل لبنان، وولايتي بيروت، ودمشق، لإستخدامها وقوداً للقطارات، ممّا أدّى إلى هدر كبير من ثروة البلاد الزراعيّة[٢٥٥].

وهكذا فإنّ الحالة الإقتصاديّة كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، والمواد الغذائيّة آخذة في النفاد من الأسواق، كما أنّ القيادة العسكريّة التركيّة كانت منعت إستيراد المواد الغذائيّة من المدن الداخليّة، كدمشق، وحماة، بحجة تموين الجيش الذي كان يدافع عن السلطنة[٢٥٦].

وفي ١١ آذار ١٩١٥، أعطى جمال باشا أوامره بأن تُنقل بعيداً عن الشاطئ كلّ البضائع، والأمتعة، والحيوانات، والعربات، وأن تُضرم النّار حالاً في كلّ ما لا يمكن نقله، فكان ذلك ضربة قاضية لكثير من العائلات التي خسرت منازلها وممتلكاتها، ممّا زاد الأزمة شدّةً وتعقيداً[٢٥٧].

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ حاكم سوريا العام قد أسرف في تسخير النّساء والرجال على حدّ سواء، وانتزع آلاف الفلاّحين من مزارعهم، وألزمهم بالقيام بشتى الأعمال، كشقّ طريق، وبناء جسر، وحفر قناة، وما شابه ذلك[٢٥٨]. كما أرسل بعضهم للقيام بالأعمال الزراعيّة في مُددٍ زمنية كانت تحدّدها وزارة الزراعة العثمانيّة، إستناداً إلى قانون أصدرته الحكومة العثمانيّة في ٢٤ تموز ١٩١٦، والذي خوّل الحكومة التركيّة سلطة مصادرة الرعايا العثمانيين وغير العثمانيين في السلطنة، الذين لم يؤدّوا الخدمة العسكريّة، رجالاً كانوا أم نساء، وذلك للقيام بالأعمال الزراعيّة. وهذا النّظام عُرف بنظام السُخرة[٢٥٩].

وبعد أن اندحر جمال باشا في هجومه على مصر، أخذ يعدّ العدّة لحملة ثانية، فأمر بتجنيد الرّجال القادرين على حمل السلاح، وفرض ضرائب جديدة[٢٦٠]، وسنّ قوانين إعتباطيّة، كان من نتيجتها أزمة إقتصاديّة عنيفة، زادت في إرتفاع أسعار المواد الأوليّة بمعدل ١٥٠ ٪[٢٦١].

وبصورة عامّة، فإنّ سياسة جمال باشا العسكريّة التي اعتمدها في بلاد الشام، كانت الضربة التي شلّت قدرة اللبنانيين على الإنتاج، وقضت على ما تبقى من محاصيل، بحيث لم يعد بإمكان أي إنسان الحصول على ما يحتاج إليه من غذاء وكساء[٢٦٢].

ب١- دور الإحتكار في الأزمة الإقتصاديّة

لعب الإحتكار أيضًا دورًا بارزًا في تفاقم هذه الأزمة التي امتدّت إلى نهاية الحرب. فمارسه بعض الموظّفين والتجّار المحليّين من أهل البلاد، حتى جنى ملوك "السوق السوداء" ثروات طائلة[٢٦٣]. ويبدو أنّ التجّار إحتكروا كلّ ما تطاله أيديهم، حتى أمست المؤن الإحتياطيّة كلّها في حوزتهم، فمثلاً السكّر في مدينة كبيروت كان مخزونًا برمّته في عنابر تخص تاجرًا واحدًا ثريًا. وفي أوائل الحرب، إحتكر تجّار يهود أغنياء من حلب أكثر البضائع الصوفيّة والقطنيّة في البلاد، وأرسلوها إلى بغداد وإسطنبول وغيرهما، تاركين بذلك الأسواق الشاميّة محرومة تمامًا من كلّ ما يمكن إبتياعه، كاللبس، والتغطية، ولو بثمن فاحش. ووقعت الحنطة في بلاد الشام بين شرّين، إمّا أن تصادرها السلطة العسكريّة، أو أن يشتريها التجّار المحتكرون في الحقول. فكانت إجازات إستيراد وشراء القمح بكميّات كبيرة، وعمليّة نقلها تُعطى لكبار التجّار الذين مارسوا ألوانًا مختلفة من هذا الإحتكار. وهكذا، حتى أصبح القمح المستورد كله إلى بلاد الشّام بأيدي عدد قليل من الرجال الفاحشي الثراء، الذين دبّروا مؤامرة الحنطة هذه، وراحوا يفرضون أسعارهم على المشتري[٢٦٤]. وقد نقل الدكتور وجيه كوثراني عن السيّد وديع كرم، الذي كان مسؤولاً عن مستودع توزيع القمح في صوفر أيّام الحرب، "بأنّ الحكومة كانت تبيع كيلو القمح بـ٦ قروش، بينما التجار يبيعونه بليرة عثمانيّة ذهبيّة" [٢٦٥]. وحدّث ولا حرج عن عمليّات التواطؤ بين موظفين وتجّار لبنانيين لتهريب القمح من المستودعات، والإتجار به في "السوق

السوداء"[٢٦٦]. وهذا كلّه دفع بعدد لا يُستهان به إلى بيع أرزاقهم وبيوتهم بأبخس الأثمان، ولكن دون جدوى[٢٦٧].

ولقد تفاقم أمر هذه الإحتكارات على إختلاف أنواعها، من القمح والشّعير والحبوب والمواد الغذائيّة الأخرى، حتّى أصبح معظم الشّعب في حالة جوع دائم ومستمر؛ كما عمد التجّار إلى إختزان مادّة الكاز قبل الحرب، ولما إشتدّ الحصار، ولم يعد يُستورد منها أيّة كميّة، وخلا الجو لأولئك المحتكرين، أخذوا يبيعون هذه المادّة الضروريّة بأغلى الأثمان، حتى غدا معظم النّاس يستخدمون سراجًا صغيرًا، كان يُعطي نورًا ضئيلاً لا يزيد عن ربع شمعة[٢٦٨]. وهكذا فقد استمرّ الوضع على هذا المنوال طيلة سنوات الحرب العالميّة الأولى، حتى ذاق أبناء الشّعب الأمرّين، وأصبحوا في ضيق شديد، كان من نتيجته هلاك عدد كبير منهم.

ب٢- الجراد واجتياحه للمحاصيل الزراعيّة

وإذا كانت أصوات البؤس ترتفع من كلّ مكان والتجّار يزداد جشعهم، أخذت الصحف تُنذر بوصول الجراد إلى سهول يافا في ٢٢ آذار ١٩١٥. فقد أدّى الشتاء القاسي وتوقّف الأمطار عن الهطول منذ أواخر شباط، ثم إستمرار الهواء الحار طيلة ٢٠ يومًا، إلى فتح الطريق أمام الجراد، فغزا بلادنا في التّاسع من نيسان[٢٦٩]. وانتشرت هذه الحشرة في أنحاء البلاد كلّها من الشاطىء حتى الجبل، كما تغلغلت في البيوت، فخلّفت وراءها القحط واليباس[٢٧٠]. وقد تجنّد الجميع من نساء ورجال وشيوخ وأطفال لمحاربة هذا العدو الذي قضى على الغلال، لكنّهم لم يستطيعوا القضاء عليه إلا جزئيًا[٢٧١].

وعمّ البلاء بشكل مخيف حينما إنقلب الجراد الزاحف جرادًا طيارًا في ١٥ حزيران من السنة نفسها، ولم يتمكّن الأهالي من القضاء عليه قضاءً مبرمًا إلاّ بعد أن أتى على كلّ شيء من قمح، وشعير، وذرة، وحمص، وعدس، وأشجار مثمرة،

وبساتين خضراء.

ولتحقيق سياسته في لبنان، كان جمال باشا يستعين ببعض الزّعماء المحلّيين، أمثال الأمير شكيب أرسلان، الذي كان يعمل على إستمالة الدّروز إلى جانب الباشا، سواء كان بجمعه المتطوعين منهم، وإرسالهم إلى جهة فلسطين، أو بحملهم على القبول بإلغاء إمتيازات الجبل؛ وكامل الأسعد الذي جمع المتطوّعين في جنوب لبنان (حوالي ٥٠٠ متطوع) للإنضمام إلى جيش الأتراك في جبهة سيناء؛ والدكتور أسعد حيدر الذي قام بنفس التحرّك في جهات بعلبك[٢٧٢].

ونتيجةً لإصرار رضا باشا على طلب إقالة المتصرّف أوهانس باشا بحجّة أنّ هذا الأخير رفض تدخّله في مصالحته مع أعضاء مجلس الإدارة، أسرع المتصرّف وقدّم إستقالته وسلّم مقاليد السلطة بالوكالة إلى حليم بك التركي، رئيس الماليّة في لبنان، وكان ذلك في ٥ حزيران ١٩١٥ [٢٧٣].

وفي عام ١٩١٦ أعلمت الحكومة التركيّة حليفاتها ألمانيا والنمسا، بإلغاء الإمتيازات اللبنانيّة، وبخضوع جبل لبنان للحكم التركي المباشر. وعلى هذا الأساس يكون لبنان قد ارتبط مباشرة بولاية دمشق، وأصبح تابعًا لسلطات جمال باشا السياسيّة والعسكريّة.

الفصل الرابع: المتصرِّفون الأتراك وطروحات التغيير والتطوير والإصلاح بين ١٩٠٢ و ١٩١٥

١- المتصرّفون الأتراك

أ- علي منيف بك (٢٥ أيلول ١٩١٥ - ١٥ أيّار ١٩١٧)

في ٢٠ آب من السنة نفسها، تلقَّت الدّوائر الرسميّة في بعبدا تلغرافًا من العاصمة إسطنبول، يُفيد بأنَّ علي منيف بك، مستشار وزارة الداخليّة في الأستانة، قد عُيِّن حاكمًا عامًا للبنان مكان المتصرِّف أوهانس باشا المُستقيل[٢٧٤].

وصدرت إرادة سلطانيّة بهذا الشّأن، على أن يكون لبنان لواءً مرتبطًا مباشرة بوزارة الدّاخلية، أسوةً بسائر الألوية في بلاد الدولة المستقلّة عن الولايات[٢٧٥]. وممّا لا شكّ فيه أنَّ هذا التّعيين جاء مخالفًا لنظام لبنان الأساسي. فمن ناحية كان علي منيف بك مسلمًا، ومن ناحية ثانية تفرَّدت الدّولة العثمانيّة بتعيينه، ومنحته حقوقًا وصلاحيّات قضت على الإمتيازات اللبنانيّة بعد أن دامت أربعًا وخمسين سنة من عام ١٨٦١ حتى عام ١٩١٥[٢٧٦].

وعلى هذا الأساس، ترك علي منيف بك عاصمة الخلافة وقابل جمال باشا في القدس، ومنها إتَّجه إلى مركز عمله الجديد في جبل لبنان، فبلغه في ٢٥ أيلول. وفي ٣٠ منه تلا فرمان تعيينه أمام جماهير غفيرة[٢٧٧]، ثمّ ألقى بهذه المناسبة خطابًا جاء فيه:

"أنتم لا تجهلون أنَّ تسميتي لهذه الوظيفة تختلف عن تسمية الحكّام الّذين سبقوني والذين سمّوا من قبل السلطات الشرعيّة الستِ، أمّا أنا فقد عُيِّنت من قبل الباب العالي مباشرةً، بعد أن ألغت الحكومة العثمانية كل إرتباطاتها وإتفاقاتها

السابقة مع الدول المعنيّة بتعيين المتصرِّف على جبل لبنان.

إنّ هذا الإختيار سيؤدي إلى تحسين أوضاع الإدارة اللبنانيّة، وسيعود بالفائدة على اللبنانيين، من حيث أنّهم سيستفيدون من الخدمات التي تقدّمها الدّولة إلى رعاياها بموجب الدّستور.

وبهذا تكون الدّولة العثمانيّة قد أصبحت صاحبة السّيادة المطلقة على هذا القسم المهم من البلاد، وإنّها ستعمل على حمايته من أي تدخل أجنبي"[٢٧٨].

وقد اتخذ علي منيف بك بعبدا مكانًا لسكنه، خلافًا للمتصرفين الذين سبقوه. وكان مع شدّة حزمه، ليّن الجانب، يُعالج الأمور بالصبر والرويّة، ويعمل على مراعاة جانب اللبنانيّين بشتى الطرق والأساليب[٢٧٩].

ومن أعماله المجيدة في لبنان، منعَهُ بعض القوّاد العسكريين، وفي مقدمتهم رضا باشا، وكيل القائد العام في لبنان، من التدخل في شؤون لبنان الإداريّة، وسدّ بابه في وجوه الوشاة والمدلّسين ممّن إعتادوا التجمّع حول أسلافه[٢٨٠]. واهتم أيضًا بقضايا التّربية والتّعليم في لبنان، وشجّع على فتح المدارس المجّانية للجنسين، وكان يُشرف عليها بنفسه، ويقوم بزيارتها من حين لآخر؛ وتشجيعًا للقيّمين عليها، كان يتبرّع بمبالغ مالية للمعلّمين الذين كانوا يقومون بواجباتهم على أكمل وجه[٢٨١].

وبناءً على إقتراح من وزارتي الدّاخلية والعدل، قام علي منيف بك بحركة تشكيلات واسعة في الإدارة والقضاء، فأقال بعض القائمقامين والقضاة الذين كانوا قد سُمّوا من قبل المتصرِّفين السّابقين، وعيّن مكانهم أُناسًا يتمتّعون بثقته وثقة جمال باشا. ثمَّ ألغى دائرة الشّؤون الأجنبيّة ليُبرهن عن نفسه أنّه مجرّد موظف إداري يتبع وزارة الدّاخلية في إسطنبول[٢٨٢].

وبالرّغم من فضائله الكثيرة وحسن إدارته لشؤون جبل لبنان، فإنَّ علي منيف بك لم يسلم من نقد اللبنانيين في سرّهم، وخصوصًا حين أخذ يُعيّن في بعض المراكز موظّفين غير لبنانيين[٢٨٣]، وعندما ساهم أيضًا في الشركة التي ترأسها أحد

البيروتيين لإحتكار القمح وبيعه في "السوق السوداء" بأثمان فاحشة، والتي أدّت إلى إستفحال المجاعة، فجنى من وراء ذلك أرباحًا طائلة[٢٨٤].

ولمّا كانت الدّولة العثمانيّة لا يحق لها إستخدام الأطبّاء اللبنانيين في الجيش، بإعتبار جبل لبنان متصرفيّةً مستقلّة إداريًا، أرسل علي منيف عشرة أطباء لبنانيين أمثال: الدكتور خليل بدران من وادي شحرور، والدكتور رزق الله بعقليني من الشوير... إلى حلب للمساهمة في القضاء على الأمراض التي انتشرت بكثرة هناك، ومعالجة المصابين فيها. ولدى وصولهم إلى حلب، إستضافتهم البلديّة يومين، أُجبروا في نهايتها على إرتداء البزّات العسكريّة برتبة يوزباشي، ووزّعوا بين مختلف المراكز في منطقة الولاية. فكان نصيب بعضهم المستشفى العسكري، وبعضهم الآخر في فرق الجيش وغير ذلك[٢٨٥]. وبالرغم من إشتداد المجاعة وازدياد الحالة سوءًا في لبنان، فإنَّ الطلب على الأطباء للخدمة العسكريّة كان يتزايد بإستمرار، حتى خلا لبنان تقريبًا من الأطباء القانونيين، وحتى من المتقدّمين سنًّا فيما بينهم[٢٨٦].

هذا وعيّن المتصرفٍ الجديد، في تلك الأثناء، وبعد موافقة قائد الجيش ومجلس الوزراء، ثلاثة نواب عن لبنان في مجلس المبعوثان العثماني، بدعوى أنَّ حالة الحرب تحول دون إنتخابهم من قبل الشعب، وهم: الأمير حارث شهاب، الأمير عادل أرسلان ورشيد بك الرّامي[٢٨٧].

وفي أواسط أيّار من عام ١٩١٧، إنتهى عهد علي منيف في لبنان بتعيينه واليًا على بيروت، فانتقل إليها وبقي في وظيفته تلك إلى أواسط ١٩١٨، إذ دُعي إلى الأستانة لتولي منصب وزير الأشغال العامة فيها[٢٨٨]. فخلفه إسماعيل حقي بك في حكم جبل لبنان.

ب- إسماعيل حقّي بك (أيّار ١٩١٧ - ١٤ تموز ١٩١٨)

وفي ١٠ أيّار من عام ١٩١٧، عُيّن إسماعيل حقّي بك حاكمًا عامًا على جبل لبنان بإرادة سلطانيّة خلفًا لعلي منيف، ولكن قبل تسلّمه هذه المهمّة شغل مناصب عدّة، إذ كان عضواً في مجلس الأعيان العثماني، وأمينًا للسر في الدّيوان الهمايوني، ومستشارًا في مصر لدى مختار باشا الذي صار صدرًا أعظم، وقد تعرّف إلى البطريرك الماروني حين زار الآستانة سنة ١٩٠٥[٢٨٩]. وفي ١٥ أيّار وصل المتصرّف الجديد إلى لبنان، وفي سراي بعبدا تلا فرمان تعيينه، وأعلن رغبته في سكن الجوار ضمن حدود لبنان، فأقام في الحدث حتى نهاية عهده[٢٩٠].

وكان إسماعيل حقّي طيّب الخلق، رقيق العاطفة، يحب عمل الخير والإحسان إلى الناس والترفّع عن أي أذى، فأدّى خدمات جلّى إلى اللبنانيين، بفتحه للمآوي الخيريّة لأولاد الفقراء وتجهيزها بالمؤن[٢٩١]؛ ولكن بعض الذين إئتمنهم على إدارتها أساؤوا الأمانة، فقلّلوا كثيرًا من فائدتها[٢٩٢]. كما أنّه غضّ الطرف عن الذين كانوا يتّصلون بالفرنسيين في جزيرة أرواد لتسلم مساعدة المهاجرين أو أمور أخرى[٢٩٣].

وفي أوائل تموز ١٩١٨ عُيّن إسماعيل حقّي واليًا لبيروت، ولكنّه ظلّ وكيلاً لمتصرفيّة جبل لبنان بطلب من البطريرك الماروني إلى أن إختارت الدولة العثمانيّة ممتاز بك خلفًا له[٢٩٤].

وممّا قيل في مدحه، بيتان من الشّعر كانا لا يزالان محفورين على حجر من أحجار حائط الطريق العام من الجهة اليُمنى في أول بلدة شحيم قرب العين وهما:

بكى العصفور أيامًا طوالا ونادى ربه قد ضاع حقي
فرقّ له إله العرش عدلا وأرسل نحوه إسماعيل حقي[٢٩٥]

ج- ممتاز بك (٢٥ آب - ٣٠ أيلول ١٩١٨)

كان ممتاز بك آخر من تولّى الحكم في لبنان من الأتراك، فقد صدرت إرادة سلطانيّة في تسميته حاكمًا على الجبل في ٢٥ آب من عام ١٩١٨، ولكن لم تطل مدّة إقامته في حكم لبنان أكثر من خمسة وثلاثين يومًا، حين رأى الجيش التركي ينسحب هاربًا من البلاد، ممزّق الشّمل، يجرّ وراءه أذيال الهزيمة والفشل، فبادر إلى حمل ما خفّ وزنه، ونزل إلى حيث صندوق المتصرفيّة، وطلب من المستأمن عليه حليم بك أن يُعطيه كلّ ما فيه من نقود، وقد بلغت قيمتها خمسين ألف ليرة ورقيّة، فانتزعها، وإذ طلب منه حليم بك وصلاً بها، شهر عليه مسدسه ووضعها في حقيبته، ومضى إلى زحلة يرافقه سعيد بك حمادة[٢٩٦]، حيث لجأ إلى منزل خليل بك مسلّم، فرحّب به وحماه من أي إعتداء، ثمّ أوصله نجلاه إلى محطة رياق حيث إنضمّ إلى فلول الجيش التركي الهارب من غير نظام[٢٩٧].

ومن خدماته الجليلة للبنان، تكليفه جماعة من المؤرّخين والكتّاب، في مقدمتهم الأب لويس شيخو اليسوعي، وعيسى إسكندر المعلوف، وضع كتاب في مختلف الشؤون اللبنانيّة بما إنطوى عليه من المعارف الخاصة بلبنان[٢٩٨].

٢- طروحات التّغيير والتّطوير والإصلاح بين ١٩٠٢ و ١٩١٥

لقد تمّ خلال الفترة الممتدة بين ١٨٦١ و١٩٠٢، تطبيق البروتوكول الأساسي على الرغم من التعدّيات على بنوده، والمعاناة التي شهدتها المتصرفيّة في بعض الأوقات، والتطور الذي طرأ في نواحي الحياة المختلفة.

فبعد هذه الممارسة السياسيّة، ترسّخ لدى اللبنانيين، مع إطلالة القرن العشرين، رغبة في المضي قدمًا في سبيل تعزيز إستقلالهم الذّاتي وتمايزهم. وما كانت هذه الرغبة بعاطفة عابرة، بل نتيجة إرادة صلبة أوجدها الوعي الذي دبّ في

ربوع الجبل لافحًا الرؤوس والنفوس، وثمرة التيارات التحرّرية والديمقراطيّة الوافدة من ديار الإغتراب والعاصمة العثمانيّة. فتجاوب اللبناني المثقّف مع هذه الرغبة، وعبّر عن هذه الإرادة بمجموعة طروحات[٢٩٩] كانت تشتد وتيرتها ويقوى إندفاعها كلّما تقدّم الزمن وتغيّر العهد المتصرّفي.

أ- طروحات التغيير والتّطوير إبّان عهد مظفر باشا

لم تكُن جرأة اللبنانيين المتوافرة كافية لإعلاء الصوت وطرح التصورات التغييرية بشكل واضح ومباشر. لهذا كان عليهم الصبر حتى تسنح الظروف، ليتمكنوا من عرض كل ما يخالج مكنونات النفس، وذلك يوم يتملّص اللبنانيّون من قيود السلطة القائمة، وعندما يزول العهد الحالي ويقوم آخر.

وسط هذه الظروف، كانت المقالات تُنشر، والخطب تُتلى مصوِّرة بعضًا من هموم الرّأي العام اللبناني. وقد تعدّدت هذه الطروحات نتيجة تعدّد التيارات والآراء والمصادر، واتخذت أساليب مختلفة نعرض أبرزها تباعًا.

أ١- النّموذج الأوّل

يتجلّى هذا النموذج بطروحات البطريركيّة المارونيّة. فالبطريرك الماروني، على الرّغم من صلات الودّ التي كانت تربطه بالمتصرّفين أحيانًا، كان يشكّل في معظم الأوقات الصوت المنبّه المحذّر، وبخاصة في المناسبات المصيريّة، حيث كان، بالنيابة عن الطائفة، يقدّم للسلطات المعنية مذكّرات رسميّة كافية الحجة، يشرح فيها وضع الموارنة، ويعرض طروحاتهم ومخاوفهم، تمهيداً لوضع الجبل اللبناني الذي كان على طريق الإزدهار حسب تصوّر الطائفة. ومن المذكّرات التي نرجع إليها في هذا السياق، إثنتان:

الأولى: مذكّرة باللغة الفرنسيّة، رفعها البطريرك يوحنا الحاج إلى القنصل الفرنسي في بيروت السيّد "سوهارت" (Souhart) بتاريخ ٢ حزيران ١٨٩٧، وذلك بمناسبة إنتهاء ولاية نعوم باشا الأولى[٣٠٠].

الثّانية: مذكّرة باللغة العربيّة، رفعها البطريرك الحاج بتاريخ ٩ تشرين الثّاني ١٨٩٨ "للخواجة بروسبير بنبينو" تمهيداً لعرضها على القنصل العام[٣٠١].

أمّا طروحات البطريركيّة المارونيّة فكانت تتناول المواضيع التّالية:

– أولاً: فيما يتعلّق بمذهب المتصرِّف وخرقه النّظام الأساسي:

يرغب البطريرك الماروني في تعيين متصرِّف ماروني على جبل لبنان، وذلك عملاً بالقاعدة المرعيّة في سائر الولايات العثمانيّة، حيث يُعيّن الحاكم أو الوالي من بين الأكثريّة العدديّة[٣٠٢]. كما يطلب أن يعمل المتصرِّف وفق النظام الأساسي، بعد إلغاء دائرة الجزاء الإستئنافيّة والإجراءات السّابقة التي شطرت مجلس المحاكمة الكبير شطرين. ويدعو إلى إلغاء نظام "العدليّة" الذي أدخله واصا باشا بشكل مخالف للنّظام الأساسي[٣٠٣].

وعلى المتصرِّف أيضاً أن يُطبّق المادّة ١١ من هذا النّظام تطبيقاً دقيقاً ، بحيث لا يتم عزل القضاة من دون إجراء التحقيق والمحاكمة. كما يطلب إليه تطبيق المادّة ١٤، بحيث يجري تشكيل الجندرمة اللبنانيّة حسب التنسيب القانوني، وذلك لأنّ الجنود الموارنة هم أقل عدداً من جنود سائر الطوائف اللبنانية[٣٠٤]. هذا إلى جانب وجوب العمل بمضمون المادّة ١٥ في ما خص الضرائب، نظراً لعجز اللبنانيين عن تسديد المستحدثة منها. وفي حال الإستحالة، فلتترك العائدات الجمركيّة في جونيه، وجبيل، والبترون للجبل، لأنّه بدون هذه العائدات، لا يستطيع الجبل يستطيع القيام بأعباء عمرانه[٣٠٥] .

– ثانياً: فيما يتعلّق بحكومة المتصرفيّة والإدارة:

يُبدي البطريرك الماروني الرّغبة بعدم تعيين موظفين إداريين في الحكومة المتصرِّفيّة من غير اللبنانيين، ويُطالب بقطع دابر الأشقياء وبخاصة في الجرود

اللبنانيّة، وعلى التّخوم مع الولايات العثمانيّة لتحول دون سفك الدّماء، والتعدّي على الأهالي الذين قد يضطرّون إلى حمل السلاح دفاعًا عن النفس إذا ظهر عجز الحكومة. ويتشدّد في ضرورة معاقبة الأشقياء الذين يسرحون بين بعلبك وجبل لبنان بلا خوف أو تردّد. ويُطالب أيضًا بتأمين راحة كسروان وأمنه، لأنه يُغذّي النافعة[٣٠٦].

– ثالثًا: فيما يتعلّق بالوظائف والضرائب:

على صعيد الوظائف، يطلب البطريرك الحاج من المتصرِّف ألاّ يُعطي الأقليّات أفضليّة تسلّم المراكز المهمّة، بل أن يُراعي، في توزيع المناصب، الأكثريّة العدديّة المعروفة. ويجب أن يكون طبيب مركز المتصرفيّة من الموارنة، كما كان الأمر سابقًا. هذا مع ضرورة إلغاء الضرائب المستحدثة على الدعاوى الجزائيّة، وتلك التي تُفرض على التذاكر وجوازات السفر، أي "ضريبة ربع المجيدي"[٣٠٧].

– رابعًا: فيما يتعلّق بالمحاكم والمجلس الإداري:

تتناول الطروحات المارونيّة أيضًا موضوع القضاء. فترغب في إنشاء محكمة تجاريّة في الجبل. وفي حال عدم الإقدام على مثل هذا الإجراء، أن يجري تمثيل الجبل في محكمة بيروت التجاريّة بعضوين، وتخفيض الضرائب التي يتحمّلها اللبناني عند إضطراره إلى التّداعي. كما ترغب في ترك الحرية لرؤساء الطوائف الروحيين في محاكمة الكهنة في حال إرتكابهم جريمة ما. فالسلطات الدينيّة ترفض في مثل هذه الحال مثول الكهنة أمام المحاكم المدنيّة[٣٠٨].

أمّا بشأن التّمثيل النيابي، فالمقام البطريركي يرى ضرورة إعطاء موارنة الشّوف مقعدًا نيابيًا في المجلس الإداري، لأنّهم يمثّلون الأكثريّة بين المسيحيين، ولأنّهم مع بقيّة المسيحيين يشكّلون أكثريّة سكان القضاء.

هذه هي طروحات بكركي لرفع الغبن عن الموارنة ولجعل الحال تستقيم، وجعل النفوس تهدأ، والقوى الضاغطة تتوازن. هذا الصوت الماروني يصوّر وضع الموارنة قبيل وصول مظفّر باشا إلى جبل لبنان.

إذا كان هذا التصوّر يتّسم بطابع ديني معيّن، فلا يعني ذلك أنّه بعيد عن الواقع ولا ينطوي على حقائق مهمّة في الحقل المدني. وإذا كان يخص بطروحاته فئة من اللبنانيين، فلا يعني ذلك إنتقاصاً من حقوق بقية الطوائف. فالطرح الإصلاحي يُفيد جميع اللبنانيين، ويؤول بالنتيجة إلى الخير العام ونفع الجميع. وأي ضرب لهذا النّظام، وأي تحريف فيه، هو ضرب للأكثريّة المارونيّة التي "إشترت هذا النّظام بدم أبنائها"[٣٠٩]. وأي عمل ضمن النّظام هو ضمانة لجميع اللبنانيين بدون إستثناء. فلن تكون طروحات تغييرية وتطويرية، عبر هذا الوجه، إلاّ بالعودة إلى النّظام الأساسي. ففي هذا النمط طرح تقليدي واصلاح كلاسيكي، إذ لم يعرض جديداً ولم يحدد تصوّراً مبرمجاً، بل قصد العودة إلى جذريّة النصوص، وتطبيق البنود الأساسيّة، ومراعاة العادات والتّقاليد اللبنانيّة. الفساد ليس من النّظام، بل من التّحريف وسوء التطبيق والإهمال، والتقاعس والإرتجال في التّنظيم؛ إذاً مصدر الفساد هو النفوس الضعيفة وليس النظام وصيغه.

أ٢- النّموذج الثّاني

يُعبّر عن هذا النموذج كتيّب مطبوع باللغة الفرنسيّة[٣١٠]. إنه إصلاحي، فيه شرح لأسباب الخلل السياسي في جبل لبنان، ودراسة إنتقاديّة للنّظام الأساسي، ولعهد نعوم باشا (١٨٩٢ -١٩٠٢). قال مؤلفه في المقدّمة: لمّا وقعت حوادث ١٨٦٠، واتفقت الدّول الكبرى، والباب العالي على منح جبل لبنان دستوراً خاصاً، كان أوّل شيء يهم أصحاب هذا المشروع إعادة الأمن إلى نصابه في الجبل. وكان ذلك يستوجب قيام حاكم قوي الإرادة، نافذ الكلمة، حرّ التصرف في شؤون حكومته. بناءً عليه وضع نظام الجبل المعروف، وأُعطي فيه المتصرِّف حقوقاً ممتازة، وسلطة عليا على الإدارة والقضاء والجند. فكأنه بذلك أصبح ملكاً مستقلاً في شؤونه[٣١١].

ثم يظهر واضح هذا الكتيّب، مفاسد عهد نعوم باشا وأخطاءه، متوخياً إعادة

النّظر قبل إستفحال الأمور وقيام العهد التالي، وبخاصة بعد أن تغيَّرت أحوال الجبل وصار أهله في تقدم مستمر. وقد بات واجبًا تغيير هذا الدستور وتخفيف سلطة المتصرِّف، وإستبدال النّظام التسلّطي الإستبدادي بنظام ليبيرالي حرّ، أقرب إلى الحرية الحقيقيّة من الحكم المطلق[٣١٢].

أمّا التغيير الذي يقترحه هذا الكُتيّب، فقد يتمحور حول محورين: محور نظري تشريعي، وهو كناية عن إبداء رغبة في وضع نص جديد يتّسم بالوضوح التّام، ويكون بعيداً عن الإلتباس والغموض[٣١٣]، وآخر إجراء تنفيذي، يقترحه الكاتب وهو إتّخاذ تدابير تنفيذيّة عمليّة من قبل الحكومة، أو المجلس الإداري، لكي تؤمّن المصلحة العامّة وتعالج المشاكل المطروحة.

يحدد الكُتيِّب الطروحات الإصلاحيّة الضروريّة إبّان عهد مظفّر باشا بالبيان التّالي[٣١٤]، ويرى أنّه يجب:

– أن يعرض المتصرِّف على مجلس الإدارة في كلّ عام ميزانيّة الجبل ليبحث المجلس فيها ويصوِّت عليها، إذ من المستغرب أن يقوم المجلس بمراجعة النّفقات وتوزيع التّكاليف، من دون أن يكون له حق مناقشة الموازنة.
– ألاّ تنشأ وظيفة جديدة ولا مأموريّة إلاّ بعلم مجلس الإدارة وموافقته.
– ألاّ توضع ضريبة ولا كلفة إلا بإذن المجلس.
– أن توضع المجالس البلديّة تحت مراقبة شديدة وتفتيش متواصل، نظرًا للإسراف الهائل الذي تتعرّض له، مع أنَّ دخلها يزيد دائمًا عن نفقاتها.
– أن يعيَّن مفتش عام للمحاكم لأجل مراقبتها وإرشادها. ولا يجوز عزل قاضٍ من القضاة إلاّ بعد محاكمته.
– أن ينشر المتصرِّف في كلّ عام موازنة الإيرادات والنّفقات العائدة للمصلحة العامة.
– أن يجعل الإنتخاب عموميًا، وذلك بإستبدال طريقة الإقتراع المعتمدة

بطريقة الإقتراع العام، على أن يُناط حق الإقتراع هذا بطبقة متنورة واعية وذكية (كالأطبّاء والصيادلة وأصحاب الأملاك...) بدلاً من أن تُحصر في أقليّة حمقاء مترددة.

يتوجّه هذا الطرح بإتّجاه الباب العالي وسفراء الدّول العُظمى، لأن التّعديل المنشود هو فعل مشترك بينهم. لذا يُعلن الكاتب ثقته وقناعته بأن أرباب الأمر سيعترفون بالنّهاية بضرورة تغيير النّظام وتطويره.

ممّا لا شكّ فيه أنّ واضع هذه الرسالة الإصلاحيّة غير بعيد عن اللبنانيين، إن لم يكن لبنانيًا. فإنّ وعيه وإدراكه دلّاه على الخلل السياسي، فبحث فيه وارتأى وسائل العلاج والتّعديل، وكتب بلسان كل انسان مفكّر مطّلع، معبرًا بذلك عن اللبنانيين الذين لا يكتمون أفكارهم متى استطاعوا. وفي هذا الأمر دلالة واضحة على أنّ حركة الأفكار والخواطر باتت ناشطة في جبل لبنان، ولن يطول الوقت حتى يصبح لبنان جديراً بأن يحكم نفسه بنفسه[٣١٥].

أ٣- النّموذج الثّالث

هو كناية عن مجموعة أفكار طرحتها الجالية اللبنانيّة في ديار الإغتراب، واطّلعنا عليها من خلال المدوّنات. لم تكن هذه الطروحات متطابقة مع بعضها البعض كلّ التطابق شكلاً ومنحًى. فالبُعد الجغرافي بين المغتربين، والمناخ الديمقراطي المتجذّر في أميركا، والحضارة العريقة المخيّمة على الدّول الإغترابيّة، عوامل مهمّة، تأثّر بها أرباب الفكر، وتفاعلوا معها تفاعلاً إيجابيًا. فأنتج هذا التّفاعل الطروحات الإصلاحيّة، والمبادئ المختلفة، التي تمايزت بتمايز شمال القارة الأميركيّة عن جنوبها.

كان لجريدة الهدى الصادرة في نيويورك فضل التّعبير عن تطلّعات الوطن الأم. وكانت تحلم بإستقلال هذا الوطن إستقلالاً حقيقيًا تحت إدارة حاكم وطني،

لأنّه يُحسن سياسة الجبل أكثر ممّا يحسنها الأجنبي الأعجمي، الجاهل العادات والأخلاق، القليل الإرب بتقدم الجبل[٣١٦].

تطرح جريدة الهدى ترشيح لبناني، يكون من الأكثريّة، لمنصب المتصرِّف. وتعتقد أنَّ هذا الطرح من أبسط المطالب، وتحقيقه لا يحتاج إلى أكثر من مطالبة الدولة العليّة بإختيار الحاكم وطنيًا، ومطالبة الدول الكبرى بالقبول به[٣١٧].

وتُشدّد الهدى على وجوب منع الإكليروس من التدخّل في أمور السياسة، أي أنّها تُطالب بالطّلاق التّام بين الكراسي البطريركيّة ومركز المتصرفيّةً. وهذا ما يؤول بالطّبع إلى فصل الدّين عن الدولة[٣١٨]. كما ترتأي حجز أملاك الأديرة، بعد أن تعوّض الحكومة تعويضًا عادلاً على أصحابها، على أن تبقي لهم قسمًا كافيًا للعيش والحياة. ويستخدم مدخول هذه الأرزاق لتشييد المدارس العموميّة التي لا يكون لرجال الدّين أيّة مداخلة فيها. وعلى صعيد الإدارة الحكوميّة، تتمنى الهدى تعيين الموظفين وتنصيب الجنود حسب الأهليّة والجدارة، وليس حسب الوساطة والمداخلة، شرط إعطاء الفائز الوظيفة بعد الخضوع لإمتحانات، بقطع النظر عن طائفته أو مذهبه.

كانت هذه الطروحات لتقسم الآراء إلى قسمين بارزين: فريق متطرّف وآخر معتدل. صُبغ الفريق المعتدل بالصبغة الطائفية، وأطلق عليه اسم "الحزب الطائفي". وكان يعتبر أنَّ كل طائفة في جبل لبنان هي بمثابة حزب سياسي. لهذا قال بعدم ملاشاة ذكر الطوائف والملل في دوائر الحكومة بإنتظار ظهور أحزاب جديدة[٣١٩].

ونادى الفريق المتطرّف، أي الحزب اللاطائفي، بالتحرّر من الطائفيّة في دوائر الإدارة كافة، وفي الحكومة المدنيّة والعسكريّة، إذ "يجب على العسكر أن يكون لبنانيًا وليس طائفيًا، يجب أن يكون وطنيًا وليس دينيًا"[٣٢٠]. أراد هذا الحزب أن يتلاشى ذكر الطوائف والملل في دوائر الحكومة. كما أراد أن يفرّق تمامًا بين الكنيسة والحكومة[٣٢١]، بدون أن يقلع اللبناني عن تشيعه الديني على الإطلاق. فليبق الماروني يكرّم "مارونه"، والأرثوذكسي "متره"، والكاثوليكي "بطرسه"، في داخل

الكنائس فقط. أمّا في خارجها فلن يتعاطى أحد "علم العبادة والصلاة"[٣٢٢].

كانت هذه الخواطر والهواجس شغل اللبناني الشاغل، ورافقته أينما حلّ وأقام. حملها من شمال أميركا كما نقلها من جنوب القارة، وبالتّحديد من البرازيل. فكتب في الإصلاح السياسي العام والإجتماعي والعمران داعيًا إلى نبذ التعصّب الطائفي" علة علل الشّرق عمومًا، وسوريا ولبنان خصوصًا"[٣٢٣]. وكانت جريدة المناظر خير ما يرتسم عليه أفكار اللبنانيين وطروحاتهم. نقلت وجهات نظر المجموعة اللبنانيّة المهاجرة وعبّرت عمًّا يخالجها من أفكار وتطلّعات في الوقت عينه. وإلى جانب الجريدة وضعت جماعة من اللبنانيين لائحة خاصة[٣٢٤] رفعتها إلى "صاحب الدولة الوزير المشير مظفر باشا متصرّف جبل لبنان"[٣٢٥]. فكانت اللائحة، والجريدة، خير معين في عرض تصوّرات التطوير والتغيير التي لخّصناها بالمواضيع الآتية:

– أولاً: الإهتمام بالإقتصاد الوطني:

تدعو المناظر إلى توجيه الأفكار نحو تحسين الثروة القوميّة وقلع أسباب تأخّرها، فتركّز على الفلاحة والزراعة، الكنزين الأوّلين اللذين تتدفّق منهما ينابيع الثروة. وتبدي إهتمامًا كبيرًا بتوفير الأمان، المحجّة الأولى التي يجب توجيه أنظار الحكومة إليها، حتى يؤمّن الفلاح والمزارع على حياته وعرضه وماله، ويحوّل عقله لمعالجة سهوله. كما تتمنّى تأليف الجمعيّات العلميّة، والصناعيّة، والزراعيّة، والإجتماعيّة للقيام بأعباء المشاريع الكبيرة التجاريّة، والصناعيّة، والإقتصاديّة، والتكاتف لتحقيق الغاية من إنشائها، وهي إزدهار الوطن[٣٢٦].

– ثانيًا: الإهتمام بالتّعليم:

تدعو المناظر إلى إيجاد مدارس وطنيّة عالية متنوّعة ومتخصّصة للدّين والدنيا، من دون الإكتراث بمدارس الأجانب. فالمدارس الدينيّة تناط إدارتها برؤساء الدّين من كلّ ملّة، ولا يتعلّم بها إلاّ الذين كرّسوا مستقبل عمرهم لخدمته. والمدارس الأخرى لا دخل للأديان المذهبيّة فيها، يكون شعارها "الوطنيّة"، وغايتها

"الإخلاص للدّولة الحاكمة وتعزيز شأن الوطن".

وعندما تفتح هذه المدارس يجري الاهتمام بتعليم الجنسين: ذكوراً وإناثًا، وتُعطى الدّروس فيها حسب الإستعداد الأدبي والمادي. فيتعلّم الفقراء المبادىء الضروريّة، لغة وحسابًا وتاريخ بلادنا وجغرافيتها. وتخص البنات بمبادىء تدبير المنزل والخياطة والطبخ وحقوق العائلة. ويخص الصبيان بالمهن الصناعيّة أو الزراعيّة. ومن يجلّ من هؤلاء يكمل الدروس ويتعلّم العلوم العالية. وإلى جانب الدّروس النظريّة يجب أن يعتمد على التّمارين التطبيقيّة العمليّة. وترى المناظر ضرورة إنشاء جمعيّة في كلّ من هذه المدارس، من نجباء التلامذة، يتداولون فيها الأبحاث ويؤلّفون جريدة ينشرون فيها أبحاثهم[٣٢٧].

– ثالثًا: الإصلاح الإجتماعي:

إنّ أهم مبادىء الإصلاح الاجتماعي هو إنتفاء الإستقلال الطّائفي ذي الصبغة التعصّبية. يتبع ذلك وجوب إلغاء تقسيم الوظائف على الطوائف تقسيماً مقويًا للتعصّب ومؤيداً للإنفراد، ووجوب جعل "الشعب اللبناني لبنانيًا". ولن يتم إيجاد هذا الشّعب إلاّ عن طريق المدرسة الوطنيّة. لهذا ترى الجماعة التي رفعت اللائحة ضرورة توفير المال، أو إستحداث ضريبة خاصّة لإيجاد هذه المدرسة. وفي حال الإستحالة، وجب الإعتماد على عصر النّفقات عن طريق إلغاء الوظائف الحكوميّة التي لا داعي لها.

وفي سبيل توفير مبالغ رديفة للضريبة، ترى اللائحة إعادة مسح الجبل لأنّ هناك غبنًا فاحشًا في المسح السّابق. وإذا تأمّن المال وأُنشئت المدرسة الوطنيّة المرجوّة، كانت الحجر الأساس في الإصلاح الإجتماعي المنشود الذي يليه تلقائيًا الإصلاح السياسي[٣٢٨].

– رابعًا: الإصلاح السياسي:

إذا صلُحت الحالة الإجتماعيّة، صلُحت معها الحالة السياسيّة. وإذا دبّ الفساد في الحكومة (أو كان واقعًا) وجب إيجاد حكومة الديكتاتور على الطريقة

الرومانيّة القديمة في عهد الجمهوريّة[٣٢٩]. ولن يتمّ الإصلاح السياسي الإضطراري إلاّ بالفصل "بين هيئات الحكومة الثلاث: المشترعة والعدليّة والإجرائيّة" فصلاً تاماً واقعاً في الحقيقة.

ويدخل في صلب الإصلاح السياسي، إصلاح طريقة الإنتخابات، التي يجب أن تكون حرّة في دَورتَيها لئلا ينتفي تعبير الجمهور الصحيح عن رأيه. هذا الجمهور الذي يجب أن يقترع بكلّيته، لأن السلطة الشرعيّة هي التي تنبثق عن الشّعب.

- خامساً: الفصل بين الدّين والدنيا:

من أهم مقوّمات الإصلاح السياسي المرغوب فيه، الفصل بين الكنيسة والحكومة. فلا تعتمد هذه الأخيرة قوة الكنيسة في تأييد سلطتها ودعم الأمن، بل عليها الإكتفاء بقوة الجنديّة اللبنانيّة؛ وفي حال عدم الكفاية، الإستعانة بجنود الدّولة العثمانيّة كما نصّت المادّة ١٤ من نظام لبنان الأساسي. على هذا يجب نقض الإتّحاد بين الحكومة والكنيسة، ومنع الرئاسة الروحيّة من التدخّل في الشؤون الحكوميّة، لكي يُقضى على أهم أوجه الإحتلال السياسي[٣٣٠].

- سادساً: علاقة المتصرفٍ بالشّعب:

تُطالب "اللائحة" بوجوب تطبيق المادّة الخامسة من النّظام الأساسي تطبيقاً دقيقاً، بحيث يتم تحقيق المساواة بين الشعب، فلا عامة ولا نبلاء ولا إنحياز من قبل الحكومة إلى جانب الأغنياء، بل ضرورة تأييد المساواة ومراعاة الإستعداد الشخصي أو الكفاءة. كما تطلب أن يُمزّق الحجاب المسدول بين الحاكم والجمهور، ليطّلع المتصرفٍ على أحوال الرعيّة التي يحكمها، وألاّ يكتفي بمجالسة الرؤساء والأعيان والأغنياء ومنادمتهم. كما عليه أن يخصّص موعداً أسبوعياً لمقابلة الجمهور، حتى يكون متصرّفاً للبنان، لا للإكليروس، ولا للأعيان، ولا للأغنياء. وعليه بالتّالي وضع حدّ للوساطة وتأثيرها عليه[٣٣١].

- سابعاً: الإصلاح الإداري:

تُعيب اللائحة على المتصرفٍ لكونه غريباً عن البلاد ولا يستطيع الإعتماد

على نفسه، إيجاد هيئة مسؤولة عن اختيار الأكفّاء لإدارة الشؤون العموميّة، تتألّف من عشرة من كبار موظفي المتصرفيّة يجتمعون مرّة كلّ أسبوع أو أسبوعين للبحث في شؤون الموظفين وإختيار الأكفّاء للوظائف. كما تلحظ وجوب محاربة الرّشوة، وهي من أعظم أركان الفساد، الذي يقل إذا كان المتصرّف لا يرتشي. وإذا إقتضى عزل موظف ما، وجب إعلان سبب عزله على الجمهور، وإلاّ فلا ضرورة للعزل[٣٣٢].

وإلى جانب المواضيع ذات الإهتمام العام، أطلقت المناظر الدّعوة إلى خلق الإتّحاد الوطني الذي لا لون له، ولا طعم ولا شبه رائحة، وإلى المساواة أمام هيكل الوطنيّة، وتآلف القلوب على الإخاء، وإلى التّسليم بأنّ كلّ إنسان مُفيد لوطنه وجزء منه وعضو عامل فيه، فإن لم يفدِه اليوم فغداً[٣٣٣].

تلك كانت أهم أوجه الفساد التي طرحها هذا النموذج. وفي تلاقيها يجتمع الإصلاح السياسي والإجتماعي، وبالتّالي يصطلح الشعب، وتصطلِح معه الحكومة، ويجتمع الجميع على خدمة المصالح الوطنيّة العموميّة. فأمل الجماعة، التي رفعت هذه الطروحات، كبير بأن يعمل مظفر باشا بما يرضي السلطان العثماني، وبما يوحيه إليه شرفه العسكري، ليبقي "في لبنان ذكرًا مجيداً هو أثمن ما يذخره الإنسان لاسمه"[٣٣٤].

في تعليق على هذا النّوع من الطروحات، نقول أنه طرح متقدّم، متطور جداً بالنسبة لتاريخه(١٩٠٣). إنّه عرض سياسي إجتماعي متأثّر بوحي الغرب وديمقراطيته، ويتّجه الإتجاه العلماني العلمي الراهن. يحمل على التّقليد والسلطات القائمة، دينيّة كانت أو إقطاعيّة أرستقراطيّة. ويختلف عن النموذجين السابقين إختلافاً شاسعاً من حيث الجوهر والأساس، متخطّياً النّظام الأساسي، طارحاً آفاقاً جديدة.

لقد ملأت صيحات الإصلاح الفضاء، وتردّد رجعها في أقطار المسكونة. ويظهر جليًّا عفوية هذه الحركة وعدم تنظيمها سياسياً أو شعبياً، لإنعدام مثل هذا

التوجه آنذاك. كما سعى كلّ فريق منفردًا في إيصال تصوراته وطروحاته إلى المتصرِّف بأنجح وسيلة. وكان أبناء الجبل في هذا الوقت يعتقدون بأن المتصرِّف الجديد مظفّر باشا سيتّخذ من هذه الطروحات ما يفيدهم، ويرفع شأن جبلهم. فانتظروا وطال إنتظارهم ولم تتحقق طروحاتهم.

ب- طروحات التغيير والتطوير إبّان عهد يوسف باشا

إنتهى عهد مظفّر باشا بشكل مفاجىء. مات الباشا في وقت كانت فيه معركة التّجديد قد بدت ملامحها الأولى، وسط إندفاع بعض اللبنانيين في عرض طروحاتهم المستقبليّة، علّها تتكلّل بالنجاح هذه المرّة. ولعرض ما خالج اللبنانيين في هذا الوقت، نعوّل على مجلّة النور التي تأسّست في عهد مظفّر باشا. كان مديرها فارس مشرق، ورئيس تحريرها داود مجاعص[٣٣٥]. وفي عام ١٩٠٨، بات صاحبا المجلة جرجي سلهب، وداود مجاعص[٣٣٦]. شكّل هذا الفريق نواة التيار الماسوني المتحرّر اللاإكليريكي، الذي شكّل بدوره دعامة مهمّة لمظفّر باشا، وليوسف باشا فيما بعد، في صراعهما مع الإكليروس. وقد تمثّل الآراء المعقودة في مجلة النور آراء هذا الفريق، فريق "الأحرار المخلصين"[٣٣٧]. لذا يعتبر هذا الطرح طرحًا نوعيًا مغايرًا للطروحات السّابقة. فما هي تصورات هذه المجلة؟

عايشت هذه المجلة القسط الأوفر من عهد مظفّر باشا. وكانت من المقرّبين المطّلعين والملمّين بأحوال الجبل اللبناني. فرأت أنّ النظام الذي كان في القرن التّاسع عشر أرقى من المتمتّعين به وأكبر من إستعدادهم وأهليّتهم، أصبح في مطلع القرن العشرين غير وافٍ بجميع أحوالهم الأدبيّة والماديّة، وبات من المستحسن أن يُعاد النّظر فيه لجعله يتوافق والعصر وأبناء هذا العصر[٣٣٨]. فأصحاب النور يدلون بالطروحات الآتية:

- أولاً: على مستوى مجلس الإدارة:

إنَّ الخطأ الأساسي في ماهيّة مجلس الإدارة اللبناني هو في جعل هذا المجلس "مباشراً لكثير من الأمور"، بحيث لا يعود بوسعه أن يفكّر بالمسائل الحيويّة الضروريّة، كالزراعة، والصناعة، والتجارة، وأبواب الإرتزاق الأخرى، التي تنظر فيها عادة المجالس النيابيّة. فمجلس إدارة لبنان يُباشر المقاولات، وهي كثيرة، فتستغرق معظم أوقاته ولا يعود قادراً على القيام بعمل آخر غيرها. ثم إنَّ عدم السماح للأهالي بالتدخّل في إنتخاب النّائب عنهم يفتح لشيوخ الصلح، أصحاب الأصوات الإنتخابيّة، أبواباً كثيرة لمنفعة نفوسهم وجيوبهم، فضلاً عن تقييدهم بخواطر الزعماء والرؤساء الروحيّين والقناصل ومراعاة جانبهم[٣٣٩].

أمّا الخطأ الآخر، فهو في كيفيّة تشكيل مجلس الإدارة، هذه الكيفيّة التي لا تراعي النسبة العددية في الأقضية. فقضاء البترون مثلاً له عضو واحد في مجلس الإدارة، في حين أنَّ قضاء جزين، الذي لا يتجاوز ثلث قضاء البترون مساحةً وسكاناً، له عضوان، ولكلٍّ منهما صوت يعادل صوت نائب البترون في كلّ أعمال المجلس. هذا التّشكيل الذي لا يُراعي إلاّ المذاهب الدينيّة، يشدّ إزر التعصّب، ويضطر أصحاب السلطات الدينيّة إلى التدخّل في الشؤون السياسيّة والإشتغال بمهام الحكومة ودوائرها ومجالسها، ممّا يجعل الصبغة المذهبيّة طاغية في لبنان وفي هيئة حكومته. هذا في حين أنَّ المجالس النيابيّة في العالم، تؤلّف بدون النّظر إلى مذهبيّة النائب، بل إلى أهليّته ومقدرته الوطنيّة[٣٤٠].

ومن نتائج التّوزيع الطائفي، ضرر مذهبي بمصالح الجبل وبأخلاق أهله. فمن النّاحية المذهبيّة إنقسام المجالس إلى طوائف، وإطلاق عضو كلّ طائفة يد التّصرف بأبناء طائفته. فأصبح هذا المأمور الطّائفي أسير رئيسه الدّيني عليه، واجبه الطاعة نحوه، وأصبح إندفاع الطّائفة إلى نصرة ابنها، وإن كان ظالماً أمراً محتوماً نتج عنه فساد الأخلاق والتقهقر[٣٤١].

ووجه الخطأ الثّالث في تشكيل مجلس الإدارة، هو في مساواة أعضائه بحق

التّصويت وبقوّة هذا الصوت، على الرغم من تفاوت مكانة أعضائه تفاوتًا بيّنًا من حيث عدد المنتخبين والمكلّفين وسعة القضاء وأهميّته. فليس طبيعيًا أن يكون لصوت كلّ عضو إداري القوّة نفسها التي لسواه. وهذا الخلل الطارىء في مجلس الإدارة مبني على خلل أوسع يشمل البلاد كافّة، وهو عدم تكافؤ أصوات شيوخ الصلح الذين ينتخبون المجلس. ولكي يكون صوت الشيخ مساويًا لصوت آخر، وجب أن تكون لهما القوّة والحقوق نفسها. فكيف تتساوى أصوات شيوخ صلح الجبل، وفيهم من ينوب عن الألف مكلّف ومن ينوب عن الخمسين. أليس في مساواتهما إجحاف بحق الفئة الكبيرة؟ ومن هذا الخلل ينتج عدم توازن في أصوات أعضاء الإدارة، إذ ليس من العدل أن يتساوى صوت نائب كسروان الذي ينتخبه ١٢٢ شيخًا، ونائب جزين الذي ينتخبه نحو ٣٠ شيخًا[٣٤٢].

ونتيجة لسَبر غور هذه الأخطاء تخلص مجلة النور إلى ضرورة إعتماد أحد الوجوه التّالية، لتلافي هذه الأخطاء:

- نزع الصبغة المذهبيّة عن المجلس، ليصير مجلسًا وطنيًا، ينتخب أعضاؤه بمعرفة الشعب وتصويته. ويكون لكلّ عدد معيّن من المكلّفين نائب في مجلس الإدارة، أو أن يكون لكلّ عدد معلوم شيخ له صوت في الإنتخاب كما هي الحال في قائمقاميّة قضاء زحلة. ومن ثمّ يجعل لكلّ عدد معلوم من الشيوخ حق بنائب إداري ينتخبونه بعد مراجعة الأهالي.
- إذا كان لا بد من الصبغة الطّائفيّة، فليفوّض إلى كلّ طائفة أمر إنتخاب نائبها بشكل مستقل عن غيرها من الطوائف لتحفظ حقوق الطوائف الصغيرة.
- على الإنتخاب أن يكون عمومي بحيث يكون لكلّ بالغ حق التصويت. وهكذا يشترك الجمهور في الإنابة. وهذه القاعدة هي أفضل الوجوه الممكنة، تعمل بموجبها أرقى الممالك والأمم، فضلاً عمّا فيها من حفظ حقوق الجميع وإستناد النوّاب إلى ثقة الشعب.

- ثانياً: إصدار ميزانية الجبل:

يجب إصدار ميزانيّة ماليّة حكومة الجبل ليطّلع كلّ فرد على كيفيّة صرف الأموال التي تؤخذ منه. ومن جهة أخرى، لا يمكن إنتظام سير حكومة الجبل بدون زيادة مرتّبات مستخدميها. فلو نشرت الحكومة ميزانيتها، لقام المفكّرون والعقلاء يبيّنون طرق زيادة دخل الخزينة إلى حد الكفاية، وجمع مخزون مالي تستعين به الحكومة من أجل جعل لبنان في آسيا، بجماله ورقيّه، مثل سويسرا في أوروبا[٣٤٣].

ب١- جلاء الأتراك عن سوريّا ولبنان

في أواخر شهر أيلول سنة ١٩١٨ وعلى أثر الهزيمة التي مُني بها الجيش التركي في حملته الثانية على الحدود المصريّة، أخذت الجيوش الحليفة تنتقل من نصر إلى نصر، وتتقدَّم في فلسطين وشرقي الأردن، والجيش التركي يتقهقر أمامها منهزماً بإتّجاه الشمال.

في هذه الأثناء قرَّرت قيادة الجيش التّركي في دمشق مغادرتها شمالاً قبل أن تفاجئها الجيوش الحليفة. وفي ٢٦ أيلول ١٩١٨، غادر الوالي التركي دمشق، وتبعه أركان حكومته الأتراك متتبّعين أثر الجيش المنهزم.

وعندما رأى ممتاز بك، متصرّف جبل لبنان، ما حلّ بالجيش التركي من هزيمة، أسرع وغادر مقرّه في بعبدا إلى محطة رياق، حيث انضمّ إلى فلول الجيش التركي المتراجع شمالاً، ثم تبعه إسماعيل حقّي بك الذي غادر بيروت في آخر أيلول بعد أن استدعى إليه رئيس البلدية عمر بك الدّاعوق وأبلغه تنحّيه عن الحكم وسلّمه ما لديه من أوراق[٣٤٤].

تمَّ إنسحاب الجيش التركي عن سورية نهائياً في ١٢ تشرين الثّاني ١٩١٨، تتعقّبه الجيوش الحليفة حتى داخل كليكية، واحتلّت بعض مدنها[٣٤٥].

ب٢- الحكم العربي على لبنان

بعد مغادرة الوالي التّركي وأركان حكومته دمشق، إجتمع على الفور، وبمبادرة من الأمير سعيد الجزائري، فريق من الوجهاء الدمشقيين في بهو المجلس البلدي، وقرّروا إقامة حكومة مؤقّتة برئاسة الأمير سعيد، الذي استلم الإدارة في ٢٧ أيلول ١٩١٨، وكانت أوّل خطوة قام بها رفع العلم العربي على سارية فوق مبنى بلديّة دمشق بألوانه الأسود والأخضر والأبيض، ويشمل الألوان مثلث أحمر[٣٤٦]. وفي ٢٨ أيلول، أبرق إلى جميع المدن السوريّة واللبنانيّة يطلب تأليف حكومات عربيّة محليّة باسم الشريف حسين، ويحثّ فيها الشّعب على الهدوء وصيانة الأمن[٣٤٧].

لم تَدُم حكومة الأمير سعيد سوى أيام معدودة. ففي أوّل تشرين الأوّل، دخلت القوّات العربيّة التي كان يقودها الضابط العراقي نوري السعيد مدينة دمشق، ثم تبعتها بعد ساعات القوّات البريطانيّة يرافقها الضابط البريطاني المعروف لورنس[٣٤٨].

وكان أوّل عمل قام به لورنس، عزل الأمير سعيد الجزائري، ثم أوكل، باسم الأمير فيصل، مهمّة الحكم المباشر إلى رضا باشا الركابي، فتولّى الحكم بالنيابة عن الركابي لمدّة يوم واحد الفريق شكري باشا الأيوبي الذي أعلن حل حكومة سعيد الجزائري وتشكيل حكومة عسكرية[٣٤٩].

وفي اليوم الثّالث من شهر تشرين الأوّل، دخل الأمير فيصل دمشق على رأس قوّة عسكريّة قوامها ١٥٠٠ فارس عربي وسط أهازيج الحماسة والإبتهاج[٣٥٠].

وفي نفس اليوم الذي وصل فيه فيصل، حضر إلى دمشق القائد العام للقوّات الحليفة، الجنرال أللنبي، ويُقال أنَّ السبب الرئيسي لحضور الجنرال الأخبار التي كان قد تلقّاها من مركز القيادة العامّة في بئر سالم، ومن المفوّض السّامي البريطاني في مصر، ومن القنصل الفرنسي في القاهرة ومن جورج بيكو، ولا سيّما تلك الرّسائل التي تلقّاها من وزارتي الحربيّة والخارجيّة، وكان مفاد كلّ هذه الرّسائل "أخنقوا

حركة فيصل ولورنس في مهدها، أوقفوا السّيل العربي، تذكّروا إتفاقيّة سايكس ـ بيكو"[٣٥١].

وفي هذه المقابلة التي حضرها لورنس، أوضح أللنبي للأمير فيصل أنّ الحرب لم تنته بعد، وأنّ البلاد التي احتلّتها الجيوش الحليفة تحت أمرته ستُعتبر من "أراضي العدو المحتلّة"، وفي الوقت الحاضر تعتبر بريطانيا نفسها مسؤولة عن إدارة هذه المناطق، وأنّه بناءً على التّعليمات التي صدرت إليه، وبحسب إتفاقيّة عُقدت بين بريطانيا وفرنسا، يُسمح للفرنسيين بإقامة إدارة مدنية في المنطقة الزّرقاء التي تشمل الأراضي الواقعة غربي دمشق وحلب والتي ضمنها بيروت وجبل لبنان[٣٥٢]، وأنّ بريطانيا على إستعداد أن تعترف بحكومة عربيّة برئاسة فيصل كممثّل لأبيه في المناطق الواقعة شرق الأردن، من العقبة إلى معان، بما في ذلك مدينة دمشق، على أن تعيّن ضابطي إرتباط أحدهما فرنسي والآخر إنكليزي ليكونا بعون الأمير عندما يريد الإتصال بالحكومتين الفرنسيّة والبريطانيّة[٣٥٣].

كان على الأمير فيصل، الذي أبدى إحتجاجه خلال المقابلة على تولّي الفرنسيين أمر المنطقة الغربيّة وعلى تعيين ضابط إرتباط فرنسي، كان عليه أن ينفّذ الأوامر التي صدرت عن القائد الأعلى.

إنّ هذه الإجراءات التي اتّخذها أللنبي، لم تكن سوى الصيغة الأوليّة لتطبيق ما تضمنته إتفاقيّة سايكس ـ بيكو من إلتزامات. إلاّ أنّ الأمير فيصل، الذي اعتبر وفق هذه الإجراءات حاكمًا على المنطقة الشرقيّة ومسؤولاً بصفته قائد القوّة العربيّة أمام الجنرال أللنبي القائد العام للقوّات الحليفة، أصدر في الخامس من تشرين الأوّل ١٩١٨، أول بلاغ رسمي، طلب فيه البيعة باسم والده الشّريف حسين، وأعلن عن تشكيل حكومة سوريّة مستقلّة تشمل جميع البلاد السوريّة برئاسة الفريق رضا باشا الركابي، طالبًا إلى الأهالي المحافظة على الهدوء والطاعة، ومشددًا على عدم التفرقة بين المسلم والمسيحي والماسوني[٣٥٤].

هذه التطورات العسكريّة والسياسيّة التي شهدتها دمشق، كان لا بدّ أن

تنعكس على الوضع في جبل لبنان والمناطق المجاورة له، التي كانت على شيء من الإضطراب والفوضى بعدما حلّ فيها من ويلات وهلاك نتيجة المجاعة التي كان ما يزال شبحها الرّهيب مخيّماً على شوارع بيروت وبعض مناطق جبل لبنان.

ب٢-١- الحكومة العربيّة في جبل لبنان

كان متصرّف جبل لبنان التركي ممتاز بك قد سلّم حكومة الجبل قبل مغادرته البلاد إلى رئيس بلديّة بعبدا يومذاك حبيب فياض، وذلك لأنّ بعبدا كانت مقرّ حكومة جبل لبنان، في حين أنّ الموظّفين الرسميين إنتخبوا الأمير مالك شهاب والأمير عادل إرسلان لتسلّم رئاسة الحكومة المؤقتة.

فأطلع الأميران غبطة البطريرك الياس الحويك على تشكيل الحكومة، فردّ البطريرك في ٥ تشرين الأوّل ١٩١٨ ببرقيّة طلب فيها إليهما أن يستمرّا في تصريف شؤون الحكومة، وأن ينصحا الأهلين بواسطة الموظفين الإداريين أن يمتنعوا عن الإتصال بأحد فيما يتعلق بمستقبل البلاد، إلى أن يُتاح لنا أن نتبادل الرّأي معهم في هذه القضايا[٣٥٥].

هذا، وكان الأمير سعيد الجزائري قد أبرق إلى البطريرك في الثلاثين من شهر أيلول يطلب منه تشكيل حكومة عربيّة في جبل لبنان، كما بعث ببرقيّات مماثلة إلى بلديّات المدن والقرى السوريّة واللبنانيّة، يُعلن فيها إنهزام الجيش العثماني وقيام حكومة عربيّة في دمشق باسم الشريف حسين، ويطلب من رؤساء البلديّات تمثيل هذه الحكومة في مناطقهم[٣٥٦].

لم يجب البطريرك على البرقيّة المرسلة إليه مفضّلاً ترقّب تطوّر الأحداث[٣٥٧].

أمّا بالنسبة لموقف سكان الجبل إزاء الحكومة العربيّة، فقد انقسموا إلى فريقين، فريق أيّد هذا التّدبير معلناً ولاءه[٣٥٨]، وفريق كبير إنتقده لأنّه كان يرغب إستقلال لبنان إستقلالاً تاماً، مع الإحتفاظ بصداقته مع فرنسا وإعتبارها في مقدّمة

حلفائه[٣٥٩].

وعندما تسلَّم الركابي حكومة دمشق، أرسل الفريق شكري باشا الأيوبي إلى بيروت كممثّل عنه في المنطقة الغربيّة، وبعد إقامة قصيرة في بيروت توجّه الأيوبي إلى بعبدا، وفي حفلة رسميّة جرت في السّابع من تشرين الأوّل، عيّن حبيب باشا السعد رئيساً للحكومة الجديدة في جبل لبنان باسم الملك حسين. وكانت الحكومة قد تألَّفت من أعضاء مجلس الإدارة السّابق، وبعد أن أقسم السعد يمين الولاء والإخلاص للملك حسين، رفع العلم العربي فوق سرايا بعبدا.

لقد دلَّت هذه البادرة من حكومة دمشق على إتجاه سياسة الحكم الجديد الهادفة إلى إقامة الوحدة السوريّة الكاملة داخلاً وساحلاً، مع بقاء جبل لبنان على إمتيازه القديم[٣٦٠].

بعث حبيب باشا السعد برسالة إلى البطريرك يخبره فيها بما جرى، ووقّع الرّسالة باسم "حاكم لبنان العام"[٣٦١].

ب٢-٢- الحكومة العربية في بيروت والمناطق

إستلم رئيس المجلس البلدي عمر بك الدّاعوق الحكم في بيروت في ٣٠ أيلول ١٩١٨ من واليها العثماني إسماعيل حقي بك. وفي أوّل تشرين الأوّل، أعلن قيام حكومة عربيّة، وأدار شؤون بيروت بمعاونة أعضاء المجلس البلدي ومديري المصالح الحكوميّة فيها، وكان أبرزهم سليم بك سلام، أحمد مختار بيهم، جان فريج، وألفريد سرسق، وهم من وجهاء بيروت[٣٦٢].

وفي اليوم ذاته الذي أعلن فيه قيام الحكومة العربيّة في بيروت، بعث الأمير سعيد الجزائري ببرقيّة إلى عمر الدّاعوق، طلب منه فيها أن يشكّل إدارة عربيّة في بيروت باسم الحكومة الهاشميّة التي تأسّست في دمشق[٣٦٣].

وبعد عزل الأمير سعيد الجزائري وقيام حكومة الرّكابي في دمشق، حضر

إلى بيروت شكري باشا الأيوبي لتشكيل حكومة عربيّة فيها باسم الشريف حسين. ويذكر نوري السّعيد أنّ بعض أعيان بيروت هم الذين بعثوا إلى دمشق يطلبون إرسال ممثّل للشّريف لدعم الحكومة العربيّة التي قامت في بيروت، فبعث نوري السّعيد ببرقيّة جوابيّة طلب فيها إليهم أن يرفعوا العلم العربي، بعد أن وصف شكله وألوانه، على جميع مباني الحكومة، وأن يترقّبوا وصول قوّة عسكريّة رمزيّة لمساعدتهم في مهمّتهم هذه. وعندما أخبر الأمير فيصل عن الوضع في بيروت، وافق على إرسال شكري باشا الأيوبي فوراً على رأس قوّة عسكريّة رمزيّة قوامها مئة جندي، ومعهم ثماني بنادق رشاشة وعدد من الأعلام الحجازيّة[٣٦٤]. غادرت هذه القوّة دمشق في ٢ تشرين الأوّل، ووصلت إلى بيروت في الرّابع منه، بعد سفرة عسيرة على ظهور الجياد[٣٦٥].

وفي ٥ تشرين الأوّل، رفعت الآنسة فاطمة محمصاني، شقيقة الأخوين الشهيدين محمّد ومحمود، العلم العربي على دار الحكومة بحضور شكري باشا الأيّوبي ورئيس أركان حربه جميل بك الألشي[٣٦٦].

واتّخذت الخطوات ذاتها في كلّ من صيدا وصور والنبطيّة؛ ففي ٥ تشرين الأوّل قدم إلى النبطيّة كامل بك الأسعد بصحبة إيليا الخوري مندوب الأمير فيصل، تخفق أمامه الرّاية العربيّة المربّعة الألوان التي رفعت لأوّل مرّة في ربوع جبل عامل، وركّزت في أعلى دار آل الفضل في النبطيّة. وكانت الحكومة العربيّة قد تشكّلت في النبطيّة برئاسة محمود بك الفضل، وحكومة صور برئاسة الحاج عبدالله خليل.

وبعد جلاء الأتراك، تنحّى رئيس بلديّة صيدا الذي كان يرأس حكومتها، فأوكلت إلى رياض بك الصلح بعد أن انتُخب من قبل أعيانها[٣٦٧]. لكن هذه المبادرات لتشكيل مثل هذه الحكومات لم تدم طويلاً، ففي ٨ تشرين الأوّل وبموافقة القائد العام الجنرال أللنبي، ستسرع القوّات الفرنسيّة إلى إبعاد ممثلي الحكومات العربيّة، وإلغاء كلّ المظاهر والتّدابير العربيّة التي اتُّخذت، وتُعيّن ضباطًا فرنسيين، وحكامًا عسكريين على كلّ من بيروت، والجبل، وصيدا، وانطاكية واللاذقية وطرابلس،

وغيرها من المناطق.

ج- الحكم العسكري الفرنسي

بينما كان شكري باشا الأيوبي في طريقه إلى بيروت في ٥ تشرين الأوّل، علم الكابتن الفرنسي كولندر، نائب المندوب الفرنسي في دمشق، بالأمر، وبما تمّ من إجراءات في بيروت ولبنان، فاحتجّ لفيصل على إنشاء حكومة عربيّة في بيروت وإرسال الجنود العرب إليها، قائلاً: "أنّ هذا يخالف الإتّفاقيّات المعقودة"[٣٦٨]. كما أنّ الفرنسيين قدّموا إحتجاجًا شديد اللهجة إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة وإلى الجنرال أللنبي. فما كان من هذا الأخير إلاّ أن بعث بأحد موظّفي الإستخبارات مع أحد الأركان إلى بيروت، لكي يعزلوا شكري باشا الأيوبي من منصبه، وينزلوا الأعلام العربيّة عن المباني الحكوميّة[٣٦٩].

في هذا الوقت، كانت قوّات بريطانيّة قادمة من الجنوب بإتّجاه بيروت، إضافة إلى الأسطول الفرنسي القادم من البحر. وفي ٩ تشرين الأوّل، طلب قائد القوّات البريطانيّة، التي وصلت يومها إلى بيروت من الأيوبي، أن ينزل الأعلام العربيّة وينسحب ولكنّ الأيوبي رفض الإستجابة للطلب، بحجة أنّه لن يفعل ذلك إلاّ إذا تلقّى أمرًا مباشرًا من الأمير فيصل. فأبرق أللنبي إلى الأمير فيصل يطلب منه أن يصدر أمرًا إلى مبعوثه بالإنسحاب. لكن أللنبي لم يشأ أن ينتظر إجراءات فيصل، فتمّ، بأمر منه، ليلة العاشر من تشرين الأوّل، إنزال الأعلام العربيّة عن المباني التي رفعت عليها في بيروت والجبل والمدن الساحليّة الأخرى[٣٧٠].

ج١- التّنظيم الإداري

كبديل للإدارات العربيّة، عيّن الجنرال أللنبي ضباطًا فرنسيين كحكام عسكريين على كلّ من الجبل، وبيروت، وصيدا، وصور، والمناطق اللبنانيّة الأخرى. وكان الكولونيل "دي بياباب"، قائد الفرقة الفرنسيّة في فلسطين وسوريا، قد عُيّن حاكمًا عسكريًا على بيروت[٣٧١]، وعقد على أثر ذلك مؤتمرًا صحافيًا وزّع خلاله بيانًا عن الوضع، تلخّص مضمونه بأنّ البلاد تُعتبر من أراضي العدو المحتلّة، فلا يجوز أن ترفع أي علم قبل أن يُقرر مؤتمر الصلح مصيرها[٣٧٢].

هذا واعتبر الضابط "كولندر" الذي أقام في بيروت، ممثّلاً ل "جورج بيكو"، الذي عُيّن يوم التّاسع من نيسان سنة ١٩١٧ مفوضًا ساميًا في فلسطين وسوريّا[٣٧٣].

رافق دخول الضبّاط الفرنسيين إلى صور وصيدا وأماكن أخرى لتولّي مناصبهم حدوث بعض الإضطرابات من قبل عناصر مؤيّدة للحكومة العربيّة، ولكنّها قمعت بسرعة من قبل الفرنسيين[٣٧٤].

وفي ٢٤ تشرين الأوّل ١٩١٨، أصدر الجنرال أللنبي تعليمات جديدة، أعادت تقسيم "أراضي العدو المحتلة" إلى ثلاث إدارات على الشّكل الآتي:

- منطقة جنوبيّة تضم فلسطين، "المنطقة الحمراء حسب إتفاقيّة سايكس - بيكو"، يدير شؤونها البريطانيّون.
- منطقة شماليّة، "وعُرفت أيضًا بالمنطقة الغربيّة بالنسبة لسوريا"، وتمتد من شمالي عكا إلى الإسكندرون، ويُدير شؤونها الفرنسيّون.
- ومنطقة شرقيّة ضمّت شرق الأردن، وسهل البقاع، بالإضافة إلى مقاطعات دمشق، وحمص، وحماه، وحلب، يحكمها الأمير فيصل[٣٧٥].

وقد نصّت هذه التّعليمات أيضًا على أنّ كلّ رئيس إداري يُعتبر مسؤولاً أمام القائد العام العسكري، أي "أللنبي"، وعليه أن يُسيّر الأمور بإتّباع الأنظمة العسكريّة البريطانيّة وإحترام طريقة الحكم التركي والتّنظيمات الإداريّة القائمة، وأن يتدبّر

إدارة المصالح العامّة على إختلافها. وبناءً على هذه التّعليمات، كان على الحاكم العسكري الفرنسي العام في القطاع الغربي، ومن ضمنه لبنان، الكولونيل "دي بياباب"، أن ينشئ، وبمعاونة مستشارين إختصاصيين، جهازًا إداريًا لهذا القطاع الذي قسّم إداريًا على الشّكل التّالي:

أولا: ولاية بيروت وتشمل:

- مدينة بيروت الممتازة.
- سنجق صيدا، ويتبع له أقضية صور، وصيدا، ومرجعيون.
- سنجق طرابلس، ويتبع له أقضيّة طرابلس، وصافيتا، وحصن الأكراد، وعكّار.
- سنجق اللاذقيّة، ويتبع له أقضية اللاذقيّة، وجبلة، وصهيون، وبانياس.

ثانيًا: ولاية لبنان، وتضم أقضية الكورة، البترون، كسروان، زحلة، المتن، الشوف، جزين، ومديريّة دير القمر المستقلّة.

ثالثًا: سنجق الإسكندرونة ويضم أقضية الإسكندرونة، وإنطاكية، وهاريم، وبيلان، وجسر الشّاغور[٣٧٦] .

أمّا بالنسبة لولاية لبنان فقد نُظِّمت وقُسِّمت إداريًا على الشّكل التّالي:

مادّة أولى: يقوم بمراقبة الدّوائر الإداريّة في ولاية لبنان ضابط ذو رتبة عالية يُسمّى "حاكم لبنان العسكري"، ويكون مقره بعبدا، وهو المسؤول المباشر عن إدارة شؤون المتن الذي ألحق بالإدارة المركزيّة في جبل لبنان.

مادّة ثانية: يُقسّم ما تبقى من ولاية لبنان إلى ثلاث مناطق، يرأس كلّ منها ضابط فرنسي يخضع مباشرة للحاكم العسكري.

مادّة ثالثة: تُقسّم المناطق الثلاث كما يلي :

١- المنطقة الشماليّة وتشمل : الكورة، كسروان، والبترون، ومركزها البترون.

٢- المنطقة الجنوبيّة وتضم : الشّوف، جزين، ومديريّة دير القمر ومركزها بيت الدين.

٣- المنطقة الشرقيّة وتضم : قضاء زحلة، ومديريّة الهرمل، ومركزها زحلة[٣٧٧].

وحرص الفرنسيّون منذ البداية على إخضاع الإدارة اللبنانيّة لسيطرتهم المباشرة، فاستلم الضبّاط الفرنسيّون المراكز الإداريّة العليا:

- الحاكم العام: الكولونيل "دي بياب" خلفه نائبه "كوبان" ثم الكولونيل "نياجر".
- أمين السرّ العام: "كوبان" ثم "نياجر".
- حاكم ولاية بيروت العسكري: "الكومندان دوازله".
- الحاكم العسكري لسنجق صيدا: "الكابتن فيجارل".
- في قضاء صور عُيّن الملازم "أنغو" كنائب حاكم.
- في قضاء مرجعيون عُيّن الملازم "لوازو" كنائب حاكم.
- الحاكم العسكري لسنجق طرابلس: "الكومندان دي بوي".
- حاكم جبل لبنان: "الكابتن بوشر".

كما أنّ المصالح العامّة كانت برئاسة فرنسيين وتحت مراقبتهم، هذا عدا عن المستشارين لدى الإدارات المحليّة وإلى جانب الموظّفين المحلّيين، وضبّاط مندوبين عن الإدارة المركزيّة العليا تمّ تعيينهم كضبّاط إتصال أو إرتباط مع الموظّفين المحليين.

وقد أُبقي على المجالس المحليّة كمجلس الإدارة اللبناني، والمجالس البلديّة في بيروت وسواها. وتجاهلت السلطات الفرنسيّة القانون التّركي الصّادر سنة ١٩١٧، القاضي بحرمان رؤساء الطوائف المسيحيّة من سلطاتهم، وأعيدت الإمتيازات للملل المحليّة[٣٧٨].

وفي مجال القضاء، إستأنفت محاكم الشرع وهيئات الكهنوت أعمالها التي

توقّفت سابقًا. وفي الأسابيع الأولى لدخول الفرنسيين، كانت كلّ الدّعاوى، بإستثناء تلك المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة، تُعرض أمام المحاكم العسكريّة، واستمر الحال على هذا النّحو حتى أوائل سنة ١٩١٩، حينما أمكن للمحاكم المدنيّة أن تستأنف عملها. وقد أعلن العفو عن الجرائم القديمة، وأُنشئت نقابة للمحامين اللبنانيين، وتمّ إعداد نظام للسجلات القضائيّة، وأُقيمت محكمة تجاريّة في بيروت، وثلاث محاكم إستئناف في بعبدا والإسكندرون، وأُنشئت محكمة عليا تقوم بمهام محكمة التمييز[٣٧٩].

وعلى الصّعيد المالي، أدخل الفرنسيّون نظام الموازنة التّقليدي، فكان لكلّ من جبل لبنان وولاية بيروت ميزانيّة منفصلة، واستُبدلت العملة التركيّة التي كانت قد أصبحت عديمة الفائدة بالعملة المصريّة بسبب إنخفاض قيمة الفرنك الفرنسي، واستمر ذلك إلى حين إصدار عملة سوريّة لبنانيّة في بداية سنة ١٩٢٠. وأعادت المصارف الفرنسيّة فتح أبوابها وتبعها "بنك دي روما" والمصرف "الإنكليزي الفرنسي".

أمّا الحركة الإقتصاديّة فكانت بطيئة، فالنقل البحري كان ما زال شبه متعذّر في تلك الأيّام وميناء بيروت وطرابلس كانتا أصيبتا بالشلل بسبب السفن التركيّة الغارقة فيهما زمن الحرب. وقد أعطيت بعض القروض للمزارعين، وبعثت صناعة الحديد مجددًا، وتمّ وضع خطة لتطويرها في المستقبل، وحضرت في تلك الفترة بعثة إقتصادية فرنسيّة أرسلتها غرفتا التجارة في ليون ومرسيليا[٣٨٠].

ج٢- الإهتمام بالوضع العائلي الإجتماعي

إنّ إنهماك الفرنسيين منذ وصولهم بالعمل السياسي، لم يمنعهم من الإلتفات إلى وضع الأهالي الإجتماعي، والسّعي إلى التّخفيف من الجوع والبؤس بين السكّان. فبالإضافة إلى المساهمة الإنسانيّة لمنظّمات الإسعاف الفرنسيّة،

والبريطانيّة، والأميركيّة، أنشأت السلطات الفرنسيّة، بمساندة الآباء اليسوعيين وسواهم من المرسلين الذين سارعوا لإحتلال أماكنهم السّابقة، مشاريع لتأمين الطعام للمحتاجين، وذلك على أساس السّعر العادي أو نصفه، أو التّوزيع المجاني. وإلى جانب الإعاشات، فقد أسست، تحت إشراف الإرساليّات، مياتم لرعاية آلاف الأطفال اليتامى[٣٨١].

ولجأت السلطات الفرنسيّة إلى تجميع النّساء المشرّدات والمعوزات والعناية بهنّ، وأُقيمت المستوصفات ومؤسسات الإعانة الإجتماعيّة وبعض المستشفيات، وأرسل الأطباء إلى كلّ الأقضية، واتخذت إجراءات للحَجْر الصحي وللتّطهير، بحيث أمكن تجنّب إنتشار الأوبئة.

وأعاد الفرنسيّون فتح المدارس الحكوميّة التي كان يدرّس فيها على الأغلب أولاد الطائفة الإسلاميّة الفقراء، والمدارس الخاصة التّابعة للطوائف المسيحيّة والإرساليّات، وكان يرتادها على الأغلب أبناء الطوائف المسيحية، وهي في معظمها خاضعة للنفوذ الفرنسي. كذلك إستعادت نشاطها كلّ من جامعة القديس يوسف "اليسوعيّة" الفرنسيّة، والكليّة السوريّة البروتستانتيّة "الأميركيّة"[٣٨٢]. وفي شباط سنة ١٩١٩، كانت البلاد قد أمَّنت حاجتها من المواد الغذائيّة، إذ أصبح يصلها ما يزيد على ٢٥٠٠ طن شهريًا، فرفع منع التّصدير وابتعد شبح الجوع[٣٨٣].

ج٣- الوضع السياسي في الدّاخل

سعى الفرنسيّون منذ وصولهم إلى تعزيز مركزهم السياسي في لبنان بمختلف الوسائل، وعملت القيادة الفرنسيّة في بيروت على كسب أكبر عدد ممكن من السكّان لحملهم على تأييد الفكرة الفرنسيّة، فاهتمت بإعادة النّازحين من لبنان الذين تركوه في بداية الحرب، خاصة من عرفوا بصداقتهم للفرنسيين[٣٨٤]، وفي مقدمتهم داود عمّون أحد أعضاء مجلس الإدارة[٣٨٥]، وإميل إده الذي ألبسه الفرنسيّون

بزّة ضابط فرنسي، وقدم إلى لبنان على ظهر بارجة عسكريّة فرنسيّة، وتولى منصب مستشار سياسي وقضائي من دون مرتّب في القسم السياسي الذي رئِسَهُ الكابتن دام[٣٨٦].

وراح "كولندر"، المفوض السّامي بالوكالة، والذي كان قد صرّح في إحدى المناسبات "أنَّ فرنسا جاءت لتحمي أصدقاءها الموارنة"، يجول في المناطق اللبنانيّة، فيستقبله الموارنة بالهتاف وإطلاق الرصاص[٣٨٧]. وفي ٢٣ تشرين الأوّل، قام "كولندر" بزيارة لغبطة البطريرك في بكركي، وتداول معه بشأن تشكيل حكومة لبنانيّة لإدارة الجبل، وتمّ الإتّفاق بينهما على أن يستمر مجلس الإدارة السّابق ولفترة محدّدة، كإدارة تحكم البلاد، وعلى أن يعيّن موظف فرنسي مؤقت[٣٨٨].

وفي ٢٥ تشرين الأوّل ١٩١٨، جرت أوّل حفلة رسميّة في بعبدا على شرف الضيفين "الكولونيل دي بياباب وكولندر" بحضور أعضاء مجلس الإدارة اللبناني، وعلى رأسهم حبيب باشا السّعد، إلى جانب جمهور غفير من أبناء الطّائفة المارونيّة.

وخلال الإحتفال ألقى الحاكم العسكري الفرنسي "دي بياباب" خطبة وديّة، أثنى فيها على حبيب باشا السّعد، وأعلن عن إحياء مجلس الإدارة برئاسة السّعد الذي أقسم يمين الولاء للفرنسيين[٣٨٩].

هذا وكان يهم الفرنسيين في تلك الأثناء أن يدرك اللبنانيّون والسوريّون أنَّ فرنسا هي السيدة وصاحبة الشأن في لبنان، وليس الأمير فيصل، ولا حكومته العربيّة التي لم تعترف فرنسا بها[٣٩٠].

ولكن المهمّة لم تكن سهلة، وكان على الفرنسيين، منذ دخولهم المنطقة الغربيّة، مواجهة عدّة مصاعب كان من شأنها أن تعرقل جهودهم ومخططاتهم الرّامية إلى بسط سيطرتهم على سوريا ولبنان.

ومن أبرز هذه الصعوبات ضآلة القوّات الفرنسيّة إذا ما قيست بالقوّات البريطانيّة، ومعاناة الفرنسيين من خضوع إدارة المنطقة الغربيّة لقائد عام بريطاني[٣٩١]، وإحتلال القوّات العربيّة لسوريّا الدّاخلية الذي كان بالنسبة للفرنسيين

أمرًا مؤقتًا وغير ضروري، حرمهم من مساحات كبيرة في الشّرق وأبعد قوّاتهم عن البقاع.

فالفرنسيّون يريدون تطبيق إتفاقيّة سايكس ـ بيكو بحذافيرها، وهم متمسّكون "بحقوقهم التقليديّة في الشّرق" المبنية على أساس إمتيازات دينيّة ومؤسسات إقتصاديّة وثقافيّة، للمطالبة "بحق سياسي" وإشراف إداري لا يقتصر على الشّريط السّاحلي وإنّما يتعدّاه إلى داخل سوريا كلّها[٣٩٢].

واتّهم الفرنسيّون الإنكليز، وخاصة موظفي الإستخبارات البريطانيّة، بأنّهم يمدّون العون لنشاط الحكومة العربيّة المعادي لفرنسا[٣٩٣]، هذا النّشاط الذي كان يُثير حماس كثير من المسلمين في المنطقة الغربيّة لقضية الوحدة، ويدفّق وفودهم إلى دمشق. وممّا أزعج الفرنسيين أيضًا، إفتتاح البنك البريطاني، وإستخدام العملة المصريّة بدل الفرنكات الفرنسيّة التي انخفضت قيمتها في أواخر الحرب العالميّة الأولى[٣٩٤].

وزاد في مخاوفهم أكثر، سياسة الأمير فيصل وجهوده الهادفة إلى بسط سلطته على سوريا الطبيعيّة، بما فيها فلسطين ولبنان.

لقد كان هدف إدارة الأمير فيصل منذ اليوم الأوّل تكريس وجود دولة عربيّة في سوريًا، وبالتّالي إستحداث أمر واقع، معتبرًا نفسه بمثابة رئيس دولة عربيّة مستقلّة تصدر عنه المراسيم والتّعليمات[٣٩٥]، بالرّغم من إعتباره في نظر الحلفاء قائدًا من قوادهم ومسؤولاً أمام الجنرال أللنبي.

ففي الخطاب الذي ألقاه الأمير في ١١ تشرين الثّاني ١٩١٨ في مدينة حلب، دعا عرب سوريّا ولبنان إلى الإلتفاف حول الحكومة العربيّة في دمشق، ونادى بالوحدة العربيّة، مؤكدًا على النّاحية القوميّة لهذه الوحدة لا على النّاحية الدينيّة بقوله "أنا عربي قبل كلّ شيء"، وذلك بغية تطمين المسيحيين، وخاصة اللبنانيين منهم[٣٩٦].

ومن حلب، تابع الأمير فيصل جولته إلى سائر المدن السوريّة، فزار طرابلس

حيث لقي فيها إستقبالاً حاراً من قبل السكّان، وبعد طرابلس توجّه إلى بيروت فوصلها في ١٦ تشرين الثّاني، فاستقبل بحماس من قبل المسلمين وبعض المسيحيين، وجرّ الشباب المسلم في المدينة عربة الأميرة بعد أن حلّوا رباط جيادها، مخترقين شوارع العاصمة هاتفين: "لا نرضى إلاّ بالسلطان"، والمقصود الأمير فيصل. أمّا الموارنة والفرنسيّون، فقد انزعجوا من هذه الزيارة واعتبروها جزءاً من جهود فيصل الرّامية إلى ضم لبنان إلى سوريا، وجزءاً من المخطط البريطاني السّاعي إلى تشجيع الفئات اللبنانيّة الموالية لبريطانيا وفيصل[٣٩٧].

ولمواجهة هذا الوضع "المزعج" للسلطات الفرنسيّة، فقد رأت أنّه لا بدّ من تعزيز قوّاتها العسكريّة، لذا بعثت لـ "جورج بيكو" - "الذي كان قد وصل إلى بيروت كمفوّض سامٍ للجمهوريّة الفرنسيّة في سوريّا وأرمينيا في ٦ تشرين الثّاني ١٩١٨"، وأرسل برقيّة الى حكومته يطلب دعماً عسكرياً - في ١٤ من الشهر الجاري، عشرين ألف جندي فرنسي إلى سوريّا "لإنقاذ موقف فرنسا المتدهور فيها" وإلاّ فإنّ إستمرار الجيش البريطاني في سوريّا يعتبر على أنّه تشجيع للفئات المعادية لفرنسا[٣٩٨].

هذا عدا عن أنّ المناطق الدّاخلية في جبال العلويين ولبنان الجنوبي ظلّت خارج السيطرة الفرنسيّة، وكانت محاولات الفرنسيين لفرض سلطتهم هناك تواجه بأعمال مقاومة وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ الإصطدام المسلّح.

وأولى هذه الإضطرابات حدثت في أواسط أيّار سنة ١٩١٩، بهجوم قامت به قوّات الشّيخ صالح العلي المتمركزة في جبال العلويين، ضدّ المراكز والفرق الفرنسيّة المتواجدة على السّاحل[٣٩٩]. وشهد قضاء الشّوف في جبل لبنان أيضاً مثل هذه الإضطرابات، التي بدأت في شهر آب سنة ١٩١٩، عندما قامت جماعة من الدّروز بمهاجمة "جورج بيكو" و"الأميرال موني" وأتباعهما أثناء مرورهم من بعقلين إلى بيت الدين، ممّا أدّى إلى إصابة "الأميرال" إصابة خطيرة. فردّت القوّات الفرنسيّة على هذا الحادث بمهاجمة عدد من القرى المجاورة، فدمّرت قرية مزرعة الشّوف بمدافع الفرنسيين وقذائفهم، وقتلت الكثير من النساء والأطفال والشّيوخ، أمّا الشباب

القادر على حمل السلاح فقد هرب إلى الجبال حيث بدأ حرب العصابات ضد القوّات الفرنسيّة المحتلّة[٤٠٠].

هذه الإضطرابات التي بقيت محدودة في هذه الفترة، ستزداد وتتوسّع أكثر في المنطقة الغربيّة بعد عمليّة إستبدال القوّات البريطانيّة بأخرى فرنسيّة في القطاع الغربي، وبقوّات عربيّة من الجانب الشّرقي، بموجب إتّفاق إنكليزي فرنسي في ١٥ أيلول سنة ١٩١٩، وسيحتدم الصّراع الدّائر بين فيصل والفرنسيين، ممّا سيؤدّي بالتّالي إلى إنقسام في صفوف اللبنانيين وتباعد في إتجاهاتهم ومواقفهم السياسيّة التي سيصبح بالإمكان التعرّف عليها إبتداءً من سنة ١٩١٩ من خلال المطالب التي ستتقدم بها الوفود المختلفة إلى مؤتمر الصلح في باريس، وإلى المؤتمر السوري العام في دمشق، وإلى لجنة التحقيق الأميركيّة.

بعد أن تطرّقنا إلى الأوضاع العامّة التي كانت سائدة في تلك الحقبة الزمنيّة، سواء على الصّعيد السياسي أو الإقتصادي، سنعمد إلى إلقاء الضوء على المخطوط الذي كان وليد تلك التحدّيات والصراعات.

القسم الثّاني:

أضواء على المخطوط

الفصل الأوّل : هويّة كاتب المخطوط

الفصل الثّاني:

١- مضمون المخطوط

٢- لغة المخطوط وأسلوبه

الفصل الثّالث:

١- طريقة نشر المخطوط

٢- المخطوط

الفصل الأوّل: هويّة كاتب المخطوط

كان الكاتب في أطنة يُنهي بعض الأشغال عندما طلب من جمال باشا الرّجوع إلى لبنان ولم يأذن له، ممّا يعني أن له علاقات في منطقة الأناضول[٤٠١]. ويعود بعد ذلك ليذكر إسم عمه، وهو الدكتور بطرس اللبكي البعبداتي[٤٠٢]. إنّ لقب دكتور واسم بطرس في كتاب تاريخ بعبدات وأسرها[٤٠٣] يشير فقط إلى الدكتور بطرس الياس ناصيف اللبكي الذي نال الديبلوم السلطاني، وعاد إلى أطنة فتعيّن طبيبًا لبلديتها ولمستشفى الغرباء فيها، معززًا، مكرّمًا، إلى أن توفّاه الله سنة ١٩١٣.

كما ويذكر الأب مارون الحايك في مجلة "وتبقى الكلمة"[٤٠٤]، قصة نفي الأب أنطوان الحاج بطرس، الذي سُمح له مع باقي المنفيين في أيّار ١٩١٨ بالتجوّل في ولايات الأناضول على نفقتهم الخاصّة، فذهب إلى أطنة وقضى أربعة أشهر كنزيل في كنيسة الكلدان الكاثوليك، وفي بيت الدكتور بطرس اللبكي من بعبدات. وممّا يعني أنَّ الدكتور المذكور من أصاحب الأملاك في أطنة، والكاتب أقام عند عمّه.

ونجد في كتاب تاريخ بعبدات[٤٠٥] إسم نصري بك لحود اللبكي، حيث يقول المؤلِّف بأنّ هذا الأخير كان متزوجًا من ليلى بطرس ناصيف لبكي، أي ابنة الدكتور الذي دعاه الكاتب بعمه في المخطوط. ويقول المؤلّف أيضاً بالحرف الواحد: "لقد تدخَل نصري بك لحود اللبكي لإقناع السلطات العثمانيّة بالسّماح للمطران بطرس شبلي، المنفي بالسكن في "أضنه" بدلاً من إسطنبول سنة ١٩١٥، حيث كان يعيش والد زوجته، فاستقبل المطران مع رفيقه الأب أغناطيوس مبارك ـ مطران بيروت لاحقًا ـ بكلّ حفاوة وتكريم"[٤٠٦].

ممّا لا شكّ فيه إذًا، أنَّ نصري بك لحود اللبكي كان في أطنة ينهي بعض الأشغال الخاصة، وأثناء ذلك كان يسكن عند عمه والد زوجته وليس شقيق الوالد.

من هو نصري بك لحود اللبكي إذاً؟

- ولد عام ١٨٨١ وتوفي عام ١٩٥٠.
- بكر عائلة مؤلّفة من اثني عشر ولداً، خمس بنات وسبع شباب.
- أنهى دروسه العالية بنجاح وتفوّق.
- يُجيد عدّة لغات، ويكتب ويتكلّم بها بطلاقة، منها اللغات الحيّة التّالية: العربيّة، الفرنسيّة، الإنكليزيّة، والتركيّة. ولغات كلاسيكيّة، كاللاتينيّة، والسريانيّة.
- تزوّج من ليلى بطرس ناصيف لبكي عام ١٩٠٦، ورزق منها ولدان.
- توفيت زوجته ليلى عام ١٩٢١، فتزوّج من شقيقتها جولي سنة ١٩٢٤ ورزق منها ولدان.
- ترك عدّة مؤلّفات من الشّعر والنثر بالعربيّة وخصوصاً بالفرنسيّة.
- كان عضواً في الأكاديميّة العالميّة للعلوم الإنسانيّة في باريس - فرع التّاريخ - حيث ظلّ يمثّل لبنان وسوريا حتى تعليق أعمالها في العام ١٩٤٠.
- أسّس جماعة بني ضو، وقد ترأس هذه الجماعة عام ١٩٥٠.
- حصل على لقب بك وعلى الوشاح الأكبر من الباب العالي.
- قدّم شكوى أمام السلطات العثمانيّة، يشكو فيها من تعسّف فارضي الضرائب والمحافظة على حقوق اللبنانيين عام ١٩١٦.
- لما توفي المطران بطرس شبلي أوكل إليه نقل جثمانه على ظهر سفينة فرنسيّة[٤٠٧].
- شغل عدّة مناصب:

رئيس مكتب مراقبة الشركات ذات الإمتياز. رئيس مكتب التموين والأعاشة. مدير التموين في وزارة الإقتصاد. علاقاته كانت جيّدة مع رجال الدّين والسياسة[٤٠٨].

الفصل الثّاني:

١- مضمون المخطوط

يروي المخطوط قصة شخص كان على ما يبدو يُنهي بعض الأشغال في منطقة أطنة في بلاد الأناضول، فحدث أنْ نشبت الحرب العالميّة الأولى، ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فلم يعد بمستطاعه العودة إلى لبنان، لذا بقي في أطنة حيث عانى الأمرّين، فروى ما عاشه في المدّة التي تتراوح بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨، أي حتى سقوط الدولة العثمانيّة وإستسلامها للحلفاء.

وإليك موجزًا لهذه الذكريات التي تتسلسل بشكل منتظم في صفحات المخطوط:

لم يستطع الكاتب العودة إلى لبنان، لأنّ جمال باشا رفض طلبه، بسبب إشتراكه في الصراع ضدّ إنتخاب مندوبين عن لبنان في مجلس المبعوثان، وإشتراكه في الصراع ضدّ تذاكر النّفوس العثمانيّة. فبقي الكاتب في أطنة، والتقى برجال لبنانيين كانوا أصحاب مراكز وجاه، إن في المعترك العلماني أو في المعترك الدّيني.

وأبرز هؤلاء الشخصيّات كان حبيب باشا السّعد رئيس مجلس الإدارة، مع بعض الأعضاء، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين، والمترجمين ورجال الدّين أمثال المطران بطرس شبلي رئيس أساقفة بيروت الماروني. وحاول الكاتب مساعدتهم في منفاه، فأفلح في تخليص البعض منهم.

وعند دخول الدّولة العثمانيّة في صراعها ضدّ الأرمن، بدأت توجّه الإتهامات ضدّ الكاتب محاولة إستدراجه، فقالوا بأنّه أرمني كون عمّه الدّكتور بطرس لبكي اللبناني البعبداتي مسجّل تحت إسم بدروس وهو بطرس بالأرمني، فاستطاع الإفلات بوساطة إسلاميّة من أهالي كيليكيا. وبعدها إتّهم بكونه فار من الجنديّة،

فحوكم ودفع البدل النّقدي فتخلّص من المأزق. ولمّا زادت مضايقة المنفيين في أطنة بالحراسة، خرج من فم الكاتب كلام يُشير إلى ميوله السياسيّة ضدّ تركيا، فصار أسيراً واقتيد مع أسرى الدول المتحالفة على خط بغداد في المعسكر الألماني حيث قاسى الأمرّين. وحدث في سنة ١٩١٧ أن اعتبر جمال باشا جميع اللبنانيين عثمانيين، فصار كاتب المخطوط ضابط مساعد في فرقة عسكريّة تركيّة، وشاهد المذابح الأرمنيّة التي إقترفها الأتراك، إلى أن سُمح له بدفع البدل لأنّه لم يتلقّى العلوم الحربيّة في المدارس. فعاد الكاتب إلى أطنة وشاهد الدّمار الذي لحق بالمباني التي تخصّ النّصارى بجميع طوائفهم. وفي أوائل سنة ١٩١٨، عفت الدّولة عن الذين تجاوزوا الستين ممّن كانوا في المنفى، فعادوا بغالبيتهم إلى لبنان ما عدا بعض الذين حاولوا الفرار، لأنّهم لم يتخطوا هذا السن. وظلّ الكاتب يحاول تخليص الأسرى والمنفيين من العذاب والشنق، إلى أن دخلت القوّات الحليفة بلاد الأناضول، فصار ممن يخدم القوّات الفرنسيّة مجانًا، إلى أن عاد بعد ستة أشهر إلى لبنان سليمًا معافى.

٢- لغة المخطوط وأسلوبه

سنحاول من خلال خمس نقاط وصف لغة المخطوط وأسلوبه:

أولاً: إنّ الطريقة التي كتب فيها الكاتب ووزّع مقاطعه تُشير إلى كونه شخص متعلّم ضليع في إستنساب الشّكل. فعند بداية المقطع مثلاً، يترك مسافة ولو بسيطة دلالة على أنّ المقطع يبدأ من جديد.

ثانيًا: يستعمل الكاتب النّقاط.

ثالثًا: يستعين بالجمل القصيرة المفهومة، أما إذا كانت طويلة فهي ليست صعبة على القراءة. إذًا فالأسلوب جيد وسهل وغير معقّد.

رابعًا: الأفكار متسلسلة، فهو يحترم تسلسل الأوقات والتّواريخ، فلكلّ حدث تاريخه،

لذلك نرى تطوّر الأفكار ومضامينها وتطوّر العهود وحلول أجلها بشكل متسلسل.

خامساً: يبدأ الكاتب بالمقدّمة فيصف الأحوال السياسيّة، ومن ثم ينتقل إلى صلب الموضوع، ألا وهو النّفي وأسبابه، ودخوله في عداد المنفيين والأسرى، وسقوط الدّولة العثمانيّة، ولا يشدد كثيراً على الخاتمة التي تصف تعاونه مع الدّولة الفرنسيّة الحليفة، لأنّه ليس موضوعه الأساسي.

إذاً هناك موضوع أساسي هو وجود الكاتب في المنفى، ووقوعه في الأسر وكيفيّة خلاصه، يحاول كاتب المخطوط معالجته كي يتسنى للقرّاء قراءته بوضوح تام.

الفصل الثّالث:

١- طريقة نشر المخطوط

لقد عمدنا إلى طباعة النّص كما وضعه المؤلّف. فلم نصحّح أي خطأ ورد فيه في النّحو أو الإملاء للمحافظة على الروحيّة التي كتب فيها. وقد حاولنا أن نعرّف بكلّ الأسماء الواردة في المخطوط فوفّقنا بالبعض، والبعض الآخر لم نتمكّن من التعريف بهم نظراً لعدم وجود المراجع الكافية لذلك. وركّزنا على الشخصيّات والأحداث أكثر منه على المناطق، لأن الموضوع الأساسي هو المنفى، ومن نُفي إليه، وأسباب نفيهم. كما وأننا حاولنا الدخول في بعض القضايا التي ذكرت بإسهاب في المخطوط، كالقضيّة الأرمنيّة مثلاً، وقضيّة مصطفى كمال. وقد وضعنا ترقيم الصفحات الأساسيّة للمخطوط بين ركنين.

٢- المخطوط

[١] ٦ أيلول سنة ١٩١٤ سافرت إلى أطنة[٤٠٩] لأشغال خصوصيّة. وفي ١٠ تشرين الثّاني دخلت الدّولة العثمانيّة بالحرب العموميّة[٤١٠]، وحلّ جمال باشا في سوريّا حاكمًا باشا سفّاحًا[٤١١]. وكان قبل إستلامه مهام وزارة البحريّة العثمانيّة واليًا في أطنة حيثما تعارفنا وتصادقنا.

ولما أنهيت أعمالي طلبت الرجوع إلى لبنان، فأجابني الوالي إذ ذاك وكان إسماعيل حقّي الأرناؤط[٤١٢] أنه يحتاج لذلك إلى إذن جمال باشا، وقد كنت أجهل ما كان جاريًا في لبنان وقتئذ[٤١٣].

فحرّرت لجمال باشا بصورة مخصوصة وطلبت إذنًا للرجوع فأجابني: أنّه

يجدر بمن كان مثلي أن يختبئ لا أن يُخابر رجال الدّولة. وأنّه لولا عهد الصداقة بيننا لكان حظّي منه مثل حظ رفاقي[٤١٤]، وأنّه عليّ ان لا أنسى ما عملت وقت المبعوثين[٤١٥] وتذاكر النّفوس العثمانيّة[٤١٦] خصوصاً مخابرتي مع أهالي شمالي لبنان (وكان أهالي بشري وإهدن أجابوني وقت طلبي منهم رفض الإشتراك بإنتخاب المبعوثين وقبول تذاكر النفوس العثمانيّة، أنّهم مستعدّون للرّفض، وأنّ عندهم خمسة آلاف مقاتل يزحفون إذا حصل ضغط من الحكومة) ويظهر أنّ صورة هذا التلغراف وقعت بيدي السفاح.

وبناءً على أمر جمال باشا بقيت في أطنة منذ ذاك تحت مراقبة البوليس السرّي، ومنعت عني المخابرات مع لبنان وسوريا.

فيوماً فاجأني أنفار من الجندرمة، ومعهم فيليب أفندي زلزل ترجمان قونصلاتو فرنسا في بيروت سابقاً[٤١٧] مع عموم بصحبة قناصل الدّول المتحالفة[٤١٨] وكانوا أوّل من وصل إلينا مبعداً وبرغم تشديد الحكومة وتنكيلها إستقبلتهم وصرفت اهتمامي في سبيل إستبقائهم في أطنة فنجحت بعون الله. وبعدهم بقليل وصل تراجمة الشّام وحلب، وأهمهم يوسف بك السبع، وخليل أفندي غناجة، وشاكر القيم، وحبيب دوناتو، وتوفيق أفندي بدوي، وميشال أفندي أواويس، والخواجة شيحا، والخواجة مرقدة، والخواجة أخرس شقيق مطران حلب الماروني[٤١٩]. أما الحلبيّون فعادوا بعد مدّة معفيين وبقي الشوام وكان منفاهم للدّاخلية فبقوا في أطنة.

وبعد مضي أربعة أشهر حضر إليّ فيليب أفندي زلزل وأطلعني على أمر من جمال باشا يقضي برجوعه إلى بيروت، وقال لي أنّ ذلك نتيجة إتفاق مع جمال باشا، ورجع دون أن أفهم ما كان هذا الإتّفاق وقد تقول فيه كثيرون[٤٢٠].

وكان تمكن الدكتور شاكر القيّم (ناظر النافعة اليوم في حكومة الشام) من التعرّف برمزي باشا قائد عساكر كيليكيا وقتئذ، ومنَ الإشتراك معه بأشغال تجاريّة وعقاريّة، وأمور بقيت مجهولة. فلمّا تكررت الأوامر بعد سنة بوجوب سوق هؤلاء

الجماعة إلى الداّخلية، سيق الكل وبقي هو وحده إلى آخر الحرب فتمكّن من جمع ثروة طائلة [٢] نظراً للحظوة التي كان نالها بعين مأموري الحكومة المحليّة وإشتراكه مع أكثرهم. أمّا حبيب أفندي دوناتو فمات في منفاه وتوفيق أفندي بدوي كان وحيداً فقتل بحادث على الخط الحديدي في تلة مديك، وأمّا الباقون فعادوا إلى أوطانهم سالمين.

وبعد وصول هؤلاء الزوات بمدّة وصل أطنة المثلث الرّحمات المطران بطرس شبلي[٤٢١]، مبعداً، فطلبني، وكنت وحدي هناك معروفاً منه وسلّمني أوراقه رغم شديد مراقبة خفرائه وكانت تقضي الأوامر ببقائه في أطنة قيد المراقبة، وبإبعاده منها إذا بدت منه مخالفة. فبقي فيها لا يسمح له بمخالطة أحد، مدّة ثمانية أيّام، تمكنّا بخلالها من إستعطاف خواطر كبار الحكومة فأفرجوا عنه، وبعد وصول حضرة الخوري أغناطيوس مبارك[٤٢٢] (خلفه الحالي) عاش معه مكرماً معززاً إلى أن توفّاه الله بداء القلب، ودفن في مدفننا الخاص في محلة شاكر باشا في أطنة.

وبعد المطران بقليل وصل حبيب باشا السعد[٤٢٣]، وكنت أوّل من طلب مقابلته فقابلته، وأخذت أوراقه وكان مبعداً إلى قونيه[٤٢٤]، فقاسيت الأهوال في سبيل إستبقائه في أطنة، وكدت لا أفلح لولا مساعدة مدير الصحة وقتئذ واسمه فؤاد بك، وقد أعطاه تقريراً طبياً مثبتاً مرضه بالكلي، وعدم تمكّنه من السفر وإحتمال البرد. وبالمداخلة مع الوالي سمح له بالبقاء في أطنة إلى حين شفائه[٤٢٥]. وحفظت أوراقه بالولاية تحت اليد دون قيود، وكان أن عزل الوالي، وعهد بوكالة الولاية إلى المكتوبجي أسعد بك، الذي كان هو وأركان الولاية عرفوا حبيب باشا وخبروا صفاته الحميدة، فأحبّوه، وأجلّوه، وقبل وصول الوالي الجديد أفهمه المكتوبجي أنّ أوراق الباشا محفوظة عنده بلا قيد، وأنّ الوالي السّابق لا يعرف بوجودها عنده فيسأله عنها، وإنّه عملاً بالصداقة وبواجب الإنسانيّة، عليه أن يخفيها، فأسفرت المخابرة عن تمزيق الأوراق، فبقي الباشا مطمئناً إلى أن صدر العفو فعاد مكرّماً إلى الوطن.

وبعد حبيب باشا وصل سيادة المطران يوسف دوماني[٤٢٦] رأساً إلى السجن،

وكان يصحبه أيوب شنياره[٤٢٧] الذي حضر إلى عندي عند منتصف الليل وأخبرني بالواقع، فهببت ومعي سيادة الخورسقفوس[٤٢٨] فيليبوس سقال وكيل بطريرك السريان الكاثوليك، وبعد البحث عرفنا أنّ أوراقه عند رئيس ديوان الحرب وكوماندان الجندرمة "عوني بك". وكان هذا رجلاً عاتيًا ظالمًا سكيرًا. فلم يرافقني سيادة الخورسقفوس إلى مقابلته، فمضيت وحدي وقد ساعدتني كثيرًا مربيته، وكانت امرأة أرناؤطية تعرف الصلة التاريخيّة بين أهل لبنان والأرناؤط[٤٢٩]. وبعد الأخذ والرد كانت النتيجة أنّه لا يقدر أن يفرج عنه والأوامر بشأنه شديدة، لكنه مراعاة لعواطف النّصارى وكي لا ينام رئيسهم الرّوحي بالسجن مع القتلة وقطّاع الطّرق، يسمح بأن يسافر حالاً إلى سيواس[٤٣٠] محل منفاه وهكذا كان.

[٣]وقد أرفقناه بمأمور نعرفه فأجلّه في السفر واحترمه، وأوصله إلى سيواس مخففًا عنه الضيق والشدّة قدر الإمكان. وبعد أن قاسى هناك البرد والفاقة ومرض التيفوس، عاد بصحة كاملة رغمًا عن كبر سنّه، وقد زارنا في أطنة وقت رجوعه مع نصري أفندي الفيعاني[٤٣١] من حيفا[٤٣٢]، وكان يقول أن هذا الكريم كان له صديقًا صدوقًا وابنًا شفوقًا في مدّة منفاه.

وهنا إبتدأ المبعدون يصلون إلينا زرافات، ووحدانًا، فمنهم من بقي عندنا، ومنهم من سيق إلى الدّاخلية، ولكثرتهم ولإنهماك الحكومة بمسائل الأرمن[٤٣٣] وغيرها، لم يعد بالإمكان أن نتداخل بأمر أحد فترك كلّ إلى مقدراته... وقد مرّ في أطنة إلى منفاهم المرحوم سليم باز بك[٤٣٤]، وجرجي بك صفا[٤٣٥]، والمرحوم إسكندر صفا[٤٣٦]، وسعيد بك البستاني[٤٣٧]، وحضرة الأرشمندريت متّى سماحة[٤٣٨]،ونخلة بك نفّاع[٤٣٩]، وسعد الله بك الحويك[٤٤٠]، وإبراهيم بك عقل[٤٤١]، ونمر أفندي شمعون[٤٤٢]، وفرنسوا أفندي خوري[٤٤٣]، وسجعان بك عارج[٤٤٤]، والشيخ رهين الخازن،[٤٤٥] وأمين أفندي غريب[٤٤٦]، وسلمان بك كنعان[٤٤٧]، وغيرهم كثيرون من سائر أنحاء لبنان وسوريا من نصارى ومسلمين.

وفي تلك الأثناء صدر الأمر بإبعاد كلّ الأرمن من الأناضول إلى سوريّا،

وهناك إبتدأت الفظائع التي يعجز عن وصفها أي لسان وأي قلم. وكان الأرمن يُساقون بالألوف، فيصلون بالمئات ولن يعودوا إلاّ بالآحاد. السّبي، والنّهب، والقتل في المدن كما في البراري، من الحكومة والأفراد لا حساب له ولا حدّ ..٤٤٨. وهنا أذكر جوابًا سمعته من عادل بك مدير البوليس ومأمور الأبعاد في أطنة على رجاء كنت قدّمته لديه وتفصيل الخبر: بناءً على إلحاح قداسة البابا٤٤٩ وجلالة الأمبراطور الألماني٤٥٠، كان قد إستثنى من الأبعاد الأرمن الكاثوليك، والأرمن البروتستانت، فطلب إليّ أحد أصحابي أن أستقصي الخبر وأسعى بتخليصه لأنّه كاثوليكي٤٥١، فمضيت ولدى السؤال من عادل بك أجاب: نعم يوجد هكذا أوامر، لكنّهم غشّوا الحكومة، وقد أكّدوا لها صدق عواطف الكاثوليك والبروتستانت نحو السلطنةّ وهي لا تعرف أن كلّهم واحد، فاللون لا يُغيّر الجوهر، والقلب إن كان أسود او أبيض هو قلب، ولهذا كلّ من هو أرمني سيُبعد الآن، وكلّ من هو كافر (نصراني) عمّا قليل... وقد ثبت على كلامه هذا وأبعد كل الأرمن خلافًا للأوامر، نعم أنّه عزل بعد مدّة لكن كان قد هلك من هلك، ومات من مات. ولا يستغربنّ القارئ قولي أنّه أصدر أمره بإبعادنا أيضًا بحجّة وزعم أنّنا أرمن مسنداً قوله هذا إلى أنَّ المرحوم عمي الدكتور بطرس لبكي اللبناني البعبداتي٤٥٢ مقيّد بدفاتر النّفوس باسم " بدروس" وهو بطرس بالأرمني. فإنّ الظلم يُعمي البصائر. ورغمًا عن كلّ السّعي، وكشف القيود، وإبراز أوراق إبعادي من لبنان، وأوراق النّفوس اللبنانية، وتلغرافات متصرفيّةً لبنان المثبتة لبنانيتنا، لم يقتنع [٤] إلاّ أنَّ الله جلّ جلاله قذف بمفتي البلدة وقاضيها فحضرا معه من تلقاء نفسيهما إليه، وأكّدا له أنني عربي ابن عربي بدليل أنني كنت أساعدهما مرارًا بتفسير القرآن، والحقوق، والفتاوى الشرعيّة بصورة لا يتمكّن أرمني منها مهمّا تعلّم. وتوسلوا إليه باسم الدّين الإسلامي أن يعفو فتكرّم وعفا... ولنفِ هذا أهالي كيليكيا الإسلام حقّهم فإنهم لم يتلطّخوا بأعمال الحكومة، ولم يمدّوا يدهم (بسؤالي النصاريين)، بل كانوا يساعدونهم. وأعرف منهم كثيرين أعطوا النّصارى دراهم وأمتعة وعربات تساعدهم على السفر...

هذا وبعد أربعة أيام أصدر عادل بك أمرًا بإلقاء القبض عليّ بحجة أنني فار من الخدمة العسكريّة وعامل على تشويق المصريين والقبرسيين والساموسيين واللبنانيين والموجودين بأطنة إلى الفرار، وإحالتي لأجل المحاكمة إلى ديوان الحرب العسكري، وهناك رأيت من تعصب العرب وتوحشهم، ما أنساني تعصّب الأتراك وظلمهم، وكان رئيس الديوان عربيًا اسمه محمود بك من حماة ورئيس المكتبة عربيًا واسمه عرفي بك من حلب، ولولا رأفة الباري والمال لكانوا حكموا علي بالإعدام كما حكموا على اثنين من إرفاقي وأعدموهما رميًا بالرّصاص. أمّا أنا وسائر المصريين[٤٥٣]، والساموسيين، والقبرسيين[٤٥٤]، واللبانيين، فاكتفوا لنا بدفع البدل النّقدي مضاعفًا فدفعنا.

وشدّدوا علينا المراقبة فلم نعد نخطو خطوة إلاّ تحت أعين البوليس... كلّ هذا لم يزرع فيّ إلاّ شدّة لمغالية القوة وثباتًا لمصادمة الظلم وقد سئمت من الحياة فصرت أطلب الموت، أو الخلاص من أيدي الظلم والإستبداد، وكان يومًا أن قُرئ في السّاحة العموميّة نبأ يُفيد زحف الألمان والنمساويين والبلغار والأتراك على رومانيا [٤٥٥] وإكتساحها، ويؤكّد النّصر القريب لدول الإتفاق، فصحت بأعلى صوتي: "كذب وسوف تظهر الحقيقة فلا بد من إنتصار الحلفاء" قلت ولم أعبأ ولم أدرِ ما دفعني... وبعد المحاكمة بديوان الحرب العرفي على ذلك حكموا بأخذي (لأنني لبناني والنتيجة فرنسوي) مع سائر رعايا الدول المتحالفة أسرى مدنيين، وسوقنا إلى المعسكر الألماني على خط بغداد، واستخدامنا بالإنشاء والأعمال هناك، وأرسلوا قسمًا منّا إلى بلمديك، والقسم الآخر وكنت منه إلى باغجه قرب الإصلاحيّة. عن الظلم والعسف والجوع والبرد حدّث ولا حرج، أمّا الموت!... كنّا مع الأسراء الإنكليز، والهنود[٤٥٦]، والمأخوذين في كوت العمار نحوًا من ستة آلاف. ولم تمضِ علينا السنة إلاّ وأصبحنا ستماية فقط، وكنّا مع هذا سعداء نسبة إلى الروس وقد كانوا ألفين ولم يبق أحد منهم (لا! أستغفر الله) بقي منهم عشرون وقد كانوا مسلمين، أمّا الرومانيّون وكانوا ثلاثماية وخمسين عن بكرة أبيهم...[٤٥٧].

[٥] وفي ٢١ كانون الثّاني ١٩١٧ صدر أمر من جمال باشا بإعتبار اللبنانيين عثمانيين لأنّه فتح عنوة جبل لبنان[٤٥٨] فأخذوا اللبنانيين منّا إلى الفرقة وألبسونا الألبسة العسكريّة فصرنا جنوداً أصدقاء بعد أن كنّا أسرى أعداء. وقيض لي الله أن صرت وكيلاً لقائد[٤٥٩] الفرقة فصرفت جلّ إهتمامي لمساعدة رفاقي في الأسر وزملائي في الدّين. فيوماً أخذنا أمراً بإبعاد كلّ الأرمن عن الخط الحديدي إلاّ الّذين كان وجودهم ضرورياً لجهة الإنشاء، فقيدت عموم الأرمن في عداد اللازمين وهكذا نجوا كلّهم. وبعد أخذنا أمراً بإجراء الفحص عن شكوى بطريركيّة الأرمن[٤٦٠] من أن المبعدين منهم ذبحوا في محلّة "قانلي كبيد" الواقعة ضمن منطقتنا وبأن نمنع مثل هذه التعدّيات بالمستقبل إذا وجدت شكوى البطريركيّة صحيحة. فتوجهنا للفحص ومعنا القومندان (القائد الأكبر) عارف بك الأرناؤط، وكان رجلاً عادلاً محباً للنصرانيّة فوجدنا جانبين مرصوفين بالجثث والأشلاء وأجبنا بالواقع، وكانت النتيجة أن كدرنا من نظارة الحربيّة وطلب إلينا تغيير التّقرير[٤٦١]، فأصررنا على قولنا الأوّل، وكان قبل رجوع الجواب قد وصل أمر من النّظارة يسمح بقبول البدل من الضبّاط الذين لم يتلقّوا العلوم الحربيّة في المدارس، وكنت منهم، فدفعت البدل وقدره ستماية وخمسون ليرة عثمانيّة، وخرجت ولم أدرِ ما كان تأثير إصرارنا على أنور باشا[٤٦٢].

وعدتُ إلى أطنة، وما أشدّ ما كان تأثّري، لمّا رأيت أنّهم خربوا كلّ ما تمكّنوا من الأبنية المختصّة بالنّصارى منها بحجّة توسيع الطرق، ومنها بحجّة تداعيها إلى السقوط والإنهدام، وغيرها بحجّة دوائر الحكومة أو ملاعب أولاد المدارس الإسلاميّة، ومن هذه كنيسة السريان الكاثوليك، وإنّهم أشغلوا كلّ الكنائس، وجعلوا بعضها مستشفيات، وبعضها حمامات، وأخرى مدارس، وغيرها مستودعات لمعدّات الجيش، فصارت كنيسة الأرمن (بيت المقدس ذاته) مستودعاً لأحذية الجيش الرّابع الهمايوني، ولم يتركوا لكلّ النّصارى إلاّ كنيسة واحدة تُقام فيها كلّ الطقوس سريان وكلدان وأرمن وموارنة ولاتين وروم كاثوليك. [٤٦٣]

فاجتمعنا يوم الجمعة العظيمة للصلاة ورحّبت بنا الكنيسة على ضيقها لقلّة عددنا، وبأثناء الصلاة تساقطت علينا الحجارة والأقذار من النوافذ فذعرنا وخرجنا، وإذا بصبية الإسلام أحاطوا بنا من كلّ جهة، وبادروا عملهم الشائن بتحريض آبائهم الّذين كانوا يرصدون لنا في المنعطفات، وسلاحهم في أيديهم ليفتكوا بنا [٦] إذا سمعوا منا شتماً أو أسباباً. لكن الكاهن وكان الخورسقفوس فيلبوس سقال خرج وبيده الصليب الذي كان يحمله في الحفلة، وقال لهم أنّنا نقبل هذه الإهانات بكلّ شكر على مثال معلّمنا الذي نحتفل اليوم بتذكار إهانته وموته مصلوباً. فخجلوا وتفرّقوا وتفرقنا ولم نعد إلى الصلاة في ذلك اليوم.

وفي أوائل ١٩١٨ صدر الأمر بالعفو عمَّن تجاوزوا الستّين من عمرهم من المنفيين فابتدأ العود وكلّهم مرّوا بأطنة، خصوصاً وأنّ من كان عمرهم أقل من ذلك كانوا يتمكّنون من الوصول حتى أطنة ولا يتجاوزونها. وأكثرهم رجع دون عرقلة إلاّ القس أنطوان الحاج بطرس الأنطوني [٤٦٤] والخوري مخائيل شمعة النائب الأسقفي لأبرشيّة بعلبك الكاثوليكيّة[٤٦٥] وجودت بك مطران من بعلبك[٤٦٦] والخواجات بواري[٤٦٧] من جونيه.

فالقس أنطوان لم يصبر على الضيم ولا أراد البقاء في أطنة عملاً بالأوامر وعمره أقل من ستين، وتركها هرباً، ولمّا وصل إلى العثمانيّة أمسكوه وأرجعوه إلى أطنة مخفوراً، وأوقفوه، وكان مرادهم أن يحاكموه بديوان الحرب لفراره. فأقْنَعنا الوالي بأنَّه لم يقصد الهرب، بل أخطأ وتقدَّم إلى ما وراء أطنة لجهله الجهات واللغة التركيّة، وكفلناه بأنّه لا يبارح الكنيسة فيثبت وجوده كلّ يوم، فعفي عنه، وبعد برهة ترك تلك الجهات ورجع إلى لبنان.

والخوري مخايل شمعة[٤٦٨] إتّهموه بأنّه سعى بتزوير وثيقة جودت بك المطران، ومنعوه من السفّر إلى أن تظهر نتيجة محاكمة جودت بك المومى إليه.

أمّا جودت بك فحوكم، وأقرّ بأثناء المحاكمة أنَّه زوّر وثيقته فأُطلق سراح الخوري مخايل، وسافر، وقضى جودت بك سنة كاملة في السجن. فدبّرنا مكيدة

لأجل انقاذه وهي أننا ميّزنا الحكم وهو موقوف، وطلبنا دفع كفالة مالية للصندوق لعدم وجود من يكفله شخصيا، وتداخلنا مع رئيس المحكمة، حتّى قرّر مقدار الكفالة ثلاثين ليرة عثمانيّة فقط، ولم يكن مع جودت بك هذا المبلغ فدفعنا عنه ثلاثين ورقة للصندوق، وأُخلي سبيله، واتّفقنا مع أحد مستخدمي القطار، فأعطاه ألبسته، واسمه، وأوراقه فسافر هربا، ووصل إلى بعلبك وإلى الآن لا ندري ما صار بالحكم عليه هل صدق أو نقض. [٧] أما الخواجات بواري من جونيه فأوقفوا بحجة تزوير الوثيقة، وبعد التّدقيق تبيّنت براءتهم فتركوا.

وفي ٢٠ تشرين الأوّل ١٩١٨ وصل إلى أطنة ثلاثة رهبان من الرّوم الكاثوليك، واحد من عائلة أبي خاطر من زحله، وآخر من بيت يارد، وثالث من فالوغا [٤٦٩]، وكانوا أُوقفوا بدعوى الجاسوسيّة في رياق، إلى حلب، ومنها إلى أطنة، لأجل المحاكمة، فوصلوا بحالة يُرثى لها من العري والجوع، دون أحذية، ولا قلنسوات، أحدهم لابس الجبّة لا غير وآخر سروالاً وقميصا صغيرًا فقط، والثّالث قميصًا أبيض طويلاً. فأطعمناهم، وكسوناهم، لكن لسوء الحظ سُرقت أحذيتهم وبعض ألبستهم الجديدة، وبعض دريهمات منهم في ثاني يوم، وأخذنا نبحث عن أوراقهم فلم نجدها. ولمّا إحتلّت الجنود المتحالفة مدينة حلب ذهبتُ إلى قائد الفرقة وكان خليل باشا، وقلتُ له وكان معي شاكر بك القيّم وهو من طائفة الرّوم الكاثوليك: هؤلاء كهنة وموقوفون بتهمة الجاسوسيّة، وليس عندكم أوراق لمحاكمتهم، والحلفاء أصبحوا على أبواب الولاية، ولا بد من دخولهم إليها فيخلّصونهم، فهل لكم أن تظهروا شهامة وتخلوا سبيلهم، فيكون عملُكُم مبرّةً نذكرها لكم أمام الحلفاء؟... فللحال أمر بإخلاء سبيلهم.

وكان أنّه أرسل لأجل إعادة المحاكمة في ديوان الحرب بأطنة إثنان من الآباء الكبوشيين، أحدهما البادري بونا ونتورا البغداتي [٤٧٠]، وأخ كبوشي وخادمهم واسمه يوسف، وخوري أرمني، وكان قد حكم عليهم بالإعدام بدعوى أنَّ الخوري الأرمني إشترك بوقعة أورفه [٤٧١]، وتمّ تخبئته بدير الكبوشيين، وحضرت معهم راهبة

حلبيّة، صرفت في سبيل الإعتناء بهم، وبدعواهم، قوى يعجز عنها أكبر الرجال، وتوصلّت بمساعدة رجال الدّين والدنيا من نصارى وإسلام، إلى أن استصدرت عفوًا عنهم من جمال باشا من إسطنبول، وكان قد ترك سوريًا فأخلي سبيل الجميع إلاّ الخوري الأرمني الذي بقي قيد المحاكمة، وكان المأمول خلاصه، إمّا عن محاكمة أو عن عفو أو لقرب وصول الحلفاء. وكان صباح يوم فوجدنا الخوري معلّقًا مشنوقًا دونما حكم أو إرادة سلطانيّة، وعرفنا أنَّ مصطفى كمال باشا [٤٧٢] الذي كان قائد العساكر العثمانيّة بحلب أخلاها وهرب أمام الإنكليز[٤٧٣] ووصل ليلاً إلى أطنة حيثما أخذ أمرًا بالكف عن القتال لعقد الهدنة فأرغى [٨] وأزبد وتهدد بعدم الطاعة، وعربونًا لذلك تجاوز القانون وخالف إرادة مولاه وأمر بشنق الخوري فشنق وكان آخر الضحايا في أطنة.

وابتدأ مصطفى كمال يحفر الخنادق في أطنة وإعداد عدّة الدّفاع، فشكى منه أهالي أطنة الاسلام إلى الخلافة بأنّه سارق عن الدّين لمخالفة أمر الخليفة بالكفّ عن القتال، وقالوا أنَّ الدّم الإسلامي لا يُهرق، إلاّ بأمر خليفة النبي فخدعته اسطنبول بأن أبرقت إليه أن يحضر إلى قاعدة السلطنة لإستلام الصّدارة والتصرّف بما يحسن لديه، فخُدِع وسافر وترك أطنة وراءه، وانسحبت العساكر العثمانيّة منها ووصلها الحلفاء عن طريق البحر.

أمّا مصطفى كمال فوصل إلى إسطنبول، وعرف بالخدعة فخرج على السلطان وابتدأ بالحركة الوطنيّة وأمرها معروف.

وكنت أوّل من إستقبل الفرنساويين في أطنة، فوصل منهم ضابطان فقط كابيتان واسمه "دون بيناه"، وملازم اسمه "ازديان"، فقبضا على أعينة الحكومة. وقبل يومين وصل إلى أطنة الخوري يوسف دانيال الماروني خادم طرطوس، وكان هذا الأب أبعد مع عيلته وعدد أفرادها عشرة فماتوا كلّهم، وقد خرطوه في سلك الجند، فخدم سنتين فحملّوه الأثقال وجوعوه ومنعوه من معاطاة أمور دينيّة، وكان في أرض روم[٤٧٤] فرجع منها ووصل اليّ وقد ظننته كرديًا على رأسه عمامة قماش

حمراء، وعلى كتفيه جلد غنم، ولباسه كان سروالاً كرديًا من شعر الماعز، وبرجليه قطع جلد بقر خاطها على نسق الكنعانيين، فقدّمته إلى الكابيتن الفرنسي، فصوّره بهيئته وأعطاه ألف فرنك وعيّنه مرشداً في القطعات الفرنسيّة، ولا أعلم ما حلّ به فيما بعد.

وبعد هؤلاء وصل "الكولونيل روسيو" ومعه الفرقة الأرمنيّة، فاحتلّ المقاطعة الكيليكيّة، وبعده وصل "الكولونيل بره مون" مع أركان حربه، وابتدأت الإدارة الفرنساويّة وأولى إهتمامها كان بتشكيل هيئة لتحقق خسائر النّصارى خصوصًا الأرمن، فشكلوها وكنت رئيسها. ويومًا ما حضرت إلى غرفة الهيئة إمرأة أرمنية، وأفادت أنّ أهلها كانوا إثنين وثلاثون شخصًا، وأنّه لم يبق منهم [٩] إلاّ هي، وابنة أخيها الصغيرة، وأنّ الباقين هلكوا في جرابلس وباب من ولاية حلب، حيث قتل الأكراد خمسة آلاف ذكر، وسبوا أربعة آلاف أنثى. ولما كانت تُعطي تقريرها نظرت إليها فإذا بوشم على جبهتها، ولدى السؤال، أجابت أنها كانت مع كثيرات من النساء الأرمنيّات سبايا رجل مسلم في باب، وأنّه لكثرتهنّ لم يعرفهنّ فوشمهنّ كلاً بعدد على جبهتها، وكان يدعوها بعددها، وأن عددها هي سبعة وثمانون... يا مو، من هذه الفظاعة.

وغير ما تقدّم حوادث كثيرة يستغرق سردها زمانًا طويلاً وعناءً كثيراً.

وبعد أن مكثت في أطنة تسعة أشهر بخدمة الحكومة الفرنسيّة خدمة مجانيّة، رجعت بإذنها إلى لبنان وحمدت الله على سلامة من بقي حيًا من المواطنين، وعلى إنقشاع غيوم الظلم والإستبداد من سماء هذا الوطن المحبوب، وبتّ آمل خيراً له بظلّ الدولة المنتدبة أيّدها الله. آمين.

٢٠/٨/٢١

خاتمة الكتاب

من خلال محاولتنا لدراسة هذا المخطوط، يتّضح لنا أنّ الكاتب حاول أن يظهر لنا، ومن خلال ثنايا الصفحات، تجربة شخصيّة، عايشها ومرّ بها أثناء تواجده في أطنة في بلاد الأناضول إبّان نشوب الحرب العالميّة الأولى وسقوط الدّولة العثمانيّة، محاولاً أن يُلقي الضوء أكثر وأكثر على الأساليب التركيّة التي مارستها الدّولة العثمانيّة ضد المنفيين والأسرى في بلاد الأناضول.

الأمر الذي إستدعى منّا أن نسعى قدر الإمكان إلى التّركيز على الأوضاع العامّة التي كانت سائدة في تلك الحقبة الزمنيّة، محاولين الإحاطة بالإطار العام خاصة على الصعيدين الإقتصادي والسياسي.

علمًا أنّه من المسلّم به لدى غالبية الأدبيّات المتعلّقة بالفكر العربي الحديث، أنّ مرحلة ما قبل الحرب العالميّة الأولى هي مرحلة اليقظة والتّنوير العربي، وهذا ما يتجلى واضحًا من مجمل الملامح الإجتماعيّة والإقتصاديّة التي كانت سائدة في المجتمعات العربيّة في ظلّ المرحلة العثمانيّة، والتي شكّلت الحافز الأساسي والخلفيّة التاريخيّة لإنطلاق عصر النهضة والتّنوير. فالدّافع الإجتماعي، والإقتصادي المتدهور، والإنتاجيّة المتدنية، والهجرة الصارخة حيث ترك الفلاّحون أراضيهم هربًا من الضرائب التي زاد عددها على المائة نوع، وتراجع فرص ومجالات العمل على كافة الأصعدة الزراعيّة والصناعيّة، إنعكس على الحياة الفكريّة؛ وبالفعل فقد تزايدت هذه المآسي الماديّة والفكريّة مع سياسة التتريك التي شرعت تتبعها حكومة السلاطين العثمانيين، ضاربةً عرض الحائط بالعلاقة الحميمة بين العرب والإسلام، الأمر الذي دفعنا أكثر فأكثر إلى التركيز على تلك الحقبة الزمنيّة التي واكبت صدور هذا المخطوط الذي أقلّ ما يُقال فيه أنّه ترجمة وتجسيد لواقع لم يسلم منه إلا القليل.

قائمة المراجع
المعتمدة في البحث

المصادر

١- محفوظات بكركي مذكرة مقدمة للخواجة بروسبير بنبينو بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٨٩٨، ص ٥-٦ و ٨-٢١.

٢- محفوظات بكركي، رسالة مظفر باشا إلى البطريرك الحويك في ١٨ رمضان ١٣٢٠/١٩٠٢، ورسالة من البطريرك الحويك إلى عموم الكهنة في ٢٣ كانون الأول ١٩٠٢، والبشير، عدد ١٥٧٥، تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٠٣.

٣- محفوظات بكركي، رسالة من البطريرك الحويك إلى المابين الهمايوني (أواخر كانون الثاني ١٩٠٣).

٤- محفوظات بكركي، رسالة من المطران بولس عواد إلى البطريرك الحويك في ٢٨ كانون الثاني ١٩٠٣.

٥- محفوظات بكركي، رسالة ن المطران عوتد إلى البطريرك الحويك بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٠٣.

٦- محفوظات بكركي، عريضة أعدها اللبنانيون والسوريون المقيمين في القطار المصري تمهيداً لرفعها إلى السلطان العثماني بتاريخ (١٩٠٣).

٧- محفوظات بكركي، مذكرة مقدمة للخواجة بروسبير بنبينو بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٨٩٨.

٨-محفوظات بكركي، وثيقة غير موقعة تعبر عن آراء الصرح البطريركي.

المراجع العربية

١- أبو سعيد، أحمد، معجم أسماء الأسر والشخصيات ولمحات من تاريخ العائلات، دار العلم للملايين، ١٩٩٧.

٢- أتلخان، جواد رفعت، الخطر المحيط بالإسلام، الصهيونيّة وبروتوكولاتها، ترجمة وهبي عزّ الدّين، بغداد، ١٩٦٥.

٣- أحد أعضاء الجمعيّات العربيّة، ثورة العرب، مقدّماتها، أسبابها، نتائجها، القاهرة، مطبعة المقتطف والمقطّم، ١٩١٦.

٤- أرسلان، شكيب، سيرة ذاتية، بيروت، ١٩٦٩.

٥- إسماعيل، عادل و خوري، إميل، السياسة الدوليّة في الشرق العربي، من سنة ١٧٩٨ إلى سنة ١٩٥٨، الجزء الرابع، بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩-١٩٦٤.

٦- الأسود ابراهيم، تنوير الأذهان، المجلد الأول، بيروت، ١٩٢٥.

٧- آل الجندي، أدهم، شهداء الحرب العالميّة الكبرى، دمشق، أدهم الجندي، ١٩٦٠.

٨- آل صفا، محمّد جابر، تاريخ جبل عامل، طبعة ثانية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨١.

٩- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عبّاس، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦.

١٠- أنيس، محمد، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر.

١١- أيبش، يوسف، رحلات الإمام محمد رشيد رضا.

١٢- باشا، جمال، كيف جلت القوّات العثمانيّة عن بلاد العرب، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٢.

١٣- باشا، جمال، مذكرات، ترجمة علي أحمد شكري، القاهرة، ١٩٢٣.

١٤- برّو، توفيق، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٠.

١٥- بروكلمان، كارل، تاريخ الشّعوب الإسلاميّة، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، الطبعة السّابعة، بيروت، ١٩٧٧.

١٦- البستاني، فؤاد افرام، دائرة المعارف، بيروت، ٦/١٩٦٦.

١٧- البستاني، فؤاد افرام، لبنان مباحث علمية واجتماعية، وهو ساهم في كتابته وتحقيقه بجزئيه الأول والثاني، ونشرت الجامعة اللبنانية، الجزء الأول، ١٩٦٩، والجزء الثاني، ١٩٧٠.

١٨- البكاسيني، لطف الله، ثورة العرب.

١٩- البكاسيني، لطف الله، نبذة من وقائع الحرب الكونيّة، بيروت، ١٩٢٢.
٢٠- بلعة، شربل، الرهبان الأنطونيّون، ثلاثمائة سنة في خدمة الله والإنسان، بيروت، ١٩٩٩.
٢١- بيهم، جميل محمّد، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، طبعة أولى، بيروت، مطبعة الكشاف، ١٩٤٨-١٩٥٠.
٢٢- بيهم، محمد جميل، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، ١٩٥٧.
٢٣- بيهم، محمد جميل، العهد المخضرم في سوريا ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٠، بيروت، ١٩٦٨.
٢٤- الجزائري سعيد، جهاد نصف قرن، (مذكرات عن القضايا العربية والعالم الإسلامي)، ط٢، الجزائر، ١٩٦٨.
٢٥- الجميّل، برجيس، حزب الإتّحاد والترقي ولبنان الكبير ١٩٠٩-١٩٢٢، منشورات المركز الإستشاري للإعلام والتوثيق المدرسي، ١٩٩٦.
٢٦- حبشي، إميل يوسف، جهاد لبنان واستشهاده، مطبعة طبّارة، بيروت، ١٩٢٠.
٢٧- حتي، فيليب، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيسفريحة، مراجعة نقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت - نيويورك، ١٩٥٩.
٢٨- الحرب العظمى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، الجزء ٢٦، بيروت، لا تاريخ.
٢٩- حرفوش، إبراهيم، دلائل العناية الصمدانيّة في ترجمة معالي منار الطائفة المارونية غبطة أبينا وسيّدنا الملفان مار الياس بطرس الحويك بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق، جونية، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٣٤.
٣٠- الحصري، ساطع، البلاد العربيّة والدول العثمانيّة، مصر، ١٩٥٥.
٣١- الحصري، ساطع، يوم ميسلون، بيروت، ١٩٦٥. (في هذا الكتاب مذكرات شخصيّة ومواقف عاشها المؤلّف).
٣٢- الحكيم يوسف، سورية والعهد العثماني، دار النهار للنشر، ط ١، بيروت، ١٩٦٦.
٣٣- حكيم، جورج، الصناعة في سوريا قبل الحرب.
٣٤- حكيّم، جورج، النّظام الإقتصادي في سوريا ولبنان.

٣٥- الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، طبعة ثانية، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٤-١٩٨٠.

٣٦- حلاّق، حسّان، موقف الدّولة العثمانيّة من الحركة الصهيونيّة ١٨٩٧-١٩٠٤، بيروت، ١٩٧٨.

٣٧- الحلو، بولس يوسف، أطروحة دكتوراه حول الأوضاع السياسيّة والإقتصادية والإجتماعيّة في قضاء جزين بين ١٨٤٠ و ١٩٢٠، إشراف الدكتور أنطوان الحكيم، الكسليك - لبنان، ١٩٨٥، كليّة الآداب قسم التاريخ.

٣٨- حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان.

٣٩- خاطر، لحد، حكاية فرمان أثري فريد من نوعه.

٤٠- خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانيّة، قسم الدّراسات التاريخيّة، بيروت، ١٩٦٧.

٤١- الخوري، بشارة، حقائق لبنانيّة، الجزء الأوّل، منشورات أوراق لبنانيّة، بيروت، ١٩٦٠.

٤٢- خوري، فرنسوا، ذكريات فرنسوا خوري، ١٩٢٨.

٤٣- داغر، أسعد، مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة، لا تاريخ.

٤٤- داغر، يوسف أسعد، قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨-١٩٧٤، منشورات الجامعة اللبنانيّة، قسم الدراسات الأدبية، بيروت، ١٩٧٨.

٤٥- دروزه، محمد عزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ١، صيدا، ١٩٥٠.

٤٦- دي طرازي، فيليب، تاريخ الصحافة العربية، ج ٤، بيروت، ١٩١٣.

٤٧- الديراني (راهب بلدي لبناني)، دار الكتب الوطنية (أما باقي المعلومات فمفقودة بسبب تمزّق الكتاب).

٤٨- الديراوي، عمر، الحرب العالمية الأولى، الجزء ١٦، ط ٦، بيروت، ١٩٧٩.

٤٩- رياشي، اسكندر ، قبل وبعد لبنان ١٩١٨-١٩٤١.

٥٠- زين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، ط ٤، بيروت، ١٩٨٦.

٥١- زين، زين نور الدين، أسباب الثورة العربية الكبرى، دراسات في الثورة العربية الكبرى، عمان، ١٩٦٧.

٥٢- زين، زين نور الدين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، الطبعة الثالثة، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧.

٥٣- ستيورت، دزمونت، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٤.

٥٤- سعيد، أمين، **الثورة العربيّة الكبرى**، المجلّد الأوّل، القاهرة، لا تاريخ.

٥٥- سليمان، موسى، **الحركة العربيّة، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤**، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠.

٥٦- السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، منشورات دار لحد خاطر، ط ٣، بيروت، ١٩٨٨.

٥٧- شاهد عيان، **القصارى في نكبات النصارى**، وثيقة تاريخية، ١٩١٩.

٥٨- شبلي، ميشال، **المهاجرة اللبنانيّة**، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٩٢٧.

٥٩- شبيكة، مكي، **العرب والسياسة البريطانيّة في الحرب العالميّة الأولى**، الجزء الأوّل، بيروت، ١٩٧٠.

٦٠- شكري، محمّد فؤاد، و أنيس، محمّد و حوّاز، محمّد رجّي، **نصوص ووثائق حول المشرق العربي في التّاريخ الحديث والمعاصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٠.

٦١- الشويري، الياس، **مذكرات**، نشرتها "جريدة الحياة" عام ١٩٥٣ في الأعداد ٢١١١- ٢١٥٣.

٦٢- الصليبي كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، ط ٧، بيروت، ١٩٩١.

٦٣- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٣.

٦٤- عزيز بك، **مذكرات**.

٦٥- العمري، صبحي، **لورنس كما عرفته**، بيروت، ١٩٦٩.

٦٦- غصن، فؤاد، **مذكّراتي خلال قرن**، بيروت، دار الريحاني للطبعة والنشر، ١٩٦٧.

٦٧- الغصين، فائز، **مذكراتي عن الثورة العربية**، دمشق، ١٩٥٦.

٦٨- فارس، سليم، **كنز الرّغائب في منتخبات الجوائب** بالأستانة، الطبعة الأولى، ١٨٧٧.

٦٩- فهد بطرس (الأباتي) ، **بطاركة الموارنة وأساقفتهم، القرن ٢٠**، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٧.

٧٠- قاسمية، خيرية، **الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠**.

٧١- قبعين، وسيم، **الدّستور والأحرار**، المطبعة العموميّة، مصر، ١٩٠٨.

٧٢- قدري، أحمد، **مذكّراتي عن الثورة العربيّة الكبرى**، دمشق، مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.

٧٣- كايه، هوغمان وجيرار، ترجمة سمير شيخاني، **جريدة العالم، تاريخ العالم بين يديك**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨/٥.

٧٤- كرد علي، محمد، **خطط الشام**، الجزء الثالث، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٢٥.

٧٥- كنعان، إبراهيم وداوود، **بيروت في التّاريخ**، جزءان، بيروت، ١٩٦٣.

٧٦- كوثراني، وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠**، معهد الإنماء، ط١، بيروت، ١٩٧٦.

٧٧- اللبكي، جوزف أنطوان، **متصرفية جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١-١٩١٥**، دار الكرمة، ١٩٩٥.

٧٨- لبكي، جوزف، **نعوم كسروان لبكي (١٨٧٥ ـ ١٩٢٤)**، أطروحة دكتوراه فئة أولى، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٤.

٧٩- لوتسكي، فلاديمير، **تاريخ الأقطار العربيّة الحديثة**، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدّم، ١٩٧١.

٨٠- المحامي، محمّد فريد بك، **تاريخ الدّولة العليّة العثمانيّة**، بيروت، دار الجيل، من دون تاريخ.

٨١- محمد عوض، عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤ -١٩١٤)**، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.

٨٢- مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، الجزء الثّاني، بيروت.

٨٣- مسعد، بولس، **لبنان والدّستور العثماني، بحث سياسي قانوني في موقف لبنان الحاضر أزاء الدولة العثمانية**، مطبعة المعارف، ١٩٠٩.

٨٤- الملاّح، عبدالله، **البلديات في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٨**، بيروت، ١٩٩٨.

٨٥- الملكي، البعبداتي نعمة الله، تاريخ بعبدات وأسرها، وأعاد تنسيقه ونقله ولده حنا الخوري الملكي ١٩٤٧، وزاد عليه وأعاد طبعه منير حنا الخوري الملكي ١٩٩٥ (طبعة ثانية).
٨٦- موسى، سليمان، الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، دار النهار، بيروت، ١٩٨٦.
٨٧- النعماني، عارف، مذكرات.
٨٨- نيازي، أحمد، خواطر نيازي او صفحة من تاريخ الإنقلاب العثماني الكبير، ترجمة ولي الدين يكن، القاهرة، ١٩٠٩.
٨٩- هاسلب، جون، السلطان الأحمر عبد الحميد، ترجمة فيليب عطا الله، بيروت، ١٩٧٤.
٩٠- هاشم، ريمون، الإنتداب الفرنسي على لبنان، منشورات الجامعة الأنطونية، ٢٠٠٧.
٩١- هامسلي، لونغريغ ستيفن، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، صحافة جامعة أوكسفورد، لندن، ١٩٥٨.
٩٢- هنتزيجر، الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ١٩١٨-١٩٣٦.
٩٣- يزبك، يوسف ابراهيم، مجلة أوراق لبنانية، المجلّد الثالث، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣، والذي نشر طوال سنة ١٩٥٧.

المجلات والجرائد

١- الإتّحاد العثماني، عدد ١٧، ١٠ تشرين الأول ١٩٠٨.
٢- الأقبال، عدد ٢٧٩، ١١ كانون الثاني ١٩٠٩.
الأقبال، عدد ٢٧٨، ٢٨ كانون الأول ١٩٠٨.
الأقبال، عدد ٢٨١، ٢٥ كانون الثاني ١٩٠٩.
الأقبال، عدد ٢٨٨، ٨ آذار ١٩٠٩.
الأقبال، عدد ٢٩٤، ١٧ نيسان ١٩٠٩.

الأقبال، عدد ٣٠٣ ، ٢٨ حزيران ١٩٠٩.
الأقبال، عدد ٢٩٧، ٢٦ نيسان ١٩٠٩.
الاقبال، عدد ٢٦١، ٣١ آب ١٩٠٨.
الأقبال، عدد ٢٨٩، ١٥ آذار ١٩٠٩.
الأقبال، عدد ٢٩٨، ٢٤ ايار ١٩٠٩.
٣- البرق ٢٨ كانون الثاني ١٩١١.
البرق، عدد ١٠٩، تاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩١٠.
البرق، ١٨٧، تاريخ ٣ آب ١٩١٢.
البرق، عدد ١٧٥، تاريخ ٩ آذار ١٩١٢.
البرق، عدد ٥٤، تاريخ ١٨ أيلول ١٩٠٩.
٤- تقويم البشير، ١٩١٤ السنة ٣٧، تأليف الأب لويس معلوف اليسوعي، مدير جريدة البشير، بيروت ١٩١٣.
٥- البشير، عدد ١٥٦٦، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٠٢، وعدد ١٦٤١، تاريخ ٢١ آذار ١٩٠٤.
البشير، عدد ١٥٦٧، تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٠٢.
البشير، عدد١٥٧٥ ، تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٠٣.
البشير، عدد ١٥٧٧، تاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٠٣.
البشير، عدد ١٥٨٤، تاريخ ٧ آذار ١٩٠٣، وعدد ١٥٩٨، تاريخ ١٥ حزيران ١٩٠٣.
٦- الديار، ١ نيسان ١٩٥٥.
٧- جريدة المرسل، عدد ٦، تاريخ ١٩ حزيران ١٩١٣.
٨- جريدة العالم، تاريخ العالم بين يديك، هوفمان سيلفان وكايه جيرار، ، نقلها إلى العربية سمير شيخاني، الجزء الخامس، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨.
٩- كوكب البرية، ج ٩، أيلول ١٩١٣.
١٠- مجلة "وتبقى الكلمة" الصادرة في بكفيا السنة ٢، العدد ٦، كانون الثاني ١٩٩٧،الفيعاني ترجمان قنصل روسيا، مقابلة للأب مارون حايك.
١١- مجلة الاجتهاد التركية، ١١ تموز و ٥ أيلول عام ١٩١٣.

١٢- مجلة الجامعة، السنة ٢ (١٩٠٠)، ج٥.
مجلة الجامعة، ج ٩، تشرين الأول ١٩٠٨.
١٣- مجلة الحارس، مجلّد السنة ١٠ (٣٢- ١٩٣٣).
١٤- مجلة المحبة، عدد ١٨٧، تاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٠٢.
١٥- مجلة النور، عدد ٢، تاريخ أيلول ١٩٠٨.
مجلة النور، مجلد ١٩٠٧و ١٩٠٨.
مجلة النور، مجلد ١٩٠٨
١٦- مجلة الفصول اللبنانية، عدد ١، ١٩٨٠، "نعوم اللبكي"، مقالة بقلم جوزف لبكي.
١٧- مجلّة الحياة، العددان ٢١١١ و ٢١٥٣، ١٩٥٣.
١٨- المرسل، عدد ١٥، تاريخ ٢١ آب، وعدد ١٦، تاريخ ٢٨ آب، عدد ٢٢، تاريخ ٩ تشرين الأول ١٩١٣، وعدد ٣٤، تاريخ ١ كانون الثاني ١٩١٤.
١٩- المقتطف. م ٣٣، ج ٨، ١٩٠٨، الخط الهمايوني.
المقتطف، م ٣٤، ج ٣، آذار ١٩٠٩.
٢٠- المقطم، عدد ٧٨٢٢، ١٤ كانون الأول ١٩١٤، بيروت ولبنان وسوريا.
المقطم، عدد ٧٨٣٢، ٢٨ و ١٥ كانون الأول ١٩١٤، الوضع في سوريا خلال الحرب ودور الألمان فيها - رواية خليل زينية.
المقطم، عدد ٧٩٤٤، ٨ أيار ١٩١٥، الوضع في سوريا ولبنان.
المقطم، العدد ٧٨٢٢، ١٤ كانون الأول ١٩١٤، خبر.
المقطم، عدد ٨١٧٩، ١٢ شباط ١٩١٦ "خطبة علي منيف".
المقطم، عدد ٨٢٧٨، ٩ حزيران ١٩١٦، استغاثة لبنان وسوريا خلال الحرب،
المقطم، عدد ٨٢٧٨، ٩ حزيران ١٩١٦، استغاثة لبنان وسوريا خلال الحرب، "توقف العمل في لبنان وسوريا عند إعلان الحرب".
المقطم، عدد ٨٠٠٩، ٢٣ تموز ١٩١٥.
المقطم، عدد ٨١٩٤، ١ آذار ١٩١٦، ضرائب جديدة في لبنان.
٢١- المؤيد، عدد ٢ مارس ١٩٠٣.
٢٢- مجلة المنار، ج ١٠، م ١١، تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٨.

مجلة المنار، ج ٩ و١٠، م١١، تاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٠٨.
المنار، ج ٨، م ١١، تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٠٨.
المنار، م ١٧، جزء ١٢.
المنار، م ١٢. ج ١. ص ١٣. مقال محمد رشيد رضا – الاستبداد الحميدي.
المنار. م ١١ ج ١١.
المنار، م ١٢ ج٣ و ٤ و٥ و١٠ ص ٢٣٩ – ٢٤٠ و ٣٤١ – ٢٤٢ و ٧٩٥، الجمعية المحمدية .
المنار، م ١١ ج ١١، رسالة محمد روحي الخالدي.
المنار، م ١٢، ج ٤، خبر.
المنار، م ١٢، ج ٥، خبر.
٢٣– المناظر، عدد ٢٣٩، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٠٢.
المناظر، عدد ١٠٩٠، تاريخ ٣ كانون الأول ١٩١٢.
المناظر، عدد ٢٣٩، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٠٢.
المناظر، عدد ٢٩٨، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٠٢.
المناظر، عدد ٥٣٣، تاريخ ٥ آب ١٩٠٥.
المناظر، عدد ٥٧١، تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٠٥.
٢٤– النور، في ١٥ حزيران ١٩٠٤. كانت تحرر في الشوير وتطبع في الاسكندرية، مصر.
٢٥– الهدى، عدد ١١٠، تاريخ ٨ تموز ١٩٠٣.
الهدى، عدد ١٠٥، تاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٠٢.
الهدى، عدد ١٠٨، تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٠٢.
الهدى، عدد ١٠٠، تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٠٢.
الهدى، عدد ٩٤، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٠٢.

المراجع الأجنبيّة:

I- BIBLIOGRAPHIE

1- ARSLAN, Chekib, (préface) **L'évolution politique de la Syrie sous mandat**, (Edmond Rabbat), Paris, 1928.

2- BREMOND, Edward, **Le Hedjaz dans la guerre mondiale**, Paris, 1931.

3- BIRON-Gontaut, conte R. de, **Comment la France s'est installée en Syrie 1918-1919**, Paris, 1923.

4- CROIZAT, M., **Rapport sur la sériciculture en Syrie, établi par M.Croizat**, à la suite de la mission envoyée en Syrie par les chambres de commerce de Lyon et de Marseille, 1919.

5- DJUVARA, T.G., **Cent projets de partage de la Turquie 1281-1913**, Paris, 1914.

6- DUCOUSSO, Gaston, **L'industrie de la soie en Syrie et au Liban**, Beyrouth-Paris, 1918.

7- FESH, Paul, **Constantinople aux derniers jours**, D. Abdul- Hamid, Paris, 1907.

8- GANEM, Chekri, (Préface), **La Syrie**, Paris, 1920 (Georges Samné).

9- GARNIER, Jean-Paul, **La fin de l'Empire Ottoman**, Paris.

10- Ismail, Adel, **Le Liban**, **Documents diplomatiques et consulaires**, T.20, Edition des oeuvres politiques et historiques, Beyrouth, 1979.

11- JUNG, Eugène, **La Révolte Arabe**, T.I-II, Paris, 1952.

12- KHAIR, Antoine, **Le Moutaçarrifat du Mont-Liban**, Beyrouth, 1973.

13- KHAIRALLAH, T, **La Syrie**.

14- LAMOUCHE Colonel, **Histoire de la Turquie depuis les origines jusqu'à nos jours**, Paris, 1978.

15- LATRON, André, **La vie rurale en Syrie et au Liban**.

16- LEVANTIN, H., **Quarante ans d'autonomie au Liban**, en Etudes, T. 92, Paris 1902.

17- LOHEAC, Lyné, **Daoud Ammoun et la création de l'Etat Libanais**, préface de Pierre Rondot, Paris, Edition Klincksieck, 1978.

18- MANDELSTAM, André, **Le sort de l'empire Ottomnan**, Paris, 1917.

19- MOUTRAN, Nadra, **La Syrie de demain**, France et Syrie, Paris, 1916.

20- PINGAUT Albert, **Histoire diplomatique de la France pendant la grande guerre**, les Neutralistes et les tentatives de paix, T.III, Paris, 1940.

21- RABBATH, E., **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, Beyrouth, 1973.

22- SAMNE, Christian, **Le docteur Georges Samné**, Correspondance d'orient, 3me année, n° 191-192, Nov. Et Des., 1938.

23- SAMNE, Georges, **La Syrie**, Edition Bossard, Paris, 1920.

24- TOUMA, T., **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, Publication de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1986.

25- YAMMINNE, Antoine, **Quatre ans de misère**, 1922.

II – REVUES

1- **Correspondance d'orient**, 1 Mai 1999.

2- **Documents francaises**, A.E.Y. – Internationale, V.670 – Vol 75 – 76

II - BIBLIOGRAPHY

1- EVERSLY, Lord, **The Turkish Empire Lahore**, 1959.

2- RAMSAUR, Ernest, **The Young Turks, prelude to the revolution of 1908**, Princeton, 1957.

3- **Papers relating to the foreign relations of the United States Suppl**, 1915.

الهوامش

١ – تمّ تعيينه في ٩ كانون الثّاني من سنة ١٩١٣، وهو أرمني مضى على تعيينه سفراء الدّول الست، ووافق عليه الباب العالي، ومنحه السلطان رتبة الوزارة ولقب باشا. وهو آخر متصرّف عيّن إنطلاقًا من إمتيازات الدّول الأوروبيّة وتدخلاتها في شؤون جبل لبنان.

٢ – وهم روسيا، وفرنسا، وبريطانيا، ومعها صربيا والبلجيك، وعادت وانضمت إليها إيطاليا، ورومانيا، والولايات المتحدة الأميركيّة، واليابان، وكل هذه الدّول دُعيت بالحليفة.

٣ – راجع: لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان** (١٨٦١– ١٩١٨) ، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٩٧.

٤ – أحد أعضاء الجمعيّات العربيّة، **ثورة العرب**، ص ١٢٧–١٢٨.

٥ – **ثورة العرب**، ص ١٢٩؛ لطف الله البكاسيني، **نبذة من وقائع الحرب الكونيّة**، ص ١٥٥.

٦ – كان في تلك الأثناء رئيسًا لبلديّة بيروت.

٧ – **ثورة العرب**، ص ١٢٨–١٢٩.

٨ – م.ن.، ص ١٢٩–١٣٠.

٩ – الأمير سعيد الجزائري، **جهاد نصف قرن**، ص ٥٤–٦٢.

١٠ – **المنار**، م ١٧، جزء ١٢، ص، ٩٥٥–٩٥٨؛ **الأهرام**، ١٦ أيلول ١٩١٤.

١١ – جمال باشا، **مذكرات**، ترجمة علي أحمد شكري، القاهرة، ١٩٢٣، ص ٣٣٨–٣٣٩.

١٢ – Adel Ismail, **Documents**, T20, p.p. 387-388.

١٣ – Toufic Touma, **Paysans et Institutions Feodales chez les Druzes et Les Maronites du Liban du XIIe siècle à 1914**.

١٤ – Christian Samne, **Le Docteur Georges Samne.**

١٥ – Georges Samne, **La Syrie**, p.p. 520-522.

١٦- بشارة الخوري، **حقائق لبنانيّة**، ١/٨١-٨٣.

١٧- راجع البيان الذي نشرته جمعيّة النّهضة اللبنانيّة في نيويورك حول المؤتمر، **المقطم**، عدد ٨٠٠٩، ٢٣ تموز ١٩١٥.

Nadra Moutran, **La Syrie de demain**, France et Syrie, Paris, 1916, p.p. 98-100.

١٨- **Ibidem**, p. 35.

١٩- **Ibidem**, p. 212.

٢٠- Nadra Moutran, **La Syrie de demain**, p.p. 212-213.

٢١- Georges Samne, **La Syrie**, p. 490.

٢٢- **Ibidem**, p. 5-6.

٢٣- **Ibidem**, p. 115.

٢٤- **Ibidem**, p. 232.

٢٥- كان الوضع الطائفي في سوريا وحالة السكّان الفكريّة يحتّمان، بنظر شكري غانم، تقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام إذا ما وجد أن تبقى فلسطين منفصلة عن سوريا، وهذه الأقسام هي: لبنان الكبير - منطقة دمشق - منطقة حلب؛

Chekri Ghanem, **La Syrie** (Préface), p. XVII.

٢٦- Chekri Ghanem, **La Syrie** (Préface), p. XVIII-XIX.

٢٧- Ibidem, p. X-XI

٢٨- إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٥٥.

٢٩- **المقطم**، عدد ٨٢٧٨، ٩ حزيران ١٩١٦، إستغاثة لبنان وسوريا خلال الحرب؛ لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربيّة الحديث**، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني، ص ٣٤٩.

٣٠- **Rapport sur la Sériciculture**, établi par M. Croisat à la suite de la mission envoyée en Syrie par les chambres de commerce de Lyon et de Marseille, 1919, p.3.

٣١- **Papers relating to the foreign relations of the United States Suppl.**, 1915, p. 781.

٣٢- **Rapport de M. Croisat.**

٣٣- جورج حكيّم، **الصناعة في سوريّا قبل الحرب**؛ ورد عند سعيد حمادة، **النّظام الإقتصادي في سوريّا ولبنان**، ص ١٢٨.

٣٤- Gaston Ducousso, **L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban**, p. 117.

٣٥- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربيّة الحديث**، ص ٤٣٨.

٣٦- André Latron, **La vie rurale en Syrie et au Liban**, p. 213.

٣٧- يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ص ٤٣٨؛ لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٩.

٣٨- **Papers relating to the foreign relations of the United States Suppl.**, 1915, file 763, 72/1567, p. 963 and telegrame No. 1494 Istamboul, 17 spt., 1916, p. 934.

٣٩- جورج حكيّم، **الصناعة في سوريا قبل الحرب**؛ سعيد حماده، **النّظام الإقتصادي في سوريا ولبنان**، ص ١٢٨.

٤٠- **المقطم**، عدد ٨٢٧٨، ٩ حزيران ١٩١٦، إستغاثة لبنان وسوريا خلال الحرب، "توقف العمل في لبنان وسوريا عند إعلان الحرب"

٤١- جورج حكيّم، **الصناعة في سوريا قبل الحرب**، ص ١٢٨.

٤٢- Chekib Arslan (préface) **L'évolution politique de la Syrie sous mandat** (Edmond Rabbath) Paris, 1928, p XII.

٤٣- **محفوظات بكركي**، عريضة أعدّها اللبنانيّون والسوريّون المقيمين في القطار المصري تمهيداً لرفعها إلى السلطان العثماني سنة ١٩٠٣؛ جريدة المرسل، الأعداد: ١٥، تاريخ ٢١ آب، و١٦، تاريخ ٢٨ آب، و٢٢، تاريخ ٩ تشرين الأوّل ١٩١٣، و٣٤، تاريخ ١ كانون الثّاني ١٩١٤؛ ميشال شبلي، المهاجرة اللبنانيّة، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٩٢٧، ص ٩-١٣.

٤٤- **البشير**، عدد ١٥٦٦، تاريخ ٣ تشرين الثّاني ١٩٠٢، وعدد ١٦٤١، تاريخ ٢١ آذار ١٩٠٤.

٤٥- **البشير**، عدد ١٥٦٧، تاريخ ١٠ تشرين الثّاني ١٩٠٢.

٤٦- **محفوظات بكركي**، رسالة مظفر باشا إلى البطريرك الحويك في ١٨ رمضان

١٣٢٠/ ١٩٠٢؛ رسالة من البطريرك الحويك إلى عموم الكهنة في ٢٣ كانون الأوّل ١٩٠٢؛ البشير، عدد ١٥٧٥، تاريخ ٥ كانون الثّاني ١٩٠٣.

٤٧- محفوظات بكركي، رسالة من المطران بولس عوّاد إلى البطريرك الحويك في ٢٨ كانون الثّاني ١٩٠٣؛ البشير، عدد ١٥٧٧، تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٠٣.

٤٨- جريدة المؤيّد، عدد ٢ مارس ١٩٠٣.

٤٩- محفوظات بكركي، رسالة من المطران بولس عوّاد إلى البطريرك الحويك بتاريخ ٢٨ كانون الثّاني ١٩٠٣.

٥٠- محفوظات بكركي، رسالة من البطريرك الحويك إلى المابين الهمايوني أواخر كانون الثاني ١٩٠٣.

٥١- مجلة المحبّة، عدد ١٨٧، تاريخ ١٢ تشرين الأوّل ١٩٠٢، ص ٥٩٧.

٥٢- البشير، الأعداد: ١٥٨٤، تاريخ ٧ آذار ١٩٠٣، و١٥٩٨، تاريخ ١٥ حزيران ١٩٠٣؛ الهدى، عدد ١١٠، تاريخ ٨ تموز ١٩٠٣.

٥٣- البرق، عدد ٥٤، تاريخ ١٨ أيلول ١٩٠٩.

٥٤- البرق، عدد ١٠٩، تاريخ ١٥ تشرين الأوّل ١٩١٠، وعدد ١٨٧، تاريخ ٣ آب ١٩١٢.

٥٥- المناظر، عدد ٥٧١، تاريخ ٩ تشرين الثّاني ١٩٠٥.

٥٦- كوكب البرية، أيلول ١٩١٣، ٩/ ٥٦٣.

٥٧- م.ن.

٥٨- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، ص ١٢٤.

٥٩- L'autonomie comme au Liban! C'est le souhait que nous avons fréquemment recueilli sur les lèvres des populations non chrétiennes des vilayets; H. Levantin, **Quarante ans d'autonomie au Liban** , en Etudes, T. 92, Paris 1902, p. 165.

أيضاً، بولس مسعد، لبنان والدّستور العثماني، ص ٥١.

٦٠- نقلاً عن: **المناظر**، عدد ١٠٩٠، تاريخ ٣ كانون الأوّل ١٩١٢.

٦١- **مجلّة الحارس**، مجلّد السنة ١٠ (٣٢- ١٩٣٣)، ص ٥٨٥.

٦٢- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** ، ص ١٢٣.

٦٣- من أهم المبادئ الإصلاحيّة التي نادى بها الدّستور العثماني هذا: مساواة جميع رعايا الدّولة أمام القانون، وقبول المسيحيين في مناصب الدّولة ووظائفها، وحرية التّعليم والصحافة، وحفظ الحريّة الشخصيّة ومراعاة حرمة المنازل. **مجلة الجامعة**، السنة ٢، ١٩٠٠، ٥/٤٢.
Lyne Lohéac, **Daoud Ammoun et la création de l'état Libanais**, Klincksieck, Paris 1978, p.43.

٦٤- جلس السلطان عبد الحميد الثاني على سرير السلطنة في ٣١ آب ١٨٧٦. وأسند الصدارة العُظمى إلى مدحت باشا في ١٦ كانون الأوّل ١٨٧٦، وأصدر الدّستور العثماني في ١٩ كانون الأوّل ١٨٧٦؛ سليم فارس، **كنز الرغائب في منتخبات الجوائب بالآستانة**، الطبعة الأولى، ١٨٧٧، ص ٣١٥ و ٣٢٧ و ٣٣٨ و ٣٥٩؛ عبد العزيز محمّد عوض، **الإدارة العثمانيّة في ولاية سوريا** (١٨٦٤ - ١٩١٤)، دار المعارف، مصر ١٩٦٩، ص٤٠-٤١.

٦٥- عزل السلطان عبد الحميد الثّاني مدحت باشا رائد الإصلاح ونفاه إلى ايطاليا وفرّق أعوانه. وفي ٤ شباط ١٨٧٨ صدرت الإرادة القاضية بإلغاء لقب الصدر الأعظم واستبداله بلقب رئيس الوكلاء. ثم أعادت هذه الإرادة العمل بقلب الصدارة في ٣٠ أيار ١٨٧٨. وفي ١٤ شباط ١٨٧٨ صدرت الإرادة السنية بحل مجلس المبعوثان إلى أجل غير مسمى وتشتيت أعضائه. **مجلة المنار**، ٩/٢٥ تشرين الأوّل ١٩٠٨، ص ٦٧١؛ عبد العزيز محمّد عوض، **الإدارة العثمانيّة في ولاية سوريا**، ص ٤٥.

٦٦- **مجلة الجامعة**، السنة ٢, ١٩٠٠، ٥/٢٤٤.

٦٧- إبراهيم وداوود كنعان، **بيروت في التاريخ**، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٠١.

٦٨- الإدارة العرفيّة هي عبارة عن حكومة عسكريّة تحلّ محل الحكومة الملكيّة في

بعض الأحوال، معطّلة معها الحقوق السياسيّة. وكانت هذه الإدارة تعلن بإرادة سنية سلطانيّة، البرق، عدد ١٧٥، تاريخ ٩ آذار ١٩١٢.

٦٩- مجلة المنار، ج ١٠، م ١١، تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٨، ص ٧٥٠.

٧٠- مجلة الجامعة، السنة ٢، ١٩٠٠، ٥/٢٤٤.

٧١- عبد العزيز محمّد عوض، الإدارة العثمانيّة في ولاية سوريا، ص ٤٦.

٧٢- زين زين، نشوء القوميّة العربيّة، دار النهار للنشر، ط.٤، بيروت ١٩٨٦، ص ٥٦.

٧٣- مجلة المنار، ج ١٠،م ١١، ص ٧٥٦.

٧٤- م.ن.، ص ٧٥٣ - ٧٥٤.

٧٥- مجلّة المنار، ج ٩، م ١١، ص ٦٦١.

٧٦- مجلة الجامعة، ج ٩، تشرين الأوّل ١٩٠٨، ص٢٤٤ - ٢٤٥.

٧٧- إنفصلت اليونان عن الدّولة العثمانيّة، ثم تلتها رومانيا، وبلاد الصرب، وبلغاريا، ووقعت مصر في قبضة الإنكليز.

٧٨- جاء في جريدة المرسل، عدد ٦، تاريخ ١٩ حزيران ١٩١٣، أنَّ مطالب الأرمن كانت كمطالب العرب وأبرزها: اللامركزيّة الإداريّة، جعل اللغة الأرمنيّة لغة رسميّة، تعيين مأموري تلك الولايات من الذين يحسنون اللغة الأرمنيّة.

٧٩- مجلة الجامعة، ج ٩، تشرين الأوّل ١٩٠٨، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

٨٠- يعتبر محمّد روحي الخالدي المقدسي أنّ وجود حزب تركيا الفتاة يعود إلى مصطفى فاضل باشا، وصهره خليل شريف باشا، منذ توليه نظارة المعارف سنة ١٨٦٢ وهجرته إلى باريس (١٨٦٥- ١٨٦٧)، وأنّ أنصار هذا الحزب هم من المطّلعين على الحضارة الفرنسيّة والإنكليزيّة، وأنّ الذي أطلق عليه هذا الإسم هم إفرنسيّون إذ قالوا: "جون تركي"، أو "جون فرانس" فتُرجم الإسم بتركيا الفتاة. مجلة المنار، ج ٩، م ١١، ص ٦٦١ - ٦٦٢.

٨١- تأسست جمعيّة الإتّحاد والتّرقي في الآستانة. وجعلت غايتها الأساسيّة السّعي للحصول على الدّستور الذي وضعه مدحت باشا. وعام ١٨٩٤ بعثت فريقًا من

شبّانها الأحرار إلى باريس ليؤسسوا فرعًا للجمعيّة فيها. فقصد هذا الوفد أحمد رضا بك، صاحب جريدة منشورات الصّادرة بالفرنسيّة والتركيّة والمرتكزة في مبادئها على الفلسفة الحقيقيّة على طريقة "أوغست كونت"، المؤسسة على "النظام والترقّي"، هذه الكلمة التي أصبحت شعار الجمعيّة المذكورة. قبل أحمد رضا الإنضمام إلى فرع باريس الذي صار رئيسًا له، كما أصبحت جريدته ناطقة بمقاصده. تحولّت هذه الجمعيّة السريّة إلى جمعيّة سياسيّة، واعتمدت برنامجًا دارت عليه سياسة الدولة العثمانيّة بعد الإنقلاب، وأبرز بنوده: مسؤوليّة الوزراء أمام مجلس المبعوثان، إعطاء حق الإنتخاب لكلّ ذكر بلغ العشرين من عمره شرط أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنيّة، حريّة العمل السياسي وإنشاء الجمعيّات، جعل التركيّة اللغة الإجباريّة والرسميّة، المساواة، حريّة المُعتقد، حريّة التّعليم.

المنار، ج ٨، م ١١، تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٠٨، ص ٦٣٨-٦٤٠؛ و**الإتحاد العثماني**، عدد ١٧، تاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٠٨؛ وسيم قبعين، **الدّستور والأحرار**، المطبعة العموميّة، مصر ١٩٠٨، ص ٤٤ - ٤٧؛

Correspondance d'Orient, 1 Mai 1909, p. 474-475.

٨٢- وسيم قبعين، **الدّستور والأحرار**، ص ٣٦ - ٣٩.

٨٣- م.ن.، ص ٣٩.

٨٤- محمد أنيس، **المشرق العربي في التّاريخ الحديث والمعاصر**، ص ١٦٨.

٨٥- أحمد نيازي، **خواطري**، ترجمة ولي الدين يكن، القاهرة، ١٩٠٩، ص ١٢ - ١٣.

٨٦- حسّان حلاّق، **موقف الدّولة العثمانيّة من الحركة الصهيونيّة ١٨٩٧ - ١٩٠٤**، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٨٧.

٨٧- Ernest Ramsaur, **The Young Turks, prelude to the Revolution of 1908, P. . Princeton** 1957, p. 63.

٨٨- **المنار**، م ١٢، ج ١، ص ١٣. مقال محمّد رشيد رضا، الإستبداد الحميدي.

٨٩- Ernest Ramsaur, **op. cit**, p. 65.

٩٠- عادل إسماعيل، **السياسة الدوليّة**، ج ٤، ص ١٣٢.

٩١- توفيق برو، **العرب والترك**، ص ٥٤؛ وعادل إسماعيل، **السياسة الدوليّة**، ص ١٣٢.

٩٢- م.ن.، ص ١٣٢.

٩٣- كان إسم الجمعيّة "جمعيّة التّشبث الشخصي واللامركزيّة الإداريّة" ثم إختصر هذا الإسم إلى "عدم مركزيّة" بالتركيّة و"اللامركزيّة" بالعربيّة. ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١٢٠.

٩٤- Ernest Ramsaur, **The Yound Turks,** p. 86.

٩٥- محمّد أنيس، **المشرق العربي في التّاريخ الحديث والمعاصر**، ص ١٧٣.

Paul Fesh, **Constantinople aux derniers jours**, D. Abdul Hamid, Paris, p. 380.

٩٦- كارل بروكلمان، **تاريخ الشّعوب الإسلاميّة**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، الطبعة السّابعة، بيروت ١٩٧٧، ص ٥٩٨، الهامش.

٩٧- محمّد أنيس، **المشرق العربي في التّاريخ الحديث والمعاصر**، ص ١٧٣. إستفادت جمعيّة الإتّحاد والتّرقي من الحركة الماسونيّة الحرّة في مقدونية. حول هذه النقطة، راجع: جواد رفعت أتلخان، **الخطر المحيط بالإسلام، الصهيونية وبروتوكولاتها**، ترجمة وهبي عزّ الدين، بغداد ١٩٦٥، ص ١٥٠ وما بعدها. وأيضًا،

Lord Eversley, **The Turkish Empire Lahore**, 1959, p. 370.

٩٨- ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١٢٠.

٩٩- T.G. Djuvara, **Cent Projets de Partage de la Turquie 1281-1914**, Paris 1914, p. 503.

١٠٠- ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١٠٧. وتحدّثت المنار عن مؤتمر "ويانة" الذي دعت إليه الجمعيّة الأرمنيّة مع جمعيّة الإتّحاد والترقي، والذي حضره جماعة من الترك، والأرمن،

والمقدونيين، والرّوم، والكرد، والعرب، واليهود، والأرناؤوط. وقد نتج عنه المقررات التّالية:

١- قلب الحكومة الحاضرة وإستخدام كلّ الوسائل لتحقيق ذلك.

٢- تحقيق حكومة مقيّدة دستوريّة لجميع رعايا العثمانيين.

٣- استخدام كلّ الوسائل للوصول إلى هذا الهدف.

المنار، م ١١، ج ١١، ص ٨٥٠.

١٠١- كانت مقدونية تتألّف من ثلاث ولايات (مناستر وقوصوه وسلانيك)، حيث تأسست في هذه المنطقة سنة ١٩٠٣ إدارة خاصّة تحت مراقبة خمس من الدّول الأوروبيّة الكبرى وهي: بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وإيطاليا. عادل اسماعيل، **السياسة الدوليّة**، ٤/١٣٣؛ ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١٠٧.

١٠٢- **المنار**، م ١١، ج ١١، رسالة محمّد روحي الخالدي؛ عادل اسماعيل، **السياسة الدوليّة**، ٤/٤٠ و ١٣٤.

١٠٣- **المنار**، م ١١، ج ١١، رسالة محمّد روحي الخالدي.

١٠٤- أحمد نيازي، **خواطري**، ص ٨٣ - ٨٤؛ محمّد فريد المحامي، **تاريخ الدّولة العليّة العثمانيّة**، ص ٧٠٦.

١٠٥- أحمد نيازي، **خواطري**، ص ١٣٥ - ١٣٨.

١٠٦- **المنار**، م ١١، ج ١١، ص ٤٥٦، رسالة محمد روحي بك الخالدي.

١٠٧- **الأقبال**، عدد ٢٨٨، ٨ آذار ١٩٠٩، حديث لممدوح باشا وزير الداخليّة العثمانيّة أثناء قيام الثورة ١٩٠٨.

١٠٨- جون هاسلب، **السلطان الأحمر عبد الحميد**، ترجمة فيليب عطا الله، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٠٥ - ٣٠٧؛ **المقتطف**، م ٣٣، ٨/ ١٩٠٨، الخط الهمايوني؛ **الأقبال**، عدد ٢٦١، ٣١ آب ١٩٠٨، الخط الهمايوني.

١٠٩- **الأقبال**، عدد ٢٧٨، ٢٨ كانون الأوّل ١٩٠٨، خطاب السلطان عبد الحميد

بمناسبة إفتتاح مجلس المبعوثان؛ جون هاسلب، **السلطان الأحمر عبد الحميد**، ص ٣٠٩.

١١٠– **الأقبال**، عدد ٢٧٩، ١١ كانون الثّاني ١٩٠٩، برقيّة جمعيّة الإتّحاد والتّرقي. ومن برقيّات التّهاني التي وردت إلى المابين كانت برقيّة مجلس النوّاب الإنكليزي التي جاء فيها:
"أنّ برلمانكم دخل الأسرة البرلمانيّة الكبيرة كابن ثورة سلميّة، ونحن واثقون بأن مساعيكم وأعمال مجلسكم، ستؤكّد السّعادة والرفاهيّة لجميع عناصر السلطنة". **الأقبال**، عدد ٢٧٨، ٢٨ كانون الأوّل ١٩٠٨.

١١١– **الأقبال**، عدد ٢٨١، ٢٥ كانون الثّاني ١٩٠٩. إنتخاب الهيئة الإداريّة لفروع جمعية الإتّحاد والتّرقي في بيروت وطرابلس وباقي مدن بلاد الشام.

١١٢– جون هاسلب، **السلطان الأحمر**، ص ٣٠٨؛ ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١٠٨.

١١٣– **المنار**، م ١٢، ج٣ و ٤ و ٥ و ١٠ ص ٢٣٩–٢٤٠ و ٣٤١–٣٤٢ و ٧٩٥؛ "الجمعيّة المحمديّة"؛ **الأقبال**، عدد ٢٨٩، ١٥ آذار ١٩٠٩؛ و"الجمعيّة المحمديّة".

١١٤– م.ن.

١١٥– دراسات في الثورة العربية الكبرى: دراسة زين نور الدين زين، **أسباب الثورة العربية الكبرى**، عمان، ١٩٦٧، ص ٤٨؛ **رحلات الإمام محمد رشيد رضا**، جمعها وحققها الدكتور يوسف أيبش، ص ١٨٠.

١١٦– أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضيّة العربيّة**، القاهرة، لا تاريخ، ص ٧٠.

١١٧– يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٣٧.

١١٨– أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ٣٨؛ يذكر جورج أنطونيوس أن هذه المعلومات إستقاها مباشرة من الملك فيصل الذي تولى عرش العراق عام ١٩٢١ بعد ترحيله من سوريا. جورج أنطونيوس، **يقظة**

العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦ ، ص٣٧.

١١٩- سليمان موسى، **الحركة العربيّة**، ص ١٢٥.

١٢٠- **المقتطف**، م ٣٤، آذار ١٩٠٩، ٣/ ٢١٠، خبر.

١٢١- ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١١١.

١٢٢- جمال باشا، **مذكرات**، ترجمة علي أحمد شكري، القاهرة، ١٩٢٣، ص ٩٦؛ أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضيّة العربيّة**، ص ٣١؛ جون هاسلب، **السلطان الأحمر**، ص ٣١٧. يذكر يوسف الحكيم في مذكّراته "إنّ قاتلي محمّد إرسلان قد أخطأوا بينه وبين حسين جاهد بك الركن الإتّحادي المعروف، ورئيس تحرير جريدة "طنين" لسان حال الإتّحاديين نظراً لقوّة الشبه بينهما"؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، دار النهار للنشر، ط١٠، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٦٧.

١٢٣- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٦٧. ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١١١.

١٢٤- محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ص ٧٠٧.

١٢٥- Georges Samné, **La Syrie**, p. 66.

يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ص ١٦٧ - ١٦٨؛ **المنار**، م ١٢، ٥/ ص ٣٤٢، خبر.

١٢٦- عارف النعماني، **مذكرات**، ص ١.

١٢٧- Georges Samné, **La Syrie**, p. 66.

يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ص ١٦٧ - ١٦٨؛ **الأقبال**، عدد ٢٩٧، ٢٦ نيسان ١٩٠٩، خبر؛ ساطع الحصري، **البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة**، ص ١١٢.

١٢٨- جون هاسلب، **السلطان الأحمر**، ص ٣١٧؛ محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانية**، ص ٧٠٧؛ **الأقبال**، عدد ٢٩٧، ٢٦ نيسان ١٩٠٩، خبر.

١٢٩- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ص ٧٠٧.

١٣٠- أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضيّة العربيّة**، ص ٣٤.

١٣١- Georges Samné, **La Syrie**, p. 66.

١٣٢- **المنار**، م ١٢، ٤/ ٢٨١ - ٢٨٣، خبر؛ محمّد فريد بك الحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة** ، ص ٧٠٨؛ أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضيّة العربيّة**، ص ٣٣.

١٣٣- **الأقبال**، عدد ٢٩٨، ٢٤ تموز ١٩٠٩، كتاب السلطان عبد الحميد إلى جمعيّة الإتّحاد والتّرقي.

١٣٤- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٣ ص ٤-٦ ؛ محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ص ٧٠٩-٧١٠.

١٣٥- عادل إسماعيل، **السياسة الدوليّة**، ٤/ ١٣٧؛ أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضيّة العربيّة**، ص ٣٣-٣٤.

١٣٦- جون هاسلب، **السلطان الأحمر**، ص ٣٣٣.

١٣٧- وقد خصص مبلغ ٦٠٠ ليرة لكلّ واحد من أبنائه الثلاثة الرّاشدين الذين ضبطت أموالهم. وقدرت ثروة عبد الحميد الثاني بـ ٢٥ مليون ليرة، وهناك من رفعها إلى حدود ٨٠ أو ٨٥ مليون ليرة. **الأقبال**، عدد ٢٩٨، ٢٤ ايار ١٩٠٩، خبر.

١٣٨- **المنار**، م ١٢، ج ٤، ص ٢٨٨، خبر؛ **الأقبال**؛ عدد ٢٩٤، ١٧ نيسان ١٩٠٩، خبر ؛ Georges Samné, **La Syrie**, p. 67.

١٣٩- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ٣٦؛
Adel Ismail, **Documents**, T18, p. 62-64.

١٤٠- إعتذر الحاخام باشي الإسرائيلي ومحمّد عبد الله بيهم عن الإشتراك في وفد التهنئة مع أنهما دعيا لذلك؛ **الأقبال**، عدد ٣٠٣، ٢٨ حزيران ١٩٠٩.

١٤١– بشارة الخوري، حقائق لبنانيّة، بيروت ١٩٦٠، ١/٥٤–٥٥.
T. Khairallah, **La Syrie**, p.p. 132-133.

١٤٢– الياس الشويري، مذكرات، نشرتها جريدة الحياة، عام ١٩٥٣، في الأعداد ٢١١١– ٢١٥٣، ص ١٧.

١٤٣– البرق، ٢٨ كانون الثّاني، ١٩١١.

١٤٤– توفيق برّو، العرب والترك، ص ٧٩.

١٤٥– أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، القاهرة، لا تاريخ، ١/ص ٧.

١٤٦– كان جمال باشا مفتشًا عامًّا لخطوط المواصلات في شط الجية قبل تسلّمه وظيفته الجديدة كحاكم عسكري للأستانة.

١٤٧– جمال باشا، مذكرات، ص ١.

١٤٨– أدهم آل الجندي، شهداء الحرب العالميّة الكبرى، ٢٢٢.

١٤٩– جمال باشا، مذكرات، ص ١٣٤–١٣٥.

١٥٠– قبل دخول الحرب، عقدت تركيا إتفاقيّة عسكريّة سريّة مع ألمانيا في ٢ آب ١٩١٤. وفي تشرين الثّاني من العام نفسه، قطعت العلاقات الدبلوماسيّة بينها وبين الحلفاء:
Jean-Paul Garnier, **La fin de l'Empire Ottoman**, p.p. 158-160.

١٥١– أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربيّة الكبرى، ص ٣٨.

١٥٢– في مذكرة بعثها المستر پ.پ. غريفس (P.P. Graviss) مراسل جريدة التايمز اللندنيّة في القاهرة في ١٢ كانون الأوّل ١٩١٤، ووصلت وزارة الخارجيّة البريطانيّة يوم ٢٨ من الشهر نفسه. يروي فيها قصة محادثة مع عضو مسيحي في السلك الدبلوماسي التركي بوظيفة سكرتير لم يشأ أن يذكر اسمه، يتحدّث هذا السكرتير طويلاً عن مركز الثقل في الحكومة التركيّة ومدى تأثره بالألمان، ويتّضح من حديثه أن أنور هو صاحب السلطة الطاغية ولدرجات أقل يليه طلعت وجمال؛ **Public Record Office**, F.O. 371/2147 نقلاً عن الدكتور

مكي شبيكة، **العرب والسياسة البريطانيّة في الحرب العالميّة الأولى**، بيروت، ١٩٧٠، ١/ص ٧٢ ـ ٧٣.

١٥٣– يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٥٨.

١٥٤– يذكر عزيز بك في مذكراته أنّ "الفريق زكي باشا لم يكن من الرجال الحزبيين، بل كان قائدًا عسكريًا شريفًا حياديًا محبًا للجامعة العثمانيّة، إلاّ أنّ هذه الصفات ما كانت لتروق للقابضين على زمام الحكم في السلطنة العثمانيّة، فهم يريدون أن تكون البلاد التّابعة للجيش الرّابع مرتبطة مباشرة بهم، وأن يكون هناك رجل قوي يعرف كيف ينفّذ إرادتهم، ويقضي تمامًا على الفكرة العربيّة".

ولما كان زكي باشا "كثير التقرّب من العرب، قرّر الإتحاديّون إستبداله بأحمد جمال باشا، يدهم اليُمنى، الذي مهّد لهم سبيل الحكم بعد مقتل محمود شوكت باشا".

عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ٣٨–٣٩.

يبدو واضحًا أنّ زكي باشا قد أُبعد عن سوريا، وأُرسل إلى برلين كمرافق عسكري مع الأمبراطور الألماني، وذلك للتخلّص منه ومن مواقفه العربيّة.

Eugene Jung, **La Révolte Arabe**, TII, p.31.

١٥٥– محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، ص ١٩٧.

١٥٦– جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ص ٢٣٤.

١٥٧– جمال باشا، مذكرات، ص ٢٣٤–٢٣٥.

١٥٨– **ثورة العرب**، ص ١٦١–١٦٢.

١٥٩– محمّد كرد علي، **خطط الشام**، الجزء الثّالث، دمشق، ١٩٢٥، ص ١٣٨.

١٦٠– ساطع الحصري، **البلاد العربية والدّولة العثمانيّة**، ص ١٢٣.

١٦١– عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ٧٨؛ فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص ٥٨٨؛ دزمونت ستيورت، **تاريخ الشّرق الأوسط الحديث**، ص

١٨٨–١٨٩.

بعد أن تسلّم جمال باشا وزارة البحريّة في شباط ١٩١٤، قام بزيارة فرنسا تلبية لدعوة من حكومتها، وهناك أطلع جمال على سياسة فرنسا البحريّة ثم عرض بصراحة متناهية وجهة نظر بلاده على مسامع "دو مارجري" (De Margerie) وطلب من فرنسا التّخلي عن مساندة اليونان والتّعاون مع تركيا.

Colonel Lamouche, **Histoire de la Turquie**, p.p. 358-359.

١٦٢– فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٥٠؛ عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ٧١–٧٢.

١٦٣– عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ٧٢–٧٣.

١٦٤– عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ٧٣؛ فؤاد غصن، **مذكراتي خلال القرن**، ص ٥٠.

١٦٥– أدهم آل الجندي، **شهداء الحرب العالميّة الكبرى**، ص ٢٢٣؛

Eugene Jung, **La Révolte Arabe**, TII, p. 31.

يقول عزيز بك في مذكّراته أنّ "جمال باشا كان يجهل حقيقة الوعود التي قطعها أنور ورفيقاه (طلعت وخليل) للصدر الأعظم سعيد حليم باشا بتَولّيه الخديويّة المصريّة، ولهذا سار إلى سوريا وفي قلبه طمع بأن يكون خديويّاً". والواقع أنّ فكرة إنشاء خديويّة في سوريا تكون تابعة للدولة العثمانيّة، ولدت في مخيلة أنور وطلعت اللذين كانا يعملان للقضاء على نفوذ فرنسا في لبنان (قبل الحرب)، وقد أيّدهما في ذلك السفير الألماني في الأستانة، مشترطًا أن يمنح لبنان إمتيازًا إداريًا فيكون مستقلاً بموظفيه وموازنته، ومرتبطًا بالخديويّة السورية في سائر الشؤون. وقد دارت مفاوضات طويلة بهذا الصدد بين السفير الألماني وأنور وطلعت، اللذين خابرا بعدئذ ولي العهد الأمير يوسف عز الدين، ثم بعض كبار السوريين. وقد كان الإتفاق تامًا بين الفريقين التركي والألماني، وكذلك كان الأشخاص الذين فاوضهم طلعت

باشا من السوريين وفي مقدمتهم عبد الكريم الخليل، وعبد الحميد الزهراوي، والدكتور سعيد حيدر، ويوسف سرسق، والأمير شكيب أرسلان، وعبد الرحمن باشا اليوسف، موافقين على هذه الخطة، وقطعوا عهداً لأنور بتأييده في إنشائها، وصرّحوا أنّ السوريين أنفسهم لا يتأخّرون قط في قبولها. وبينما كان أنور باشا يسعى لإستمالة ولي العهد لحل القضيّة السوريّة والعربيّة، نشبت الحرب العالميّة الأولى فتبدّل الموقف وتوقفت المفاوضات.

عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالمية**، ص ٧٥ – ٧٨.

١٦٦– جمال باشا، **مذكرات**، ص ٢٣٦–٢٣٧.

١٦٧– **المنار**، م ١٩، ١٢/ ٧٩؛ تكوين الإتّحاديين للجنسية العربية، م.ن.

١٦٨– يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ٢/ ٨٣٤.

١٦٩– أدهم آل الجندي، **شهداء الحرب العالمية الكبرى**، ص ٨٨.

١٧٠– **ثورة العرب**، م.ن.، ص ١٦٢.

١٧١– م.ن.، ص ١٦٢.

١٧٢– جمال باشا، **مذكرات**، ص ٣٣٧.

١٧٣– م.ن.، ص ٢١٧–٢١٨.

١٧٤– **الحرب العُظمى** (١٩١٤–١٩١٨)، بيروت، لا تاريخ، ٢٦/ ٢٥.

١٧٥– جمال باشا، **مذكرات**، ص ٣٤٠–٣٤١.

١٧٦– م.ن.، ٣٤٢ – ٣٤٣.

١٧٧– محمّد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، ص ٢٥. أعطى جمال باشا إمتياز جريدة الشرق لخليل الأيوبي، وعيّن الشيخ تاج الدّين الحسني مديراً مسؤولاً لها. أدهم آل الجندي، **شهداء الحرب العالمية الكبرى**، ص ٢٢٣.

يذكر شكيب أرسلان في مذكّراته أنّ مدير جريدة الشّرق كان شاهيد بك، الذي أتوا به من الآستانة لهذه الوظيفة، وقد شارك في تحريرها الأمير شكيب،

ومحمّد كرد علي، والشيخ عبد القادر المغربي. ويبدو أنّ هذه الجريدة بدأت كبيرة راقية، ونالت إعجاب الجميع من سوريين وأتراك وألمان، وبعد مدة وجيزة أخذت هذه الجريدة تتراجع، فانقصت صفحاتها من ثماني صفحات إلى أربع وأحيانًا إلى اثنتين، وخاصة بعد أن أخذت السلطة التركيّة في سوريا تمدّ يدها وتعارض في نشر كثير من المقالات، وهكذا حتى قطع شكيب أرسلان علاقته بها في أواخر ١٩١٦؛ شكيب أرسلان، **سيرة ذاتية**، بيروت، ١٩٦٩ ، ص ١٦٩–١٧٠.

١٧٨– جمال باشا، **مذكرات**، ص ٣٤٧.

١٧٩– عادل اسماعيل، **السياسة الدوليّة**، ٤/٢٠٦.

١٨٠– م.ن.، ٢٠٦

كان عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي وأحد المقربين من جمال باشا. وقد فاتح الباشا مرارًا في أمر الثورة على حكومة اسطنبول وإقامة دولة عربيّة مستقلّة في سوريا والعراق.

أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية**، ص ٨٦.

١٨١– لم يكن جمال باشا التركي الوحيد الذي سعى للتقرّب من العرب والتحبب اليهم في بدء حكمه في سوريا، بل نرى أيضًا أنّ بعض أدبائهم قد سلكوا نفس الطريق وأخذوا يتوددون إلى العرب، ويشيدون بفضلهم، ويتعمّدون تسفيه ما ذهب إليه زملاؤهم قبل الحرب من رفع جنكيز إلى مصاف المنقذين، وكان بين هؤلاء سليمان نظيف الأديب المرموق، وهو من الولاة السابقين، فقد كتب سلسلة مقالات في مجلة الإجتهاد التركيّة في ١١ تموز و ٥ أيلول عام ١٩١٣، ومما قاله في هذا المجال: "إنّ جهاد عبد الرحمن الغافقي هو عندي أشرف وأثمن من المذبحة الملعونة التي قام بها هولاكو في بغداد سنة ٦٥٦هـ /١٢٥٨م. إنّ مليكنا ليس هو جنكيزخان بل عمر الفاروق، وإنّ أحط خليفة أموي هو خير من هولاكو وأجداده. ذلك لأنّ العرب

هم الذين أرشدونا إلى سواء السبيل وهم أساتذتنا الممدنون، بل هم كلّ شيء بالنسبة لنا، حتى إذا أعدنا للعرب ما أخذناه منهم فلا يبقى لدينا إلاّ جبة ذات أكمام طويلة". محمد جميل بيهم، **العرب والترك...**، ص ١٦٧-١٦٨.

١٨٢- جمال باشا، **مذكرات**، ص ٣٣٩.

١٨٣- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالمية**، ص ٦٦.

١٨٤- م.ن.، ٦٤-٦٦.

١٨٥- محمّد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، ص ١٩٨؛ أدهم آل الجندي، **شهداء الحرب العالميّة الكبرى**، ص ٣٢.

١٨٦- **ثورة العرب**، ٢٤٣.

١٨٧- وقد اعتمد هؤلاء المؤرخون على الوثائق التي عثر عليها البلاشفة في سجلات وزارة الخارجيّة الروسيّة على أثر ثورتهم عام ١٩١٧، ونشروها بعد نهاية الحرب. أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ١/١٦٨-١٧٥؛ صبحي العمري، **لورنس كما عرفته**، بيروت، ١٩٦٩، ص ١١٨-١١٩؛أدهم آل الجندي، **شهداء الحرب العالمية الكبرى**، ص ٢٠١؛ زين نور الدين، **نشوء القوميّة العربيّة**، ص ١٢١ و ٢٢٢-٢٢٣؛

Albert Pingaut, **Histoire diplomatique de la France pendant la grande guerre**, les Neutralistes et les tentatives de paix, T.III, Paris 1940, p.228.

حيث يقول: "أنّه في أثناء المفاوضات التي سبقت توقيع إتفاقيّة سايكس بيكو، كان جمال باشا يحاول سراً أن يجتاز إلى معسكر الحلفاء، لو أنهم تعهدوا له عند عقد الصلح بإقامة دولة له في أواسط آسيا الصغري".

١٨٨- Documents françaises, A.E.Y. - Internationale, V.670- Vol 75-76, **Cites par Antoine Yokayem et Marie Bittar, L'Empire Ottoman; les Arabes et les Grandes Puissances**, T. IV, p.p. 306-308..

١٨٩- محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، ص ١٩٨.

١٩٠- كان السيّد أحمد الخطيب، والد النّائب منيف الخطيب (شبعا - الجنوب) من

الذين اشتغلوا للقضيّة العربيّة قبل الحرب العالميّة الأولى وخلالها. وقد حاول الهرب - على حد قوله - مع العريسي والناطور وحمد والشهابي إلى اليمن. ولكن أُلقي القبض عليه وأُودع السجن، وحُكم عليه بالإعدام، ونقل مع السبعة رجال الذين أُعدموا في دمشق في ٦ أيار ١٩١٦. وهناك ساعده حسن بصري بك على النجاة بنفسه، وقد كان حسن بك هذا رئيس شعبة قطنة، ثم عين رئيساً للديوان العرفي في دمشق، بعد أن نقل رئيسه ثروت بك إلى رئاسة ديوان عالية.

١٩١- السيدة داود فيتش هي، "ناتاليا بنت صموئيل داود فيتش، فتاة اسرائيليّة تزوّجت سنة ١٩١٢ "موريس لوبلاشتس الفرنسي، وما لبثت أن هجرته. تقول عن نفسها إنها "تركيّة الأصل أبًا عن جد"، قصدت مصر قبل نشوب الحرب العالميّة الأولى وفيها إعتقلت بتهمة التجسس لحساب تركيًا كما تدّعي، وعملت لحساب الإستخبارات البريطانيّة، كما كُلّفت بمفاوضة جمال باشا، وأن تكون الوسيطة بينه وبين فرنسا.

أما الملازم شوفيل فهو فرنسي كان موظفًا في قسم الجاسوسيّة الفرنسيّة، إتصل بناتاليا في بور سعيد وكلّفها مهمّة الإتصال بجمال باشا، هذا ما ذكرته السيدة فيتش، كما أنّه قام بمهمة الإتصال بجمال باشا بنفسه في بيروت ومفاوضته بأمر الإتّفاق بينه وبين حكومته. عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميَة**، ص ١٦٧- ١٧٤- ١٧٥.

١٩٢- م.ن.، ص ١٨٥.

١٩٣- م.ن.، ص ١٨٦.

١٩٤- إسمه الحقيقي جميل باشا، أمّا الأهالي في بلاد الشّام فقد عرفوه باسم جمال باشا، ولقّبوه بالصغير تمييزًا له عن أحمد جمال باشا.

١٩٥- جمال باشا (الصغير)، **كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب**، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٢، ص ١٢.

١٩٦- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالمية**، ص ٥٨ و ٦٧ - ٦٩.
١٩٧- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٤١.
١٩٨- م.ن.، ص ١٤١.
١٩٩- في ٢٣ تموز ١٩١٤، وبمناسبة الإحتفال بذكرى إعلان دستور ١٩٠٨، أقدم موظف البلدية في سوق الغرب من أعمال لبنان، على رفع العلم العثماني أمام حانوت السيّد نجيب الشويفاتي، الذي بادر إلى نزعه ووضعه في مكان آخر، ولما اعترض موظف البلدية على هذا التصرّف الذي بدر من صاحب الحانوت، حصلت مشادة بين الجانبين، وسقط العلم أثنائها على الأرض، فأسرع دركي لبناني ورفع العلم في مكان مناسب، وفرّق بين المتشاجرين وانتهى الأمر بسلام. إستغلّ والي بيروت هذه الحادثة ووجّه إلى حاكم لبنان البرقيّة التّالية: "إنّ العلم العثماني المبجّل في كلّ مكان، قد أصبح عرضة للإحتقار والإمتهان في جبل لبنان، حيث رماه أحد اللبنانيين أرضًا في سوق الغرب على مرأى من الدركي اللبناني، الذي قصّر عما تفرضه عليه وظيفته. الشّعب المسلم في هياج، لا يثق بالقضاء اللبناني، أرجو تسليم الجاني إلى حكومة بيروت ليلقى عقابه الصارم". فأجابه حاكم لبنان بالبرقيّة التّالية: "إنّ العلم العثماني المفدى مكرّم في جبل لبنان كما هو في كل مكان، لقد أثبت التّحقيق الذي قامت به السلطات اللبنانيّة ذات الإختصاص القانوني، أنّ عمل نجيب البيروتي المصطاف في سوق الغرب، لم يقصد به مس كرامة العلم بل إزاحته عن مدخل حانوته، ومع ذلك فقد سيق إلى محكمة الشوف ذات الصلاحيّة المكانيّة لينال ما يستحقه من العقاب. ولما كان العدل والقانون مصونين في محاكم جبل لبنان، لا أرى مبررًا لهياج أهل بيروت، أمّا الدركي الذي قام بواجبه أثناء الحادث فقد كوفىء بناءً على إقتراح رئيسه بإجازة يومين مع التّقدير".

Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.p. 156-157.

٢٠٠- بعد حادثة العلم بأيّام قليلة، تلقى المتصرّف أوهانس باشا برقيّة من زكي باشا، قائد الفيلق الرّابع المقيم في دمشق، تتضمّن "وجوب إرسال الأسلحة المحفوظة في مستودع دير القمر إلى دمشق". فكان ردّ المتصرّف فيه كثير من الحنكة والدراية حيث قال: "إنّ الأسلحة التي تأمرون بإرسالها إلى دمشق غير صالحة للإستعمال نظرًا لقدمها، وهي محفوظة في مستودعها بدير القمر كآثار عتيقة، وأرى من الواجب لفت نظر دولتكم، إلى أنّ نقلها من محلها في الظروف الراهنة، يُثير شكوك الأهلين، ويُعيد إلى ذاكرتهم حوادث ١٨٦٠ الأليمة، دون أن يكون في نقلها أي مصلحة للدولة".

٢٠١- Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.157.
Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.12.

٢٠٢- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٥٩.

٢٠٣- فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٥٤.
Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.157.

٢٠٤- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٤٤.

٢٠٥- Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.157.

٢٠٦- بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج/ ٧٥.

٢٠٧- **المقطم**، العدد ٧٨٢٢، ١٤ كانون الأول ١٩١٤، خبر.

٢٠٨- "بعد وصول القائد البلانلي إلى زحلة، أرسل إلى مقام القيادة العليا في الشام برقيّة يذكر فيها رداءة الطقس وأخطار الرياح التي تهدّد حياة هؤلاء الجنود بالخطر، فوردت إليه برقيّة من القيادة تأمره بوجوب دخول الجبل بأسرع ما يمكن، وتقول له أنّ الجو الذي يراه هو معاكسًا لمسير الجنود، هو ذاك الجو المطلوب الذي تراه القيادة مناسبًا لدخول العساكر الشاهانيّة إلى أرض لبنان". فؤاد غصن، **مذكّراتي خلال قرن**، ص ٥٩.
Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.p.9-10.

٢٠٩- Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.10.

٢١٠- كان الجيش موزعاً بين اللبيش ومجدل عينطورة - المتن، والمروج والمتين وبعضهم رجع إلى زحلة. فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٥٥.

٢١١- م.ن.، ص ٥٦-٥٧.

٢١٢- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٥٧.

٢١٣- Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.p.10-11.

٢١٤- كان القائد علي رضا البلانلي يعمل ما بوسعه لإرضاء جنوده ولمنعهم من التعديات والسرقات في الأرياف، فاستحقّ بذلك شكر وتقدير اللبنانيين، ولهذا كان يستقبل بحفاوة بالغة أينما حلّ.

Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.11.

٢١٥- فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٦٠-٦١.

٢١٦- م.ن.، ص ٦٣.

٢١٧- الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٢٦.

٢١٨- Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.12.

٢١٩- **Ibidem**, p.15.

ذكرت جريدة المقطم التي كانت تصدر في مصر خلال الحرب، "أنّ الأخبار الواردة إلينا من سوريا تُفيد أنّ إحتلال الجبل لأغراض دفاعيّة، وأنّ بقاء الجنود العثمانيّة في لبنان سيستمر حتى نهاية الحرب الحاضرة". **المقطم**، ٧٨٢٢، ١٤ كانون الأوّل ١٩١٤.

٢٢٠- أصدرت الحكومة العثمانيّة، عند بداية الحرب، بعض القوانين التنظيميّة للمؤسسات التعليميّة الأجنبيّة، تخولها حق الإشراف المباشر على هذه المؤسسات، وكل مؤسسة تخالف هذه القوانين تتعرّض للإقفال أو المصادرة، أو يتمّ تحويلها لأغراض إجتماعيّة أو عسكريّة. وقد دارت مراسلات عدّة بين سفير الولايات المتّحدة في الأستانة ووزارة الخارجيّة بهذا الشأن.

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, New York, 1969, Suppl. 1915, File 367. 116/303, and file 367 p.p. 953-954.

٢٢١- فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ص ٥٨٨.

٢٢٢- ومما جاء في الخطاب: "أيّها اللبنانيّون، كونوا مواطنين عن حق، إعملوا ما بوسعكم لتجعلوا وطنكم قويًا ومزدهرًا، دافعوا عنه إذا ما هاجمه الأعداء، وضحّوا بدمائكم من أجله، حافظوا على السلامة العامة في هذه الساعات المشؤومة، وإذا ما دعت الحاجة إليكم، وجب عليكم أن تضحّوا بحياتكم في سبيل سلامة المملكة، وفضّلوا الموت المجيد في ساحة القتال على العار الذي يلحق بكم من جراء مساعدة الأعداء. ويل لكلّ خائن... وويل لكلّ من يعمل لخدمة فرنسا وإنكلترا..."

Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, T.20, p.15.

٢٢٣- فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٦٥-٦٦.

٢٢٤- م.ن.، ص ٦٦.

٢٢٥- الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيَة**، ص ٥٢٩.

٢٢٦- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ١٣١.

٢٢٧- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٦٠.

٢٢٨- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٦١-١٦٢.

٢٢٩- إن علاقة حبيب باشا السعد بفرنسا وبممثليها في بيروت تؤكدها الوثائق القنصليّة التي تعود إلى تلك الفترة.

Adel Ismail, **Documents**, T.20, p.376.

٢٣٠- كان حبيب باشا السعد من قرية عين تراز، قد نفاه جمال باشا مع عائلته وإخوانه (ما عدا شقيقه فؤاد)، وبعض وجوه اللبنانيين إلى أضنة. لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ١٩٨؛ فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٨١. إنّ العريضة التي رفعها حبيب السعد إلى جمال باشا، مدوّنة بكاملها في كتاب يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٦٢- ١٦٣.

٢٣١- Edmond Rabbath, **La Formation Historique du Liban**, p.p.251-252.

يعدّد يوسف الحكيم في كتابه المذكور سابقًا، ص ١٦٧– ١٦٨، بعض أسماء الموظفين والنوّاب الذين نفاهم جمال باشا وهم: سعيد البستاني (قائد الجند اللبناني)، جرجس صفا (رئيس دائرة الحقوق الإستئنافيّة)، مصطفى عماد (رئيس دائرة الجزاء الإستئنافيّة)، سليم باز (المدّعي العام الإستئنافي)، الدكتور بولس نجيم (رئيس القلم الأجنبي)، نمر بو شمعون (معاون رئيس الماليّة)، ابراهيم أبو خاطر (قائمقام زحلة)، سعدالله الحويك (نائب قضاء البترون)، فؤاد عبد الملك (نائب الشوف)، سليمان كنعان (نائب جزين)، نسيب الخوري (مميز قلم الأوراق في مركز المتصرفيّة)، إبراهيم عقل (مدير ناحية البترون). ومن بين الذين نفوا كذلك الشاعر الزجلي رشيد نخلة، والأمير توفيق مجيد إرسلان قائمقام الشوف، وشقيقه الأمير فؤاد، والأمير فائق شهاب (قائمقام المتن) وعقيلته الفرنسيّة.

٢٣٢– كان جمال باشا في نيته نفي البطريرك الحويك، لكن البابا وإمبراطور النمسا تدخّلا مع السلطان في قضيّته، فوجّه إلى جمال باشا أمرًا بوجوب رعايته وإجلال مقامه.

لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ١٩٨؛

Edmond Rabbath, **La Formation Historique du Liban**, p.252.

يذكر يوسف الحكيم أنّ رئيس الدّيوان العرفي في عاليه أرسل برقيّة إستحضار بحق البطريرك الحويك إلى محكمة عاليه. يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان**، ص ١٧٢–١٧٤.

أمّا جمال باشا فيقول في مذكراته أنّه "إضطر إلى نفي بعض الأشخاص خارج البلاد بسبب علاقتهم بفرنسا، وكإجراء إحترازي. أمّا لائحة أسمائهم فقد قدّمت لي من قبل موظفي الحكومة، واقترحت من قبل إصلاحي بيروت." جمال باشا، **مذكرات**، ص ٢٢٠.

٢٣٣– شكيب أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص ١٥٥–١٥٦.

٢٣٤- م.ن.، ص ١٥٥-١٥٦.

٢٣٥- محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، ص ١٩٠.

٢٣٦- **Papers Relating to the Foreign Relations of the United States**, New York, 1969, Suppl. 1915, File No. 367. 116/309, p. 979.

٢٣٧- Edmond Rabbath, **La Formation Historique du Liban**, p.251.

عادل اسماعيل، **السياسة الدولية**، ج/ ٢٠٦؛ الياس الشويري، **مذكرات**، ص ٩.

٢٣٨- George Samne, **La Syrie**, p.436.

أقرّ النظام الأساسي لجبل لبنان طريقة الإنتخاب الديمقراطيّة في تشكيل المجالس الإداريّة التي كانت تتم على درجتين، ففي الدرجة الأولى كان يتم انتخاب مشايخ القرى من الأهلين، وفي الدرجة الثانية يقوم مشايخ القرى بدورهم بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقًا للتّقسيمات الإداريّة ولما كان لكلّ طائفة من أهميّة في العدد (المادّة العاشرة).

Adel Ismail, **Documents**, T. 12, p.37.

والأعضاء الذين عيّنهم جمال باشا هم: أحمد الحسيني عن كسروان – سليم داود ثابت عن دير القمر – حسين الحجار والأمير سامي أرسلان عن الشوف – الشيخ عقل أبي صعب عن البترون – الدكتور زخور بك العازار عن الكورة– يوسف بك بردويل عن زحلة – فؤاد عازوري عن جزين – أسعد مخايل لحود عن جبيل – المقدم رشيد مزهر وإبراهيم بك الأسود وإسكندر بك الخوري عن المتن – وعيّن الأمير سليم أبي اللمع رئيسًا لهذا المجلس.

لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٠-٢٠١.

٢٣٩- ويبدو أنّ البطريرك الحويك قد أيّد سياسة جمال باشا في تصريح أورد توفيق توما مقطعًا منه على الشّكل التّالي: "ينبغي أن يكون المرء معاينًا الواقع ليلاحظ كم يهتم سعادة جمال باشا من قلبه بمؤاساة هذا البلد البائس. إننا

لجداً سعداء بالتّعبير عن إعترافنا بجميله لأجل ما فعله لخير الشّعب اللبناني".

Toufic Touma, **Paysans et institutions feodales chez les Druzes et les M. du L. du XVII siècle à 1914**, p.707.

٢٤٠- كان الوفد يتألّف من السادة المطارنة: عبدالله خوري، وبطرس شبلي، وبولس عواد، والخوري بشارة الشمالي، وخمسة وعشرين رجلاً من وجهاء المسيحيين في لبنان، وقد أدرك الوفد مدينة دمشق في ٩ كانون الأوّل ١٩١٤، وقابلوا جمال باشا نهار الجمعة الواقع في ١١ كانون الأوّل من السنة نفسها، وقدّموا له رسالة من البطريرك جاء فيها: "بعد إفتقاد الخاطر الكريم والدّعاء إلى الله بمزيد توفيقكم، نعرض أنّ بشرى قدومكم الميمون إلى هذه البلاد قد أفعمت القلوب فرحاً وسروراً." وبعد أن يخبره بوصول الوفد للقيام بواجب التهنئة يقول البطريرك: "نحن لا نزال قائمين على فرض الأدعية الحميدة، بتأييد دولتنا العلية، وتوفيقها إلى ما به خير البلاد وراحة العباد، وبحراسة رجالها العظام، خاصة شخص دولتكم الكريم محفوظاً بأسباب السلامة، والهناء، ومجالي اليُمن، والإقبال بمنه تعالى وكرمه". في ٨ كانون الأوّل ١٩١٤، الدّاعي لدولتكم الياس الحويك البطريرك الأنطاكي.
الأب إبراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانيّة، ص ٥٢٧-٥٢٨.

٢٤١- م.ن.، ص ٥٣٧-٥٤٣ و ٥٤٨؛
Toufic Touma, **op. cit**, p.p.705-709.

٢٤٢- الأب إبراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانيّة، ص ٥٤٣.

٢٤٣- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ١٩٨؛
Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.24.
Edmond Rabbath, **La Formation Historique du Liban**, p.252.

٢٤٤- الأب إبراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانيّة، ص ٥٣٥-٥٣٦؛ لطف الله

نصرة البكاسيني، **نبذة من وقائع الحرب الكونية**، ص ٢٣٧-٢٣٨؛ **الديار**، ١ نيسان ١٩٥٥.

٢٤٥- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالمية**، ص ١٢٩.

٢٤٦- ذكر أنطوان يمين الأحرف الأولى من أسماء هؤلاء الثلاثة وهي كما يلي:
(M.F.-H.C. et A.D.); Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.18.

٢٤٧- **المقطم**، عدد ٧٩٤٤، ٨ أيار ١٩١٥، **الوضع في سوريا ولبنان**؛

٢٤٨- فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٥١-٥٢؛ فائز الغصين، **مذكراتي عن الثورة العربيّة**، دمشق، ١٩٥٦، ص ٤٣-٤٤؛ لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ١٩٨.

٢٤٩- ذكر أنطوان يمين أنّ السيّد ميشال صيدح، ترجمان القنصليّة الفرنسيّة في بيروت، أخبر بأن شخصاً يدعى (A.D.) وعمه أمين قد صادرا منه بعض الأدوات الحديديّة، وفي يوم كان في دمشق وجد بضاعته المصادرة في بيروت عند مفوّض المدينة.
Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.p.18-19.

٢٥٠- **المقطم**، عدد ٧٨٣٢، ٢٨ و ١٥ كانون الأوّل ١٩١٤؛ الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٥١.

٢٥١- فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٧٦.

٢٥٢- **المقطم**، عدد ٧٨٢٢، ١٤ كانون الأوّل ١٩١٤، بيروت ولبنان وسوريا؛
Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.19.

٢٥٣- Georges Samne, **La Syrie**, p. 158.

٢٥٤- **المقطم**، عدد ٧٩٤٤، ٨ أيار ١٩١٥، **الوضع في سوريا ولبنان**؛ فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٨٤.

٢٥٥- فائز الغصين، **مذكراتي عن الثورة العربيّة**، ص ٤٤-٤٥؛ لوتسكي، **تاريخ**

الأقطار العربية الحديث، ص ٤٣٨-٤٣٩.

٢٥٦- يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ٢٤٩؛
Antoine Yammine, **op. cit.**, p.23.

٢٥٧- كان جمال باشا يخشى من عملية إنزال على الشاطىء السوري من قبل الحلفاء.
Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.23.

٢٥٨- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٤٣٩.

٢٥٩- Andre Mandelstam, **Le Sort de l'Empire Ottoman**, p. 148.

٢٦٠- فرض ضريبة جديدة على المخازن التجاريّة المستأجرة بنسبة ٢،٥٪ في السنة؛ **المقطم**، عدد ٨١٩٤، ١ آذار ١٩١٦، **ضرائب جديدة في لبنان**.

٢٦١- Antoine Yammine, **op. cit.**, p.21.

٢٦٢- **ثورة العرب**، ص ١٨٢.

٢٦٣- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٤٣٩.

٢٦٤- عمر الديراوي، **الحرب العالميّة الأولى**، ط.٦، بيروت، ١٩٧٩، ١٦/ ١٥٨-١٥٩.

٢٦٥- يذكر الأمير شكيب أرسلان: أنّ رطل القمح الواحد الذي يُقدّر بحوالي ٣ كيلو كان يُباع بـ ٢٠ قرشًا ذهبيًا خلال الحرب، بينما كان يُباع بقرشين ذهبيين فقط في الأيّام العادية.
Chekib Arslan, (préface) **L'évolution politique de la Syrie sous mandat** (Edmond Rabbath), Paris, 1928, p.XIII.

٢٦٦- وجيه كوثراني، **الإتجاهات الإجتماعيّة السياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي**، ١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٨٩.

٢٦٧- الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٥٢.

٢٦٨- فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٧٧- ٧٨.

٢٦٩- الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٣٦.

٢٧٠- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٠؛ عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ٦٠.

٢٧١- Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.28.

٢٧٢- عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ١٣٦.

٢٧٣- وردت الإستقالة على الشّكل التّالي:

"دولة قائد الجيش الرابع: إنّ معتمدي الوحيد في حكومة جبل لبنان يوسف بك الحكيم لم يكن حاضراً الإجتماع الذي إستاء رضا باشا من نتيجته، فإصراركم على طلبه إضطرني إلى الإستقالة وتسليم حليم بك رئيس الماليّة مقاليد الحكم بالوكالة".

يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ١٩٨.

وقد إتهم جمال باشا أوهانس باشا بالخيانة واعتبره يعمل لخدمة المصالح الفرنسيّة. عزيز بك، **سوريا ولبنان في الحرب العالميّة**، ص ١٣٦.

Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.158.

٢٧٤- Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.34.

٢٧٥- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٢؛ يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ٢٢٧.

٢٧٦- أقرّ بروتوكول ١٨٦٤ أن يكون للبنان حاكم أو متصرّف مسيحي عثماني من غير أهله، تُرشحه الصّدارة العُظمى، ويوافق عليه ممثلو الدّول الكافلة لهذا النّظام. ويصدر السلطان إرادة سنية بتعيينه مدّة ٥ سنوات قابلة للتّجديد، ويمنحه رتبتي الوزارة والمشيرية أعلى رتب الدّولة الإداريّة والعسكريّة، وتخويله مراجعة الباب العالي مباشرة دون مروره بالوزارات، وحجبه عن العزل والنثل والمؤاخذات على أنواعها دون موافقة السلطات العليا العثمانيّة والدوليّة في الأستانة.

وأُسندت إليه صلاحيّات واسعة، فكان مستقلاً إستقلالاً داخليًا كاملاً في

إدارة الشؤون، وجباية الضرائب، وحفظ الأمن، وجمع السّلاح عند الضرورة، وتعيين القضاة والموظفين وعزلهم، وتنفيذ الأحكام، ما عدا عقوبة الإعدام، التي كانت تتوقف على صدور إرادة سنيّة بشأنها، مقترنة بموافقة محكمة التمييز العليا في الأستانة. كما أنّ القضاة منحوا بعد حين حصانة كانت تمنعه من عزلهم، أو إتخاذ أي تدبير تأديبي بحقهم إلا بعد تحقيق يشترك فيه مجلس الإدارة.

Adel Ismail, **Documents**, T. 12, p.p.33-40.

٢٧٧– لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٢–٢٠٣؛

Andre Mandelstam, **Le sort de l'Empire Ottoman**, p.336.

٢٧٨– **المقطم**، عدد ٨١٧٩، ١٢ شباط ١٩١٦، **خطبة علي منيف**؛

Andre Mandelstam, **Le sort de l'Empire Ottoman**, p.336.

٢٧٩– فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٥٥.

٢٨٠– لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٣.

٢٨١– Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.35.

٢٨٢– Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.159.

٢٨٣– يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ٢٢٩.

٢٨٤– الاب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٤٦. يذكر أنطوان يمين أنّ علي منيف بك كان لا يملك فلساً واحداً عندما تولّى السلطة في لبنان، ولكن أصبحت ثروته في نهاية ولايته تقدر بنحو مليوني فرنك ذهب.

Antoine Yammine, **Quatre ans de Misère**, p.37.

٢٨٥– فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٧٣–٧٤.

٢٨٦– يقول الدكتور، فؤاد غصن: "أنّه لكي أتمكن من خدمة الزملاء وإبقاء الكثيرين منهم في لبنان وخدمة لبنان أيضاً من الوجهة الصحية الطبية، فتفتقت لي فكرة تأسيس جمعيّة الهلال الأحمر في لبنان". ثم يُضيف، "وبعد موافقة

القائد العام علي رضا باشا تمّ تشكيل هذه الجمعيّة في الإجتماع الذي تمّ في سراي الحكومة في بيروت، يوم ٤ كانون الثّاني ١٩١٥، برئاسة واليها وحضور علي رضا باشا وبعض وجوه اللبنانيين". وانتخبنا عمدة الجمعيّة برئاسة القائد العام علي رضا باشا، وتمّ إنتخاب جورج بك تامر أمينًا للسرّ عن قضاء الكورة، وانتخابي أنا رئيسًا للفرقة الطبيّة، وغيرنا أعضاء في العمدة، بينهم الأستاذ جبرائيل نصّار عن قضاء المتن، والأمير عادل ارسلان عن قضاء الشوف، وإبراهيم مدوّر، ورزق الله بعقليني، وجورج سابا، وملحم حدّاد وغيرهم، وهكذا تسنّى لي ان أُبقي في لبنان نحوًا من عشرة أطباء يقومون بخدمة الأهلين تحت شعار جمعيّة "الهلال الأحمر". فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، ص ٧٤.

٢٨٧- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٣-٢٠٤؛ يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ص ٢٣٠.

٢٨٨- م.ن.، ص ٢٩٢.

٢٨٩- الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٦٣.

٢٩٠- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٦.

٢٩١- الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٢٠٦.

٢٩٢- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٦.

٢٩٣- الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٦٣.

٢٩٤- لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان**، ص ٢٠٨-٢٠٩؛ الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة**، ص ٥٨١-٥٨٢.

٢٩٥- كان الحجر لا يزال موجودًا والكتابة ظاهرة عليه، ولكن منذ ثلاث سنوات، وحين بدأت وزارة الأشغال العامّة بتوسيع طريق شحيم (قضاء الشوف)، لم يعد هناك أثر لهذا الحجر.

٢٩٦- Antoine Khair, **le Moutaçarrifiat du Mont-Liban**, p.p.161-162.

يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ٢/ ٨٦٤؛ لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان**، ص ٢٠٩.

٢٩٧- Edmond Rabbath, **La formation historique du Liban**, p.269.

٢٩٨- وضع الكتاب تحت عنوان، **لبنان مباحث علميّة وإجتماعيّة**. حققه الدكتور فؤاد افرام البستاني بجزئيه الأوّل والثّاني، ونشرت الجامعة اللبنانيّة الجزء الأوّل ١٩٦٩ والجزء الثّاني ١٩٧٠.

٢٩٩- لن تستطيع هذه الدراسة إستيعاب مجمل الأفكار والطروحات التي أدلى بها اللبنانيّون بين ١٩٠٢ و١٩١٥ قاطبة، نظراً لتعدّدها ولكثرة القائلين بها. بيد أننا سنكتفي بعرض أبرز هذه التطلعات التي كانت بمثابة محطات أساسيّة في سياق العهود المتصرفيّة الثلاثة الأخيرة.

٣٠٠- Adel Ismail, **Documents Diplomatiques**, T.16, p.p.393-402.

٣٠١- محفوظات بكركي، وثيقة غير موقّعة تعبّر عن آراء الصرح البطريركي.

٣٠٢- إذا كان البطريرك الحاج يرفع هذا المطلب المهم، فذلك لأنّ النّظام الأساسي لا ينفي إطلاقاً إحتمال تسلّم الوطنيين السلطة. ولو كانت نيّات الدّول العُظمى في غير هذا الوارد، لكان ممثلوها قد أدرجوا هذا المنع في صلب النّظام صراحة وانتهى الأمر.

Ibid, p.p. 393-394 et 397.

٣٠٣- محفوظات بكركي، **مذكّرة مقدّمة** للخواجة "بروسبير بنبينو"، بتاريخ ٩ تشرين الثّاني ١٨٩٨، ص ١٣ و ١٤-١٥.

٣٠٤- م.ن.، ص ١٦؛

Ibid, p.397.

٣٠٥- تقضي المادّة ١٥ بأن تغطي خزينة الدّولة العثمانيّة عجز خزينة الحكومة اللبنانية. أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، مجلّد ٩، منشورات المكتبة البولسيّة، ط.٢، جونيه، ١٩٨٧، ص ٦٠ .

٣٠٦- محفوظات بكركي **مذكّرة مقدّمة** للخواجة "بروسبير بنبينو" بتاريخ ٩ تشرين

الثّاني ١٨٩٨، ص ٥-٦ و ٨-١٢؛

Ibid, p. 398.

٣٠٧- **Ibid**, p.p. 397-398.

إنّ ضريبة "ربع المجيدي" فرضتها الحكومة المتصرّفيّة لأجل إنشاء الطرق الجديدة وإصلاح ما يتعطّل منها، إبراهيم الأسود، **تنوير الأذهان**، بيروت، ،١٩٢٥، ١/ ١١١.

٣٠٨- **Ibid**, p.p. 398 et 400 - 401.

٣٠٩- **Ibid**, p. 397.

٣١٠- كُتيِّب بلا غلاف، مجهول الواضع والتّاريخ، يقع في ٣٣ صفحة من الحجم الصغير، إنتشر في لبنان وبيروت، وفي عواصم الدّول صاحبة البروتوكول. قد يعود تاريخ وضعه إلى أواخر عام ١٩٠١ أو بداية عام ١٩٠٢. يحمل العنوان الآتي:

Analyse Critique de la Constitution du Liban. Arch. A.E., Paris, V.108, le texte se trouve entre les fol, 157 et 158.

٣١١- **Ibid**, p.1

٣١٢- **المناظر**، عدد ٢٩٨، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٠٢؛

Ibid, p.p.8 et 9.

٣١٣- **Ibid**, p.27.

٣١٤- **المناظر**، عدد ٢٩٨، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٠٢؛

Ibid, p.p.27-29.

٣١٥- **المناظر**، عدد ٢٩٨، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٠٢.

٣١٦- **الهدى**، عدد ٩٤، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٠٢.

٣١٧- م.ن.

٣١٨- م.ن.، عدد ١٠٠، تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٠٢.

٣١٩- **الهدى**، عدد ١٠٨، تاريخ ٢٠ تشرين الثّاني ١٩٠٢.

٣٢٠- م.ن.، عدد ١٠٥، تاريخ ١٧ تشرين الثّاني ١٩٠٢.

٣٢١- م.ن.، عدد ١٠٨، تاريخ ٢٠ تشرين الثّاني ١٩٠٢.

٣٢٢- م.ن.

٣٢٣- جوزف لبكي، نعوم اللبكي، مجلة الفصول اللبنانيَة، عدد ١، ١٩٨٠، ص ٧٢.

٣٢٤- يقول جوزف لبكي في كتابه: **نعوم كسروان لبكي** (١٨٧٥ ـ ١٩٢٤)، أطروحة دكتوراه فئة أولى، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٤، ص ٤٦، إنّ هذه اللائحة هي من وضع نعوم لبكي.

٣٢٥- إنّ هذه اللائحة هي كناية عن كُتيّب من الحجم الصغير، تقع في ٤٢ صفحة. لا تحمل اسم مؤلّف، بل جاء في صفحتها الأولى إنّ من اهتم بالطبع والتوزيع إدارة جريدة المناظر، عام ١٩٠٣، ساوباولو - البرازيل.

٣٢٦- **المناظر**، عدد ٢٣٩، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٠٢.

٣٢٧- م.ن.

٣٢٨- **لائحة يرفعها جماعة من اللبنانيين المهاجرين إلى مظفر باشا**، ص ٢١ ـ ٢٢.

٣٢٩- كان عقلاء الأمة الرومانية "ينتخبون رجلاً فاضلاً عاقلاً ينفرد ويستقل بالحكم ستة أشهر ليستطيع بإستقلاله" إصلاح الفساد الذي كان يدب في الحكم، م.ن.، ص ٢٣.

٣٣٠- **لائحة يرفعها جماعة من اللبنانيين إلى مظفر باشا**، ص ٢٧-٣٠.

٣٣١- م.ن.، ص ٣٠-٣٥.

٣٣٢- **لائحة يرفعها جماعة من اللبنانيين المهاجرين إلى مظفر باشا**، ص ٣٥-٣٦.

٣٣٣- م.ن.، ص ٣٧-٤١؛ **المناظر**، عدد ٢٣٩، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٠٢.

٣٣٤- **لائحة يرفعها جماعة من اللبنانيين المهاجرين إلى مظفر باشا**، ص ٤٢.

٣٣٥- أُنشئت مجلة النور في ١٥ حزيران ١٩٠٤. كانت تُحرّر في الشوير وتُطبع في الإسكندرية ـ مصر؛ **المناظر**، عدد ٥٣٣، تاريخ ٥ آب ١٩٠٥؛ فيليب دي

طرازي، تاريخ الصحافة العربيّة، بيروت، ١٩١٣، ٤/ ٣٢٨.

٣٣٦- مجلة النور، عدد ٢، تاريخ أيلول ١٩٠٨.

٣٣٧- م.ن.، مجلّد ١٩٠٨، ص ٧٨.

٣٣٨- م.ن.، مجلّد ١٩٠٧، ص ٦٧؛ ومجلّد ١٩٠٨، ص ٦٦-٦٧.

٣٣٩- م.ن.، مجلّد ١٩٠٧، ص ٦٨-٦٩؛ ومجلّد ١٩٠٨، ص ٦٧- ٦٨.

٣٤٠- م.ن.، مجلّد ١٩٠٧، ص ٦٩-٧٠؛ ومجلّد ١٩٠٨، ص ٦٩-٧٠.

٣٤١- م.ن.، مجلّد ١٩٠٧، ص ٧٢-٧٣؛ ومجلّد ١٩٠٨، ص ٧٢-٧٣.

٣٤٢- م.ن.، مجلّد ١٩٠٧، ص ٧٠-٧٢؛ ومجلّد ١٩٠٨، ص ٧٠-٧٢.

٣٤٣- مجلَة النَور، مجلّد ١٩٠٧، ص ٧٦-٧٧؛ ومجلّد ١٩٠٨، ص ٧٦-٧٧.

٣٤٤- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٩٢-٢٩٣.

٣٤٥- م.ن.، ص ٣٠٢.

٣٤٦- ستيفن هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ص ٨٥.

٣٤٧- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٩٢.

٣٤٨- كان لورنس يعمل في الجيش الحجازي كقائد حقيقي لذلك الجيش ولُقّب بـ "لورنس العرب".

٣٤٩- محمّد جميل بيهم، العهد المخضرم في سوريا ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٠، ص ٥١؛ أنظر أيضًا، لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ص ٨٥.

٣٥٠- محمّد جميل بيهم، العهد المخضرم في سوريا ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٠، ص ٥٣. أنظر أيضًا: لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ص ٨٥.

٣٥١- محمّد جميل بيهم، العهد المخضرم في سوريًا ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٠، بيروت، ١٩٦٨، ص ٥٣.

٣٥٢- زين زين، الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٧٩.

٣٥٣- لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ص ٨٦؛ أيضاً، زين زين، الصراع الدَولي وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٠٣.

٣٥٤- ساطع الحصري، يوم ميسلون، بيروت، لا تاريخ، ص ٢١٠ -٢١١.

٣٥٥- إبراهيم حرفوش، العناية الصمدانيَة، ص ٥٨٤.

٣٥٦- ريمون هاشم، الإنتداب الفرنسي على لبنان، منشورات الجامعة الأنطونية ٢٠٠٧، ص ٣٢.

٣٥٧- إبراهيم حرفوش، العناية الصمدانيَة، ص ٥٨٣.

٣٥٨- ريمون هاشم، الانتداب الفرنسي على لبنان، ص ٣٣.

٣٥٩- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٩٣.

٣٦٠- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، ص ٢٩٤.

٣٦١- إبراهيم حرفوش، العناية الصمدانيَة، ص ٥٨٥.

٣٦٢- محمد جميل بيهم، العهد المخضرم في لبنان وسوريا، ١٩١٨-١٩٢٠، ص ٧٨؛ أيضاً محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، ص ٢٢٣.

٣٦٣- ريمون هاشم، الانتداب الفرنسي على لبنان، ص ٣٣.

٣٦٤- محمَد جميل بيهم، العهد المخضرم في لبنان وسوريا، ١٩١٨-١٩٢٠، ص ٧٩.

٣٦٥- زين زين، الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٧٩؛ أيضاً، خيريَة قاسميَة، الحكومة العربيَة في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠، ص ٥٧.

٣٦٦- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٩٥.

٣٦٧- محمَد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، ص ٢٢٤.

٣٦٨- سليمان موسى، الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربيَة ١٩٠٨-١٩٢٤، ص ٣٩٨؛ أيضاً لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب

الفرنسي، ص ٨٩.

٣٦٩- زين زين، **الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٨١.

٣٧٠- سليمان موسى، **الحركة العربيّة، المرحلة الأولى للنهضة العربيّة ١٩٠٨-١٩٢٤**، ص ٣٩٩.

٣٧١- سيُعيّن الكولونيل "دي بياباب" فيما بعد حاكمًا عامًا على المنطقة الغربيّة.

٣٧٢- محمّد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٠**، ص ٧٩.

٣٧٣- زين زين، **الصراع الدّولي وولادة دولتي سوريًا ولبنان**، ص ٨٥.

٣٧٤- لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ص ٨٨.

٣٧٥- م.ن.، ص ٨٨-٨٩.

٣٧٦- لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ص ٨٩؛
G. Biron, **Comment la France**, p.77.

٣٧٧- Gontaut, Biron, **Op. Cit.**, p.p.105-106.

٣٧٨- لونغريغ، **تاريخ سوريًا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ص ١٠٤.

٣٧٩- م.ن.، ص ١٠٥.

٣٨٠- م.ن.، ص ١٠٥-١٠٦.

٣٨١- جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، ص ٣٤٥.

٣٨٢- لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ص ١٠١-١٠٢.

٣٨٣- G. Biron, **Op. Cit.**, p.p.90-93.

٣٨٤- يوسف السودا، **في سبيل الإستقلال**، منشورات دار لحد خاطر، ط.٣، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٥٠.

٣٨٥- L. Loheac, **Op. Cit.**, p.68.

٣٨٦- بشارة الخوري، **حقائق لبنانيّة**، ١/ ٧٨.

٣٨٧- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، ط.٧، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٠٧؛ إسكندر رياشي، **قبل وبعد لبنان ١٩١٨-١٩٤١**، ص ٢٤.

٣٨٨- إبراهيم حرفوش، **العناية الصمدانيّة**، ص ٥٨٧.

٣٨٩- إبراهيم حرفوش، **العناية الصمدانيّة**، ٥٨٧.

٣٩٠- زين زين، **الصراع الدّولي وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٨٦.

٣٩١- هنتزيجر، **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ١٩١٨-١٩٣٦**، ص ١١.

٣٩٢- خيريّة قاسميّة، **الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠**، ص ٨.

٣٩٣- E. Bremond, **Le Hedjaz dans la guerre mondiale**, p.319.

٣٩٤- G. Biron, **Op. Cit.**, p.195.

٣٩٥- محمد عزه دروزه، **حول الحركة العربيّة الحديثة**، ١/ ٧٣.

٣٩٦- ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ٢١٥ - ٢١٦.

٣٩٧- لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ص ١٠٧؛ وزين زين، **الصراع الدّولي وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ٩٢.

٣٩٨- E. Bremond, **Op. Cit.**, p.308.

٣٩٩- لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي**، ص ١٠٥؛ أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٣٣.

٤٠٠- يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ٢/ ٩٠٧.

٤٠٤- المقطع الأوّل من الصفحة (١) من **المخطوط**.

٤٠٢- المقطع الثّاني من الصفحة (٣) من **المخطوط**.

٤٠٣- تأليف الخوري نعمة الله الملكي البعبداتي ١٩٤٥، وزاد عليه وأعاد طبعه منير حنا الخوري الملكي سنة ١٩٩٥، ص ٣٢٣.

٤٠٤- الصادرة في بكفيا السنة الثّانية العدد ٦، كانون الثّاني ١٩٩٧، ص ١٧.

٤٠٥- **تاريخ بعبدات**، ص ٣٤٠.

٤٠٦- م.ن.، ص ٣٤١.

٤٠٧- م.ن.، ص ٣٤٠.

٤٠٨- م.ن.، ص ٣٤١-٣٤٢.

٤٠٩– أطنة في آسيا الصغرى بجنوبي تركيّا. عاصمة ولاية سيهان على الضفة اليسرى لنهر المدينة. تعتبر رابعة مدن تركيا حجماً. مركز تجاري عام. إستولت عليها القوّات الفرنسيّة سنة ١٩١٩. "مساحتها ٣٩,٩٠٠ كلم٢، عدد سكانها ٤٢,٤٠٠". راجع، الأب لويس معلوف اليسوعي، **تقويم البشير** ١٩١٤، السنة ٣٧، بيروت، ١٩١٣، ص ٤٩.

٤١٠– إندلعت نيران الحرب العالميّة الأولى في ٢٨ تموز ١٩١٤. فأعلنت الدّول العثمانيّة النّفير العام والحياد المسلّح. وفي خلال الأشهر الثلاثة التي تلت هذه البداية، كانت الحكومة العثمانيّة في سباق مع الإعداد والإستعداد سراً، وإدّعاء الحياد علناً، حتى الثّامن والعشرين من تشرين الأوّل ١٩١٤ تاريخ تعرّض الأسطول العثماني للأسطول الرّوسي في البحر الأسود. فكان هذا الحدث الإشارة الأولى لإشتراك العثمانيين في هذه الحرب الكونيّة. راجع، عبد الله الملاّح، **البلديات في متصرفيَّة جبل لبنان، ١٨٦١– ١٩١٨**، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨١–٨٢.

٤١١– إستغلّت الحكومة الإتحاديّة العثمانيّة الظروف المستجدة لإحتلال جبل لبنان بقيادة وزير البحريّة، وقائد الفيلق الهمايوني الرّابع، جمال باشا الذي قدم إلى دمشق في ٥ كانون الأوّل ١٩١٤. وبعد الإستقبال والإستقرار إستدعى دولته أوهانس باشا لمقابلته. فلم تنسجم الخطوط "الجماليّة" مع سياسة أوهانس باشا الذي استقال في ٥ حزيران ١٩١٥ وغادر لبنان نهائياً في ٨ تموز من العام المذكور. وهكذا إنتهى عهد الإستقلال الذّاتي، وربط جمال باشا متصرفيَّة جبل لبنان بوزارة الداخليّة. وعمل على تعيين علي منيف بك، مستشار هذه الوزارة، متصرفاً على "لواء جبل لبنان". م.ن.، ص ٨١–٨٢.

٤١٢– بعد إستقالة أوهانس باشا توالى على الحكم:

– محمّد حليم بك (التّركي)، محاسبجي المركز بالوكالة.

- علي منيف بك من ٢٠ أيلول ١٩١٥ حتى ٢٧ شباط ١٩١٧.
- محمّد حليم بك مجدّداً.
- إسماعيل حقّي بك من ٢٦ آذار ١٩١٧ حتى ٢٥ حزيران ١٩١٨.
- سليمان ممتاز بك من ٢٦ آب ١٩١٨ حتى ٣٠ ايلول ١٩١٨ تاريخ فراره من جبل لبنان، حاملاً ما كان في خزنة المتصرفيّة من أوراق ماليّة. م.ن.، ص ٩٥.

٤١٣- قام جمال باشا ـ كما سبق وذكرنا ـ في ربيع ١٩١٥ بحلّ المجلس الإداري ونفي أكثر أعضائه. م.ن.، ص ٩٥.

٤١٤- بعد حلّ المجلس الإداري أمر جمال باشا بنفي فريق من رجاله إلى بعض مدن الأناضول وغيرها، وفي مقدمتهم رئيسه حبيب باشا السعد، ثم أتبعهم بآخرين من أعيان لبنان، وأدبائه، ورؤساء أديانه، منهم المطران بطرس شبلي رئيس أساقفة بيروت الماروني الذي مات في منفاه شهيد وطنه، والمطران جيراسيموس مسرّة متروبوليت بيروت الأرثوذكسي، وكان في نيته نفي المثلث الرحمات البطريرك الياس الحويك بتهمات كاذبة (ففشل). [...] واكتفى بأن أرغمه وأساقفته على أخذ الفرمان من الدّولة الذي ينص على إعترافها رسميًا بصفتهم الرئاسيّة على رعاياهم إسوة بغيرهم من سائر رؤساء الطوائف المسيحيّة الروحيّة، وبذلك قضى على ما كان لأحبار الموارنة من إمتياز عزيز توارثوه من أقدم أيّامهم. راجع، لحد خاطر **عهد المتصرِّفين في لبنان** ١٨٦١-١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانيّة قسم الدراسات التاريخيّة، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٩٨.

٤١٥- حاولت الدّولة العثمانيّة إشراك جبل لبنان في مجلس النوّاب العثماني المعروف بمجلس المبعوثان سنة ١٨٧٧. رفض اللبنانيّون هذه المحاولة، وهدّد أعضاء المجلس الإداري بإستقالة جَماعيّة في حال إصرار المتصرِّف رستم باشا (١٨٧٣-١٨٨٣) على إجراء الإنتخابات عنوة. أُحبط المشروع

بدعم دولي، وأُسدل الستار على تمثيل جبل لبنان في مجلس ١٨٧٧ – ١٨٧٨، ليعاد طرح الموضوع من جديد سنة ١٩٠٨ مع دعوة الحكومة العثمانيّة إلى إنتخابات عامّة من دون إستثناء اللبنانيين، فانقسم اللبنانيّون إزاء هذه الدّعوى قسمين:

- فريق الأحرار الموالي للسلطة الحاكمة يريد الإستفادة من الدّستور العثماني والمشاركة في مجلس المبعوثان.
- وفريق "الجامعة اللبنانيّة" يرفض هذه الإنابة ويدعو إلى "الإكتفاء" بنظام جبل لبنان.

وأدّت هذه التحرّكات التي عارضت المشروع إلى سقوط مشروع الإنتخابات في جبل لبنان.

راجع، عبد الله الملاّح، **البلديّات في متصرفيّة جبل لبنان ١٨٦١ – ١٩١٨**، بيروت، ١٩٩٨، ص ٧١.

٤١٦– وتمادى المتصرِّف (يوسف باشا ١٩٠٧–١٩١٢) في إتّباع أعمال تخالف نظام لبنان دون أن يطلب من المجلس الإداري (ذات الصفة النيابيّة) رأيًا أو يقيم له وزنًا، منها في فرضه قانون تذاكر النفوس المعمول به في ولايات الدّولة، ولكن اللبنانيين رفضوه بشدّة وتنادوا لمقاطعة الحكومة. وعندئذٍ تدخّل البطريرك الماروني وطلب من يوسف باشا أن يجعل أخذ تلك التذاكر إختياريًا، ففعل، وبذلك إستعاد لبنان هدوءه. راجع، لحد خاطر، **عهد المتصرِّفين في لبنان ١٨٦١–١٩١٨**، منشورات الجامعة اللبنانيّة، قسم الدّراسات التاريخيّة رقم ١٤، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٧٨.

٤١٧– دلّ فيليب زلزل، أحد موظفي القنصليّة الفرنسيّة العامّة في بيروت، على مخبآت أوراقها السياسيّة، والتي كان القنصل قبل سفره قد أودعها في جدار من جدران إحدى الغرف، وطلا بابه بصورة تحول دون معرفته. ولدى قيام السلطة العسكريّة بكشفه ظهرت فيه وثائق موقّعة من زهاء أربعين شخصًا

من كرام السوريين واللبنانيين، يطلبون فيها معونة فرنسيّة على إستقلال سوريًا وصيانة استقلال لبنان وتوسيع حدوده. وبين ليلة وضحاها كان موقعو تلك العرائض، ممن لم يتمكنوا من مغادرة البلاد قبل دخول الدّولة الحرب، قبعوا في سجون عاليه ودمشق وظلوّا فيها إلى ان حكم عليهم بالإعدام، ونفّذ فيهم الحكم أفرادًا وجماعات فماتوا شهداء في ٢١ آب ١٩١٥.

م.ن.، ص ٢٠٤.

٤١٨– الدّول المتحالفة أي روسيا، وفرنسا، وبريطانيا، ومعها صربيا، وبلجيكا، وانضمت إليها فيما بعد إيطاليا، ورومانيا، والولايات المتّحدة الأميركيّة، واليابان، وكان كلّ منها يوظّف لديه بسطجي وهو من يهتم بالبريد. أمّا الدّول التي لم يكن لها قنصليّة في لبنان فهي التّالية: صربيا، ورومانيا، واليابان. بالإضافة إلى وظيفة البسطجي، هناك وظيفة المترجم، الذي يسهّل العلاقة بين السفير وسائر ممثلي الدّول وخاصة العرب والترك.

٤١٩– لم نستطع العثور على وثائق أو مراجع تُشير إلى شخصيّات هؤلاء المترجمين.

٤٢٠– جلّ ما نعرفه عن هذا الإتّفاق قد يكون الأمر الذي ذكره السيّد أحمد أبو سعيد في كتاب، **معجم أسماء الأسر والشخصيّات ولمحات من تاريخ العائلات**، دار العلم للملايين، ١٩٩٧، ص ٣٩٠، ويقول في باب عائلة زلزل: "وفيليب زلزل الترجمان في قنصليّة فرنسا العامّة في بيروت قبل الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤) الذي قبض عليه العثمانيّون عند دخولهم الحرب ونفوه إلى دمشق، وخوفًا من نفيه إلى الأناضول ومقابل العفو عنه إعترف لجمال باشا بمخبأ الأوراق السياسيّة التي كان يحتفظ بها القنصل العام الفرنسي بيكو، وقد تبيّن بعد ظهورها أنّها تدين الكثيرين فأُفرج عن زلزل."

٤٢١– المطران بطرس شبلي من دفون (١٩٠٨–١٩١٧)؛ هو تلميذ مدرسة الحكمة والآباء اليسوعيين في بيروت، ومعهد سان سولبيس في باريس، كان عالمًا

ومؤرخًا مدققًا، إشتهر بأبحاثه وترجمة أبينا المغبوط مار اسطفانوس الدويهي سنة ١٩١٣ وغيرها. وله مناشير روحيّة ورسائل أسقفيّة هي من روائع لبنانيّة ومناهضة للدولة العثمانيّة وظلمها الفادح، كل ذلك جعله يموت في المنفى شهيد الحق والوطن. راجع، الأباتي بطرس فهد، **بطاركة الموارنة وأساقفتهم، القرن ٢٠**، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٩٨.

فتح مجال التّخصص في فرنسا أمامه باب الصداقة مع السياسيين الفرنسيين، إن في فرنسا وإن في قنصليتها الموجودة في بيروت، لذلك نراه مثلاً عضواً من أعضاء الوفد الذي أرسله المجمع الماروني في بكركي (شباط ١٩٠٩) إلى فرنسا لحثّها على عمل كلّ ما بالإمكان للمحافظة في لبنان على الإمتيازات الممنوحة، والتي يتمتّع بها الجبل منذ خمس وأربعين سنة بفضل مداخلة الحكومة الفرنسيّة. راجع، جوزف أنطوان اللبكي، **متصرفيّة جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١-١٩١٥**، دار الكرمة، ١٩٩٥، ص ٣٥.

والجدير بالذّكر أن المطران بطرس شبلي رئيس أساقفة بيروت، كان تزامن بجهاده في سبيل المحافظة على إمتيازات جبل لبنان مع كاتب المخطوط الذي إشترك في المعارضة ضد تمثيل لبنان في المبعوثان وتذاكر النفوس العثمانيّة.

أما سبب توقيفه فيذكره إميل يوسف حبشي في كتابه، **جهاد لبنان واستشهاده**، بيروت، ١٩٢٠، ص ١٧٢، قائلاً : "طالع الأتراك أوراقه القديمة وسعيه القديم في سبيل المبعوثين عن لبنان ووقفوه معارضًا هذه الفكرة. بل قرأوا ميله إلى فرنسا وتدخلّه في شؤون كثيرة تتعلّق بمصلحتها فحاسبوه على هذا. وخيّروه بين الإستقالة والمجلس العرفي فإختار الثّاني. لكنّه أُكره فاستقال".

٤٢٢- المطران أغناطيوس مبارك الرشماوي (١٩١٩-١٩٥٢) تلميذ مدرسة الحكمة، وسان سولبيس في باريس، بر المنابر، وزعيم روحي، وعلم من

أعلام الخطابة في الشّرق، رافق سلفه شبلي إلى المنفى. راجع، الأباتي بطرس فهد، **بطاركة الموارنة وأساقفتهم**، القرن ٢٠، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٩٨.

٤٢٣- هو حبيب بن غندور بن حبيب غندور السّعد، من مشايخ آل خوري صالح، من عشائر لبنان أصحاب الاقطاع. ولد في قرية عين تراز في الشّوف، ولما ترعرع تلقى العلوم في المدرسة البطريركيّة، وكليّة القدّيس يوسف، ومدرسة الحكمة في بيروت، وأتقن العربيّة والإفرنسيّة، وعلّم القانون، وله إلمام بالتركيّة. وبعد خروجه من المدرسة دخل السياسة فتقلّد مديريّة الجرد الجنوبي، ثم إنتقل إلى رئاسة القلم العربي في مركز المتصرفيّة، وبعدها رُقّي إلى رئاسة مجلس إدارة لبنان الكبير على عهد مظفر باشا، وقومجيان باشا، إلى أن حلّ المجلس في بداية الحرب، فأبعدته السلطة التركيّة إلى الأناضول ولم يعد إلى وطنه إلاّ في ختام الحرب. وبعد عودته سنة ١٩٢٠، أعلن لبنان الكبير، فعيّن عضواً للجنة الإداريّة العامّة فلم يقبل إلى أن إنتخب عضواً للمجلس التّمثيلي ورئيساً له وهو أوّل رئيس لمجلس مُنتخب، إلى أن انتقل إلى رئاسة مجلس الشورى، وأمانة السرّ العام، كما عُيّن عضواً لمجلس الأعيان ورئيساً ثانياً له. ونال عدّة أوسمة أهمّها رتبة "رومللي بللربك" مع لقب باشا، هذه الرتبة تُعادل درجة فريق في الجيش. يمكنك مراجعة **ملحق الوكن والمشاهير**، دار الكتب الوطنيّة، ص ٤٠٦، وهو كناية عن جزء من كتاب غير مكتمل (نصف كتاب) موجود في مكتبة دير مار انطونيوس - بعبدا، يُقال بأنه لراهب لبناني بلدي من آل الدّيراني.

أمّا أهم الخدمات التي قام بها حبيب باشا السعد للبنان:

- إصداره مذكّرة لتُرفع إلى إسطنبول يطلب فيها من الدّولة أن تُندّد عجز الموازنة اللبنانيّة من صندوقها، عملاً بالمادّة ١٥ من نظام لبنان.
- وضعه قراراً بفتح ثلاثة موانئ للبنان: في النّبي يونس للدّروز، وفي

جونيه للموازنة، وفي شكًا للأرثوذكس.

– إقراره فصل إدارة الملح في لبنان عن ولاية بيروت.

– نشره قرارًا وافق عليه المجلس بوجوب إيجاد إدارة مخصوصة في لبنان، لإحياء زراعة التّبغ وبيعه داخل لبنان وخارجه، مع وضع ضريبة قويّة على كلّ تبغ وتنباك يردان إليه من الخارج. راجع، لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان ١٨٦١–١٩١٨**، منشورات الجامعة اللبنانيّة، قسم الدّراسات التّاريخية، رقم ١٤، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٩٤.

– أمّا أسباب نفيه: أولاً ميوله للدّولة الفرنسيّة كما أعلن لجمال باشا عندما تقابلا.

ثانيًا: طلب منه أن يكون مبعوثًا عن لبنان في مجلس المبعوثان التّركي فرفض وأمر جمال باشا بنفيه.

٤٢٤– قونيه: وهي ولاية عثمانيّة تبلغ مساحتها ١٠٠– ١٠٢ كلم٢، راجع، **تقويم البشير ١٩١٤** السنة ٣٧، للأب لويس معلوف اليسوعي، مدير جريدة البشير، بيروت، ١٩١٣؛ ص ٣٩.

٤٢٥– وفرنسوا خوري في كتابه **ذكريات فرنسوا خوري**، ص ٥٣، يقول: "أمّا سبب بقاء حبيب باشا في أطنة على الرّغم من أوامر جمال باشا فهو الصداقة التي استحكمت عراها بينه وبين جلال بك والي أطنة وصهر أنور باشا".

٤٢٦– المطران يوسف دوماني من طائفة الرّوم الكاثوليك، ولد في دمشق بتاريخ ١ كانون الثّاني سنة ١٨٤٩، جعل أسقف طرابلس الشّام في ٢١ آذار سنة ١٨٩٧، م.ن.، ص ٦٩.

٤٢٧– لا نعرف شيئًا عنه.

٤٢٨– وهو لقب يُشير إلى رتبة روحيّة من أصل لغوي يوناني، وقد تحوّلت الرتبة لتصبح الخورسقف، وهو الخوري المساعد للمطران في الرعيّة.

٤٢٩– أرناؤط = ألبانيا.

٤٣٠- سيواس، وهي ولاية عثمانيّة موجودة في آسيا الصغرى مساحتها ١٠٠,٦٢ كلم٢، وعدد سكانها ١,٠٥٧,٥٠٠، راجع، **تقويم البشير ١٩١٤**، السنة ٣٧، للأب لويس معلوف اليسوعي مدير جريدة البشير، بيروت، ١٩١٣، ص ٤٠.

٤٣١- الفيعاني ترجمان قنصل روسيا، راجع، مجلة **وتبقى الكلمة**، الصادرة في بكفيا، السنة ٢ العدد ٦، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ١٧، مقابلة للأب مارون حايك.

٤٣٢- في فلسطين.

٤٣٣- أمّا المسألة الأرمنيّة فتبدو من بين الأهداف التي دفعت بالإتّحاديين الذين استلموا الحكم في تركيا إلى إرسال جمال باشا إلى سورية ولبنان. ونقرأ ذلك في مقطع من مذكرات هذا الأخير نشره سليمان موسى في كتابه، **الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤**، دار النهار، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩٣، وجاء فيه: "أمّا خلاصة الدّوافع التي حدت بالإتّحاديين إلى عقد التّحالف مع ألمانيا ثم إلى الدخول في الحرب"، فقد عبّر عنها جمال باشا في مذكّراته إذ قال: "وممّا لا ريب فيه أن ألمنا الأوحد كان تحرير أنفسنا عن طريق الحرب العالميّة من كلّ القيود والإمتيازات التي هدّمت إستقلالنا وجعلته إسمًا للاّ مُسمّى، للعيش في المستقبل أحرارًا مستقلّين كسائر الشّعوب الحرّة المستقلّة، فندخل في بلادنا وبمحض إرادتنا الإصلاحات التي تحتم المقتضيات المحليّة إدخالها. وكما أنّ الغرض الأسمى الذي كنّا نرمي إليه، إنّما هو أن نُلغي الإمتيازات ونعترف بنظام لبنان الأساسي [...]، كذلك نريد بمسألة الإصلاحات الأرمنيّة أن نتخلّص من الإتفاقيّة التي حملنا ضغط روسيا على إبرامها".

لقد إختلقت تركيا في أرمينيا زرائع عدّة لإلغاء الإمتيازات وأهمّها، "أولاً أنّ عند النّصارى أسلحة ومدافع. ثانيًا: أنّ لهم معاطاة ومخابرات مع الدول المقاومة لها ومحاربتها. ثالثًا: إنّ للنّصارى جمعيّات سريّة تحاول سلب

حقوق تركيًا والإستيلاء على ممتلكاتها". راجع كتاب، **القصارى في نكبات النصارى**، بقلم شاهد عيان، **وثيقة تاريخيّة**، طبعة أولى، ١٩١٩، ص ٧٩.

٤٣٤- وهو ابن رستم بك باز (١٨٢٢-١٩٢٠) الذي ورث زعامة عمّيه جرجس وعبد الأحد، وعُرف بمشاكسته حكم الأمير بشير، ولده سليم رستم باز (١٨٥٠-١٩٢٠) الفقيه اللبناني المشترع والقاضي الذي عمل في عهد الدولة العثمانية، وله مؤلفات قانونيّة كثيرة. راجع، أحمد أبو سعيد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات في تاريخ العائلات**، دار العلم للملايين، ١٩٩٧، ص ١١١. أمّا الرّاهب البلدي اللبناني الدّيراني الذي نعرف عنوان كتابه ونملك نصفه فقط (ص ٤٠٦) في مكتبه دير مار أنطونيوس الأنطوني - بعبدا فيقول بأنّ: "له تآليف قيّمة وشروح دقيقة على **مجلّة الأحكام الدوليّة**، **ومرآة الحقوق**، **وقانون الجزاء الهمايوني**، **وقانون المحاكمات الحقوقيّة والجزائيّة**، وغيرها. وشغل عدّة مناصب عالية في لبنان وصار عضواً لمجلس الشورى في الأستانة وكان من أشدّ النّاس سعيًا لخير الوطن".

٤٣٥- جرجي بك صفا ماروني ورئيس دائرة الحقوق في متصرفيّةً جبل لبنان. راجع، **تقويم البشير** ١٩١٤، السنة ٣٧، للأب لويس معلوف اليسوعي، بيروت ١٩١٣، ص ١٠١. ويذكر فرنسوا خوري في كتابه، **ذكريات فرنسوا خوري**، الذي كتبه بعد سنة ١٩٢٨، ص ٤٦-٤٨، لقائه بجرجس صفا فيقول: "ومرّت عشرة أشهر على هذه الحالة قبل أن يتمّ الإتّفاق بين جمال باشا والبطريرك فيصدر الأوّل أمره بالعفو عن المنفيين وإرجاعهم جميعًا إلى بيروت. وكنت أوّل من عرف بهذا الخبر السّار لأن متصرّف القدس بك لمح اسمي بين الأسماء الواردة في الرسالة البرقيّة، فأرسل ياوره خصيصًا ليُبشّرني، ونقلت البشارة إلى رفقائي جرجس صفا، وابراهيم أبو سمرا غانم، ورشيد نخله، وزملائهم النّازلين في دير الموارنة فأسرعوا إلى العودة ما عدا إبراهيم غانم الذي آثر البقاء معي في القدس ردحًا من الزمن...". أمّا بعد عودة فرنسوا

خوري إلى بيروت، صدر أمر بترحيله إلى أنقرة هو وجرجس صفا وغيرهم وذلك سنة ١٩١٦. وذكر جرجس صفا أيضاً الكاتب أحمد أبو سعيد في كتابه، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، دار العلم للملايين، ١٩٩٧، ص ٥٢٣ قائلاً: "أمّا المسيحيّون من آل صفا فهم فرع من آل أبي عكر نعمة في دير القمر، إشتهر منهم القاضي جرجس صفا (١٨٤٠-١٩٣٣) وهو أديب وكاتب وله عدد من المؤلفات". وكان ينتمي على ما يبدو إلى حزب الجامعة اللبنانية وهو حزب نشأ رداً على مظاهرة بيت الدّين في أيلول ١٩٠٨، وعلى الدّعوى إلى تمثيل لبنان في مجلس المبعوثان التركي (وقف بوجه حزب الإصلاح). وكان جرجس من أعضاء الوفد في أوّل تشرين الأوّل ١٩٠٩ الذي تشكّل للوقوف بوجه أعضاء المجلس الإداري ضد ما أقرّوه بشأن مجلس المبعوثان. راجع، جوزف أنطوان اللبكي، **متصرفيّة جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١-١٩١٥**، ص ٧٩-٨٠.

٤٣٦- ماروني وهو رئيس المحكمة في قضاء كسروان. راجع، **تقويم البشير ١٩١٤**، السنة ٣٧، تأليف الأب لويس معلوف اليسوعي، مدير جريدة **البشير**، بيروت ١٩١٣، ص ١٠٤.

٤٣٧- سعيد بك البستاني ماروني وهو أميرالاي الدّائرة العسكريّة في متصرفيّة جبل لبنان. م.ن.، ص ١٠٢. ويعرف عنه أنّه فرنساوي المبدأ، راجع، إميل يوسف حبشي، **جهاد لبنان واستشهاده**، مطبعة طبّارة، بيروت، ١٩٢٠، ص ٢٠٧.

٤٣٨- نُقل إلى المنفى برفقة فرنسوا خوري الذي ذكره في كتابه، **ذكريات فرنسوا خوري**، وجاء فيه: "وكان بين رفقائنا الخوري متى سماحة، فقصد إلى القومندان واعترض عليه بقوله: "أليس فيكم ضمير ووجدان فتتركونه (ويقصد هنا فرنسوا خوري الذي أُصيب بمرض خطير) في البرية تتآكله وحوش الغابة أرسلوه إلى قرنة ليموت براحة. فأمر القومندان بنقلي إلى الإسطبل حيث قضيت ليلتي نائماً على الأقذار". ص ٥٠.

٤٣٩- نخله بك نفّاع من بيت شباب، وقد برز في القضيّة التي تقوم على المواجهة التي جرت بين الصحافة والمتصرّف يوسف باشا (١٩٠٧-١٩١٢)، الذي حاول تطبيق قانون الصحافة الصّادر عن الباب العالي، في آب ١٩٠٩، وعارضه أصحاب الصحف والمجلات عليه. وجاء في كتاب، **متصرفيّة جبل لبنان مسائل وقضايا** ١٨٦١-١٩١٥، ص ١٣٩ ما يلي: "ولاحق المتصرّف جريدة الروضة قضائيًا أمام محكمة قضاء المتن بتهمة مخالفتها قانون الصحافة وتمرّدها عليه وإنكارها سلطة الحضرة العثمانيّة. فطعن محامو الروضة بصلاحيّة المحكمة [...]، فردّت المحكمة إعتراضه وقرّرت صلاحيتها". ويُشير الدكتور اللبكي إلى أسماء هؤلاء المحامين ويعددهم: "أمّا المحامون فكانوا طانيوس (والأصح روكز) أبو ناضر، ونخلة نفّاع، وسليم المعوشي وغيرهم"، ص ١٤٠-١٤١.

٤٤٠- سعد الله بك الحويك ماروني ممثّل عن قضاء البترون في مجلس إدارة جبل لبنان، انقضاء مدّته في آخر شباط ١٩١٧. راجع، **تقويم البشير** ١٩١٤، السنة ٣٧، ص ١٠٠. وهو شقيق البطريرك الحويك، من منطقة حلتا بلاد البترون (١٨٥٣ - ١٩١٥). وتصادم مع المتصرّف يوسف باشا الذي تدخّل ضدّه في إنتخابات البترون، راجع، برجيس الجميّل، **حزب الإتّحاد والترقي ولبنان الكبير** ١٩٠٩-١٩٢٢، منشورات المركز الإستشاري للإعلام والتّوثيق المدرسي، ١٩٩٦، ص ٩٧. وتسلّم المتصرفيّة بالوكالة عن فرنكو باشا. راجع، أحمد ابو سعيد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، ص ٢٧٥، وهو من الأعضاء الذين ثبّتوا وجهة النّظر الشعبيّة بعد إستفتاءات شعبيّة واسعة وإجتماعات عقدها أعيان البلاد، والتي تقضي برفض انتخاب أعضاء لبنانيين يمثلونه في مجلس المبعوثان التّركي. راجع، جوزف أنطوان اللبكي، **متصرفيّة جبل لبنان**، ص ٣٢.

ووقف أيضًا إلى جانب الصّحافي داود مجاعص ضد المتصرّف عام ١٩٠٩

ضد قانون المطبوعات العثماني، القاضي بفرض قوانين دون الأخذ بعين الإعتبار أيّة قوميّة، أو مذهبيّة، أو نظام إداري خاص بنظام الجبل. م.ن.، ص ١٥٣.

وكان سعد الله الحويك مع سليمان كنعان من الأعضاء الذين شكا منهم إسكندر آصاف الذي لزّمه مجلس الإدارة نيسان ١٣٢٩هـ الملح منفرداً لمقطوعيّة جبل لبنان ولمدّة خمس عشرة سنة، م.ن.، ص ٢٤٣.

٤٤١- ماروني ومدير البترون في قضاء البترون، راجع، **تقويم البشير ١٩١٤**، السنة ٣٧، ص ١٠٥. تولى طويلاً مديريّة ناحية البترون وكان آنذاك قاضي صلح، وقد نُفي إلى الأناضول زمن الحرب العالميّة الأولى، وهو والد المحامي خليل بك عقل وجدّ النائب السابق سايد عقل. راجع، أحمد أبو سعيد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، ص ٦٢٠. ويقول فرنسوا خوري في كتابه، **ذكريات فرنسوا خوري**، ص ٤٦ : "ولا أنسى فضل إبراهيم عقل والد كميل بك للسعي المشكور الذي كان يبذله دائماً في سبيل تخفيض أسعار المعيشة وتسهيل أسبابها وتخفيف وطأتها".

٤٤٢- الباشكاتب نمر أفندي شمعون، ماروني، موظّف في دائرة الماليّة في متصرفيّة جبل لبنان. راجع، **تقويم البشير ١٩١٤**، السنة ٣٧، ص ١٠٠. وهو والد الرئيس كميل نمر شمعون. وذكر الدكتور جوزف أنطوان اللبكي في كتابه، **متصرفيّة جبل لبنان مسائل وقضايا**، ص ٢٤٧، الحادثة التّالية قائلاً: "أمّا ولاية بيروت وإدارة الدّيون فكانتا أكثر تشدداً بإتّجاه إجراء الحكم اللبناني، ولم تعترف باسترداد حق لبنان بملحه، فأرسلتا برقيّات إلى متصرّف لبنان تذكّران بأنّ الملح يُهرّب في البترون وشكا، وكأن هذين الميناءين ما زالا يخضعان لحصرهما، وأرسلت طراداً لمنع التّهريب، ولمصادرة باخرة تشحن ملحاً للسيّد نمر شمعون". نستنتج من هذه الحادثة ان السيّد نمر شمعون كان من بين التجّار الذين كانوا يتعاطون التّجارات

والصفقات الكبيرة.

٤٤٣- فرنسوا خوري ترجمان متصرفيّة جبل لبنان ومراسل مجلة **الألستراسيون**، و **الأندبانونس بلج**، و **جورنال دي كير**، و **شركة هافاس**، في العهد العثماني. راجع الجلدة الأولى من كتاب فرنسوا خوري، **ذكريات فرنسوا خوري**. وذكر في كتابه هذا نفيه إلى الأناضول والعذابات التي تعرّض لها هناك، وخاصّة الشخصيّات التي إلتقى بأحدها من آل اللبكي. ويقول عنه يوسف إبراهيم يزبك في **أوراق لبنانيّة**، دار الرّائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣، ٣/٣٦، والذي نشر طوال سنة ١٩٥٧: "تقلّب فرنسوا خوري في وظائف كثيرة، فبدأها في عهد نعوم باشا، ثم صار ترجمانًا لمظفر باشا سادس متصرّف على لبنان (١٩٠٢-١٩٠٧)، فانغمس في سياسة الجبل بحكم صداقته مع حبيب باشا السعد وصار من الذين يعرفون الكثير من أخبارها، ولما أُعلنت الحرب العالميّة الأولى كان أوّل من مشى من اللبنانيين إلى المنفى، في الأناضول، فلقي عذابات مرّة. ولم يرجع إلى وطنه إلاّ بعد الهدنة، ووجد الفرنسيّون يحتلّون لبنان، وقد صدّق أنهم جاؤوا لتحريره، فاندفع يخدم سياستهم بقلبه، وقلمه، ولسانه، واهمًا أنّه يخدم وطنه حتى إنكسر خياله وخاطره".

٤٤٤- سجعان بك عارج صاحب جريدة **صدى لبنان**.

وكان بصفّ داود مجاعص صاحب جريدة **الحريّة** ضد قانون المطبوعات العثمانيّة. واشترك بإجتماعات لها صفة سياسيّة بأجواء متشنّجة. يذكره جوزف اللبكي في كتابه، **متصرفيّة جبل لبنان مسائل وقضايا**، قائلاً: "أدّى الموقف المتعنّت للمتصرّف يوسف باشا تجاه الصحافة اللبنانيّة إلى تجميع قوى المعارضة الصحافيّة، سواء في متصرفيّة جبل لبنان أو في ولاية بيروت [...]. وعقد إجتماع في ١٧ كانون الثّاني ١٩١٠، حضره كلّ الصحافيين العاملين آنذاك في لبنان وبيروت، وهم داود مجاعص صاحب جريدة **الحرية**، وخليل باخوس صاحب جريدة **الروضة**، وعبود أبو راشد

صاحب جريدة **النصر**، وسجعان عارج صاحب جريدة صدى لبنان وغيرهم..."، أمّا جريدة صدى لبنان فتأسست سنة ١٩٠١ على يد سجعان عارج سعاده في القاهرة. ثم نقلها إلى جونيه عام ١٩١٠-١٩١٣، وبعد وفاته تولتها أيد عديدة، إلى أن تولى إصدارها سنة ١٩٥٢ محمّد بعلبكي. وبعد إنقطاعها مدّة، عاد فأصدرها في آب ١٩٧١ جريدة يوميّة تصدر ظهراً. راجع، يوسف أسعد داغر، **قاموس الصحافة اللبنانيّة** ١٨٥٨-١٩٧٤، منشورات الجامعة اللبنانيّة، قسم الدراسات الأدبيّة، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٨١.

٤٤٥- لم نعرف أحداً بهذا الإسم.

٤٤٦- كان من المعترضين لقانون الصحافة في لبنان على عهد يوسف باشا وهو صاحب جريدة **النصر الجديد**، الصّادرة في الحدث. راجع، جوزف أنطوان اللبكي، **متصرفيًة جبل لبنان مسائل وقضايا**، ص ١٣٢. وكان قد أسس جريدة **النصير**، في العام ١٩١٠ في لبنان. راجع، يوسف أسعد داغر، **قاموس الصحافة اللبنانيّة**، ص ٢٩٤.

٤٤٧- سليمان كنعان ماروني وعضو في المجلس الإداري لمتصرفيًة جبل لبنان، إنقضاء مدّته في آخر شباط ١٩١٧ وهو ممثّل عن قضاء جزين، راجع، **تقويم البشير** ١٩١٤، السنة ٣٧، ص ١٠٠.

وفي تموز عام ١٩١٤ نشر حبيب باشا السعد، بصفته وكيل مجلس الإدارة، قراراً يقضي بإيجاد إدارة مخصوصيّة لإحياء زراعة التبغ في جبل لبنان، وبيعه داخله وخارجه، مع فرض رسوم قويّة على كلّ تبغ يرد من الخارج، ونفّذ القرار غير مبال بإحتجاجات "إدارة الروجي العثمانيّة"، لكن المتصرًف أوهانس باشا لم يصدّق المضبطة، فكلّف مجلس الإدارة كلّ من الأعضاء سليمان كنعان، ومحمود بك جنبلاط، ويوسف بك البريدي، بمقابلة قناصل الدّول الكافلة لنظام لبنان للإحتجاج على عدم تصديق المتصرًف على

المضبطة، وكلّلت أعمالهم بالنّجاح والإيجابيّة.

وفي أوائل سنة ١٩١٥، نفي سليمان كنعان إلى الأناضول. راجع أطروحة دكتوراه حول، **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قضاء جزين بين ١٨٤٠ و ١٩٢٠**، وهي من إعداد بولس يوسف الحلو، بإشراف الدكتور أنطوان الحكيم، الكسليك - لبنان ١٩٨٥، كليّة الآداب - قسم التّاريخ، ص ١١٦.

ومن أعمال سليمان كنعان قبل النّفي هو ما ورد في المرجع نفسه: "ورغب يوسف باشا تجديد ولايته خمس سنوات أخرى، وألّف حوله فريقًا من اللبنانيين للمطالبة بذلك. لكن خصومه إتّفقوا فيما بينهم وأرسلوا وفدًا إلى الأستانة برئاسة العضو الإداري سليمان بك كنعان ليعارض التجديد"، م.ن.، ص ١١٦.

وفي أواخر سنة ١٩١٨ إستعاد لبنان مجلس إدارته المنحل سنة ١٩١٥، "فأقدمت السلطة الفرنسيّة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ على إلقاء القبض على سبعة من أعضائه، ومن بينهم سليمان بك كنعان وتفاوتت الأحكام بحقّهم بين النّفي والسجن". م.ن.، ص ١١٩.

٤٤٨- كان لدول أوروبا ولا سيّما الدّولة الفرنسيّة إمتيازات شتّى في تركيّا، غايتها صيانة حقوق النّصارى، وحرمة الإكليروس، وعدم التعرّض للكنائس والمدارس [...]، غير أنّ ما مرّ الشهر على إعلان هذه الحرب الضروس حتى ألغت تركيّا تلك الإمتيازات، وعادت إليها الكلمة، فأقامت أنور وطلعت لينفّذا هذا المشروع ويُعلنا به [...]، ومن جملة ما قاله أنور في خطاباته وهو ما يشبه تمامًا ما سبق وذكرنا في مذكّرات جمال باشا حول هدف مجيئه إلى سورية ولبنان: "إنّ العبوديّة صعبة تلجئ صاحبها أن يعيش مهددًا، مخوفًا، محتقرًا، لا يتيسّر له أن يُبدي رأيًا، أو يبت حكمًا دون مشورة أو مراجعة. فدولة كهذه وجودها وعدمها على حدّ سوى. وإلاّ فمن يجهل أنّ البصير خير

من الأعمى، والحرّ أفضل من العبد،" فصفّق الحضور لخطابه إستحسانًا، واستصوبوا رأيه، وبعثوا الأخبار إلى الولايات بأن تركيًا أُعتقت وأن إمتيازات الأجانب أُلغيت. أمّا جمعيّة الإتّحاد والترقّي فأعلنت قائلة: "بما أنّ الأرمن يأتون أمورًا تخالف السنن، ويغتنمون الفرص لإزعاج الحكومة، ويخزّنون أسلحة، وقنابل ،ومواد منفجرة، ليسعروا نيران الثورة داخل البلاد، ويفتكوا بالمسلمين، ويعضدوا روسيا، فاستدراكًا لمشاغبتهم، نقرّر أن يساقوا جميعًا إلى ولايتي الموصل وسوريا، ولواء دير الزور، على أن تكون أعراضهم، وأنفسهم، وأموالهم في أمان من إعتداء المعتدين وتسلّط المجرمين. وقد أصدرنا الأوامر لإسكانهم في تلك البلاد ريثما تضع الحرب أوزارها".

هذا كان البيان الرسمي العلني في شأن الأرمن فقط. أمّا البيان الخفي والحقيقي فكان يرمي إلى تأليف العسكر الخمسيني (المليس)، ليساعدوا الجنود على نقل الأرمن وسائر المسيحيين ويتلفوهم، ويستحوذوا على أموالهم وأرزاقهم، والسبب في ذلك على ما رووا أنّ أرمن مصر، وأوروبا، وأميركا، أوفدوا خفية عشرين رجلاً ليفتكوا غيلة بطلعت وانور. وبعد هذا "نصبوا، وعزلوا من أحبّوا، ثمّ أمروا بجمع أسلحة النّصارى، والقبض عليهم، وتعذيبهم، وسوقهم، وقتلهم...".

راجع، كتاب **القصارى في نكبات النصارى**، بقلم شاهد عيان، وثيقة تاريخية، الطبعة الأولى، ١٩١٩، ص ١٥٩.

٤٤٩- الحبر الأعظم بيوس العاشر، جلس على الكرسي الرّسولي في ٤ آب ١٩٠٣.

٤٥٠- الأمبراطور غيليوم الثّاني، جلس على العرش في ١٥ حزيران ١٨٨٨.

٤٥١- والجدير بالذكر أن روسيا كانت تتدخّل في الشّؤون الداخليّة للدّولة التركيّة، تحت حجة حمايتها للرعايا الأرثوذكسيّة، لذلك كانت لتركيّة السطوة الكبرى على الأرثوذكس الأرمن. وعلى ما يبدو أنّها لم تحترم لا تدخلات البابا، ولا

الوساطة الألمانيّة من أجل حماية الأرمن الكاثوليك، بل شملت النّصارى أجمعين بتدابيرها العشوائيّة كي تتخلّص من الإمتيازات الروسيّة، والفرنسيّة، والبريطانيّة على حدّ سواء.

٤٥٢- لم نجد في كتاب **تاريخ بعبدات وأسرها**، لمؤلفه الخوري نعمة الله الملكي البعبداتي، والذي أعاد تنسيقه ونقله ولده حنا الخوري الملكي ١٩٤٧، وزاد عليه، وأعاد طبعه منير حنا الخوري الملكي ١٩٩٥ (طبعة ثانية)، سوى شخصيّة واحدة كانت تشغل الوظيفة نفسها ألا وهي الدكتور بطرس ناصيف لبكي وهو طبيب معيّن من الدولة العثمانيّة لبلديّة أطنة (حيث تواجد الكاتب) ومستشفى الغرباء فيها، في تركيا (٦٢٣).
ولد الدكتور بطرس الياس ناصيف اللبكي سنة ١٨٥٤، تكلّل سنة ١٨٨٤، تلقى دروسه في مدرسة القرية ومدرسة المتين للرهبنة البلديّة، إشتغل بالحرير بشراكة يعقوب مدلج، وصدف أن جاء القرية الطبيب مخايل الخوري فوّاز، فعاف التجارة، ولازم الطبيب المذكور آخذاً عنه أصول الطبّ القديم، فأخذ يتفقّد المرضى، ويصف لهم العلاج الشّافي. دخل الجامعة الأميركيّة ببيروت، فخرج منها سنة ١٨٧٨ نائلاً شهادة الطب والجراحة. سافر إلى أطنة، وهناك، بعد ممارسته مهنته مدّة، ذهب إلى الأستانة وقدّم فحصاً في المكتب الطبي الشّاهاني، ونال الديبلوم السلطاني، وعاد إلى أطنة فتعيّن طبيباً لبلديتها ولمستشفى الغرباء ،وبقي فيها معززاً مكرماً إلى أن توفّاه الله سنة ١٩١٣، م.،ن.، ص ٣٢٣-٣٢٤.
ولا يمكننا نسيان التحرّكات التركيّة في كافة المناطق التي تُسيطر عليها، فنفت جميع من إشتمّت فيهم نفس التّعامل مع الحلفاء.

٤٥٣- مصر، كانت تحت الإحتلال الإنكليزي.

٤٥٤- قبرس، مستعمرة بريطانيّة.

٤٥٥- في ٢٧ آب ١٩١٧ دخلت رومانيا الحرب إلى جانب الحلفاء. والإلمان هزموا

في كانون الثّاني ١٩١٧. راجع، جريدة العالم، **تاريخ العالم بين يديك**؛ نقلها إلى العربيّة سمير شيخاني، الجزء الخامس، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٥. أمّا المؤلّفان الأساسيّان لهذه المجموعة فهما سيلفان هوفمان، وجيرار كايه.

٤٥٦- الهنود، هم من الهند (المستعمرة الإنكليزيّة) وكانوا يقاتلون بجانب الإنكليز أثناء الحرب.

٤٥٧- كلّ ما ذكره الكاتب يُشير إلى الطريقة التي كانت تتعامل بها تركيّا المتحالفة مع ألمانيا ضد الأشخاص الذين تمّ أسرهم أثناء الحرب او إعتقالهم. أمّا الذين تمّ أسرهم وتشغيلهم في السخرة، أو تعذيبهم في سبيل إهلاكهم، فهم ينتمون إلى الدّول الحليفة وهي التّالية: صربيا، روسيا، بلجيكا، المملكة المتحدة وبلدان الدمينيون البريطاني، الجبل الاسود، اليابان، إيطاليا، البرتغال، رومانيا، الولايات المتّحدة الأميركيّة، بناما، كوبا، بوليفيا، اليونان، سيام، ليبيريا، الصين، البيرو، الأوروغواي، البرازيل، كوستا ـ ريكا، هايني، هوندوراس. ومن جهة أخرى الدّول الوسطى المحاربة للدّول الحليفة كان هناك النمسا ـ المجر، ألمانيا، تركيّا، بلغاريا. ولا يسعنا بعدما ذكرناه حول الفئات والدّول المتحاربة إلاّ أن نُذكّر بالتدخّلات الأجنبيّة بالشّؤون الداخليّة للدّولة التركيّة التي أصبحت مريضة وعلى شفير الهاوية. "وكان الوارثون المتنافسون على إرث "الرجل المريض" من القوّة والعدد بحيث لم يجرؤ وارث واحد بمفرده أن يلجأ إلى القوّة كي يعجّل في موت الموروث لينال نصيبه من الارث. وهكذا استقرّ رأي أولئك الوارثين على أن يحلّ الوئام والتّفاهم بينهم حول نصيب كلّ منهم. ففي سنة ١٩١١ أعلنت روسيا نهائيًا عن عدم معارضتها لمشروع إنشاء الخط الحديدي الالماني، وتبعتها في سنة ١٩١٤ كل من فرنسا وبريطانيا، وذلك بعد عقد إتفاقات سريّة ومعاهدات وقعت بين هذه الدول وألمانيا". وقد أشار السيد م.س.

أندرسون إلى هذه التّدابير بإختصار، ولكن بوضوح تام، عندما كتب يقول: "في شهر آب من عام ١٩١٤ تعهدت الحكومة الروسيّة بعدم معارضتها لإتمام إنشاء الخط الحديدي، ومقابل هذا التّعهد الرّوسي تعهّدت ألمانيا بإحترام إمتياز روسيا لإحتكار إنشاء الخط الحديدي في شمالي إيران. وفي شهر شباط من السنة ذاتها بموجب إتّفاق سرّي، تعهّدت فرنسا بأن تعتبر أواسط برّ الأناضول والقسم الجنوبي منه، وشمالي سوريا والعراق (بكلام آخر تلك المناطق التي سيمرّ بها خط بغداد الحديدي أو التي ستتأثّر مباشرة من إنشائه) مناطق نفوذ ألمانيّة من حيث ان لا علاقة بإنشاء خطوط حديديّة، ومقابل هذا إعترفت ألمانيا بشمالي برّ الأناضول وبالجزء الأكبر من سوريا (بما في ذلك فلسطين) كمناطق نفوذ فرنسيّة من حيث الغاية ذاتها، أي بناء خطوط حديديّة. وبعد عقد سلسلة من الإتّفاقات الإنكليزيّة التركيّة في سنة ١٩١٣ إلى حزيران سنة ١٩١٤، حصلت بريطانيا على إمتيازات من شأنها ان تصون مكانتها في المنطقة صونًا تامًا... الخ..."راجع، زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشّرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، الطبعة الثّالثة، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥٦.

٤٥٨- وكان جمال باشا في منتصف سنة ١٩١٦ قد دحر في هجومه الثّاني من مصر وتبعه البريطانيون. وبعد مدة إنضمّ إليهم الفرنسيّون يرافقهم متطوّعون من مهاجري سوريا ولبنان فاستولوا على غزّة والقدس والتحموا بالجيش العربي وساروا معه صفًا واحدًا يهزمون الترك والألمان من جبهة إلى جبهة. وعلى أثر تلك الهزائم التي مُني بها الجيش التركي في الأقطار العربيّة تحرّج موقف جمال في الأستانة وأخذت الصحف تلوك سمعته، فجاء صوفر في تموز ١٩١٧ واستدعى اليه البطريرك الماروني وأرغمه بين الوعد والوعيد على توقيع شهادات بحسن تصرفاته وبراءته من شتى التهمات. راجع، لحد خاطر، **عهد المتصرّفين في لبنان ١٨٦١- ١٩١٨**، ص

٢٠٧-٢٠٨.

يمكننا الإستنتاج من جرّاء ما ذكرناه أنّ جمال باشا حاول إتّباع سياسة اللين، وخاصة مع اللبنانيين كي يستميل الرّأي العام ويُبعد عنه التّهم فيتلّخص من قصة إستبعاده عن سوريّا وجبل لبنان ويبقى على ما هو عليه من جاه وقيادة. وقد يكون حسن معاملته تجاه كاتب المخطوط هو نتيجة لما حاول جمال باشا القيام به، فجعل من اللبنانيين عثمانيين وحسّن وضعهم في الولايات الأخرى التي نفوا إليها.

٤٥٩- نائب القائد أي مساعده وهو برتبة ضابط معاون.

٤٦٠- أمّا البطريرك الأرمني في ذلك الوقت كان غبطته بولس بطرس١٣ ترزيان الذي ولد في كوتاهية (بروسة) في ١ أيلول ١٨٥٥، وجعل أسقف أطنة في ٨ نيسان ١٨٩٢، وانتخب بطريرك قيليقية على الأرمن الكاثوليك في ٢٣ نيسان ١٩١٠. راجع، **تقويم البشير** ١٩١٤، السنة ٣٧ ص ٦٥. وهذا ما يدل على شجاعة البطريركيّة الأرمنيّة الكاثوليكيّة، وجرأتها على التدخّل في سبيل المدافعة.

٤٦١- للتخلّص من جلبة الرّأي العام وضغطه، أو بالأحرى للتخلّص من ضغط السلطات الدينيّة المتمثّل خاصة بالكرسي الرسولي. هذا إذا ما عدنا وربطنا محاولة إخفاء الجريمة بتدخلات البابا في سبيل حماية الرّعايا الأرمن الكاثوليك.

٤٦٢- وهذا يُشير إلى أنّ الجندي اللبناني الذي اعتُبر عثمانيًا قد عومل حقًا كما يُعامَل الضبّاط العثماني.

٤٦٣- وهي تشكّل مجموعة الطّوائف التي كان الأرمن ينتمون إليها وقد تمّ الإعتداء على الجميع من دون تمييز.

٤٦٤- أنطوان بن الياس أبي عبود، من الحارة من عائلة الحاج بطرس الأنطوني، راجع، الأب شربل البلعة، **الرهبان الأنطونيين ثلاثمائة سنة في خدمة الله**

والإنسان، ص ٤٦٦. في الأوّل من أيلول ١٩١٦ جاء إلى الدّير أحمد رضى باشا وبرفقته المصوّر الشّمسي متري فرنيني، وفريق من الضبّاط وأركان حربه. وطلبوا من المدبّر الأب يوسف الحاج بطرس بيع الدّير (رفض) فما استجابوا طلبه، وعند مبارحة رضى باشا الدّير، إسترحم الاب المدبر يوسف بن الاي قومندان موقع بكفيا ممتاز بك أن لا يهين الكنيسة بصورة من الصور، بل يجعلها للمنامة. فبلّغ ممتاز بك رضى باشا هذا الكلام، فاستشاط غضباً وأخذ يهين المدبّر والرهبان، وأوفد إثنان من الجندرمة مدجّجين بالأسلحة ومعهما أمر بإحضار المدبّر، وابن عمّه القس أنطوان الحاج بطرس، فاستاقوهما محفوظين إلى مركز الالاي في لوكندة ضاهر منصور في بحنّس (فحاول رشيد بك طعمه مدير ناحية القطاع، التوسّط لهما فلم يفلح لأنّهما عادا إلى الدّير كي يعودا فيما بعد مخفوران إلى بعبدا). وفي ١٥ أيلول ١٩١٦ صدر أمر من جمال باشا بإبعادهما إلى قيصريّة الكبادوك، فأرسلوهما حتى حلي، ومنها إلى ترسيس. ومات المدبّر يوسف بحمّة التيفوس. بقي الأب أنطوان الحاج بطرس بعد وفاة عمّه في القيصريّة مدّة سنة وتسعة أشهر. وفي أيّار ١٩١٨ صدر أمر بالتّرخيص للمنفيين كي يتجولوا في ولايات الأناضول على نفقتهم الخاصّة، فطلب القس أنطوان الرخصة وحضر إلى ولاية أطنة حيث قضى مدّة أربعة أشهر، وكان نزيل كنيسة الكلدان الكاثوليك، وفي بيت الدكتور بطرس لبكي من بعبدات. وفي أواخر آب ١٩١٨ مات السلطان محمّد رشاد، وخلفه السلطان وحيد الدّين، فأصدر عفواً عن جميع المنفيين، فعاد القس أنطوان إلى الوطن في ٢٠ أيّار من العام نفسه.

راجع، مجلة وتبقى الكلمة، التي تصدر في بكفيا، السنة ٢، العدد ٦، كانون الثّاني ١٩٩٧، ص ١٧، مقالة للأب مارون حايك.

٤٦٥- لا نعرف عنه أكثر مما ورد في المخطوطة.

٤٦٦- جودت بك مطران هو شاعر (١٨٩٠- ١٩٦٨) من بعلبك، ابن عم الشّاعر خليل عبدو مطران (١٨٧٢-١٩٤٩). راجع أحمد أبو سعيد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص**، ص ٨٤٧.

٤٦٧- ذكر فرنسوا خوري في كتابه، أسرة البويري من جونيه والتي رافقته في القافلة الأولى، وعادت لتلقي به في المستشفى في طرطوس وهو بطريقه إلى أطنه.

ومن أنسباء أسرة البويري القس فيليب الذي كان يقيم في دير طرطوس. راجع فرنسوا خوري، **ذكريات فرنسوا خوري**، ص ١٤٠.

٤٦٨- من بيت شباب، راجع، **مجلة وتبقى الكلمة**، العدد ٦، السنة ٢، كانون الثّاني، سنة ١٩٩٧، ص ١٧.

٤٦٩- لم نستطع الوصول إلى أرشيف رهبنة الرّوم الكاثوليك.

٤٧٠- لقد ورد في **تاريخ بعبدات وأسرها** تحت عنوان **أسماء الرهبان الكبوشيين الذين تناوبوا على خدمة رعية اللاتين منذ تباعهم لهذا المذهب**، ص ٥٧٠ اسم الأب "بونافانتوار" البعبداتي، وبالمقابل السنة التي خدم فيها، وهي ١٩١٦، من دون ذكر السنة التي أنهى فيها خدمته مثل أسماء الآخرين، وقد يكون السبب نفيه إلى أطنة.

٤٧١- في حزيران ١٩١٥ أصدر ذوو النّفوذ أوامرهم إلى جمهور المسيحيين لنقل ما عندهم من الأسلحة إلى دار الحكومة فامتنعوا عليهم بادىء ذي بدء. ولكن الحكومة ألحّت في الطلب، وتهدّدت المسيحيين بأغلظ العقاب، فسلّموا سلاحهم بناءً على طلب من الرؤساء الروحيين. وإذا بجيش كبير يقوده قائدان ألمانيان مع مدافع كبيرة صوبوها نحو النّصارى فدكّوها فقتل الكثير تحت الرّدم وأعدموا الباقين، وشنقوا رئيس الكنيسة الغريغورية، وقتلوا عامّة الأرمن وفتكوا بقسم كبير من السريان، والكلدان، واليعاقبة والأرمن الكاثوليك.

راجع كتـاب، **القصارى في نكبـات النصارى**، شـاهد عيـان، ص ٣٣٥.

٤٧٢- وبينمـا كـان مصطفى كمـال في أوروبـا من أجل الرّاحة والإستجمام بعد المعارك التي انتصر فيها، توفي محمّد الخامس. وجلس على العرش العثماني مكانه أخوه وحيد الدّين في ٥ تموز ١٩١٨. فعاد مصطفى كمال إلى وطنه، وعيّن في قيادة الجيش السّابع المرابط في فلسطين. فجاء سوريّا من جديد. وكانت الحرب العالميّة الأولى على وشك الإنتهاء وكان الإنكليز على إستعداد تام في جبهة فلسطين وقد بدأوا هجومهم على أطراف سوريّا. ثم عقد البلغاريّون هدنة مع الحلفاء فانقطع إرتباط الدّولة العثمانيّة بحلفائها، ووقعت هدنة مندروس في ٣٠ تشرين الأوّل ١٩١٨، القاضية عليها بالتّسليم دون قيد ولا شرط. فكان من الصعب على مصطفى كمال باشا أن يتحمّل هذا الظلم ينزل بأمّته ووطنه. فأخذ يُرسل البرقيّات من مقرّه في سوريّا تنبّهًا للحكومة العثمانيّة. ولكنّه لم يستطع ان يؤثر شيئًا. وكان من شروط الهدنة تسليم الجيوش العثمانيّة الموجودة في سوريّا، والحجاز، والعراق، وغيرها من الأماكن إلى دول الحلفاء. فأنف من ذلك، وأخذ يتراجع بجيشه من سوريّا بصورة منتظمة حتى بلغ شمالي حلب. ومنها تمكّن من الدّخول إلى الأناضول، كما أنّه بدأ يتذاكر مع بعض قوّاد مفرزات الجيش التّركي الذين أتوا من العراق والموصل، ويستعد للدّفاع عن الأناضول. بيد أنّ التّدابير التي كان يتّخذها للدّفاع عن الوطن لم تحظ لقبول حسنى من قبل ساسة الحكومة العثمانيّة الذين وقّعوا هدنة مندروس. فرأوا ابعاده عن الجيش الذي كان يعدّه، فأسندوا إليه، في ٧ تشرين الثّاني ١٩١٨ وظيفة بنظارة الحربيّة، ودعوه للحضور إلى إسطنبول.

ولما دخلت القوّات الحليفة تركيًا وتمركزت فيها، ترك اسطنبول وذهب إلى مدينة خوضا، وسعى بتأسيس جمعيّات وطنية إبتدءًا من ١٩ أيّار ١٩١٩، ثم قدم مدينة أرضروم في ٣ تموز ١٩١٩، وأسّس هناك "جمعيّة حماية

حقوق الوطنيّة في الولاية الشرقيّة"، وانفصل عن السلطات التركيّة التي صارت تحت نفوذ دول الحلفاء وحضر لمؤتمر أرضروم وسيواس كفرد من أفراد الشّعب، فتشكّلت على أثرهما وحدة وطنيّة كبيرة كان مصطفى كمال باشا رئيسها، وولدت ما سُمي بالحكومة الوطنيّة الرسميّة.

راجع، فؤاد افرام البستاني، دائرة المعارف، بيروت، ١٩٦٦، ٦/ ١٤-١٦.

٤٧٣- في الثلاثين من شهر أيلول سنة ١٩١٨، إنتهى عهد الحكم التّركي في دمشق، ذلك الحكم الذي إستمرّ مدّة أربعمئة سنة. وكان قد دخل دمشق فيلق فرسان الصحراء التّابع لجيش الجنرال أللنبي، وفي أوّل تشرين الأوّل إحتلّ دمشق، وأكمل الزّحف مع بقيّة الجيوش الأسترالية والبريطانيّة عن طريق حمص، حماه، وحلب. راجع زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشّرق الأوسط وولادة دولتيَ سوريا ولبنان**، ص ٧٧-٧٨.

٤٧٤- ولاية أرض روم في أرمينيا، مساحتها ٤٩، ٧٠٠ كلم٢، وعدد سكانها ٦٤٥٧٠٠، راجع **تقويم البشير** ١٩١٤، العدد ٣٧، ص ٤٠.

الفهرس



الجامعة الأنطونية
ص.ب. ٤٠٠١٦ - الحدث بعبدا - لبنان
هاتف: ٠٧٦/٠٧٤/٠٧٣-٩٢٤ ٥ ٩٦١
فاكس: ٨١٥/٠٧٥-٩٢٤ ٥ ٩٦١

www.upa.edu.lb
contact@upa.edu.lb